جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

بلاغة التعبير بالمصدر المؤول
تنظيراً وتطبيقاً

إعداد

د/ محمود شعبان محمد حميدة

مدرس البلاغة والنقد في كلية اللغة العربية بالقاهرة

(العدد الخامس والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. أكتوبر)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)

علمية - محكمة - نصف سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

بلاغة التعبير بالمصدر المؤول تنظيرًا وتطبيقًا

محمود شعبان محمد حميدة

قسم البلاغة والنقد، كلية اللغة العربية، القاهرة ، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الالكتروني: mahmoudhemada.322@azhar.edu.eg

الملخص:

هذه دراسة بلاغية للمصدر المؤول أحد صيغ العربية، وأغزرها دلالة، وأشدها تنوعًا، وأقلها بحثًا ودرسًا، وتعرضًا لمزايا التعبير بها عند تحليل البيان؛ إذ لم يفرد لمعالجته بابٌ في الدرس البلاغي، تستلهم من خلال البيان أسرار التعبير به، وتقف مع كلام أهل العلم تستجلي منه لمحاتهم للكشف عن دقائق الفروق بينه وبين المصدر الصريح، وبين صوره المختلفة، إن التعبير بالمصدر المؤول تتعدد دواعيه، وتكثر لطائفه، فيتعين في موضعه، ويغني عن صفحات من البيان؛ إذ يربط الحدث بزمنه، أو يؤكده، أو ينفي عنه عوارض الاحتمال، أو ينص على فاعله، أو يضفي على المفاهيم معاني غير معانيها الوضعية إلى غير ذلك كثير من الأسرار التي يمنح بها السياق دلالات ودلالات، فيا حبذا لو احتل مكانًا في الدرس البلاغي، وأُفسح له مجال في التحليل البياني؛ لنقف على مزيد من أسراره ولطائفه، من هنا كانت الحاجة إلى الدرس والنظر للمصدر المؤول؛ لذا توجهت عنايتي إليه، وصرفت همتي إلى الوقوف على ما وراء التعبير به من نكات، وقد حاول البحث، متكئًا على المنهج التحليلي، الوقوف المتأني مع صيغ المصدر المؤول، وبناء جمله، وما بينها من فروق؛ ليبرز دقائق أسرار التعبير به.

الكلمات المفتاحية: المصدر، الصريح، المؤول، الحروف المصدرية، السياق، أسرار.

Paper title: The eloquence in using the interpreted infinitive: a theory and practice.

Maḥmūd Sha'ban Muḥammad Ḥimīdah
Department of Rhetoric and Criticism, Faculty of Arabic Language, Cairo, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email. Abuhafseg22@gmail.com

Abstract:
This is a rhetorical study of a special form of infinitive in Arabic; i.e., al-Masdar al-Mu'awwal (interpreted infinitive). It is a form that bestows various meanings on the context, nevertheless, it has been hardly ever studied in rhetoric. There is no specific section of rhetorical studies devoted to this kind of infinitive in order to infer its secrets and discuss how scholars differentiated it from the clear infinitive form .Indeed, using the interpreted infinitive has got plenty of reasons and justifications. It may be sometimes necessary in the context because it links between an event and its time, or asserts the event, or negates its probability, or specifies its subject, or adds new meanings to traditional concepts. Thus, it would be fruitful if the interpreted infinitive gets a rhetorical attention so as to reveal its eloquence and secrets .Using an analytical approach, I discuss the different forms of interpreted infinitive and its syntactical structure to illustrate its rhetorical significance.

Keywords: Source, Explicit, Interpreter, Infinitive Letters, Context, Secrets.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

وبعد:

فهذه دراسة تستهدف الكشف عن أسرار جزئية مسكوت عنها في الدرس البلاغي، وهي التعبير بالمصدر المؤول؛ إذ لم يفرد له بابٌ ضمن أبواب علم المعاني، ولم يقع تحت مسائله، مع تشعب مسائله مع أكثر من باب من أبواب علم البلاغة.

إن علم البلاغة علم موضوعه الكلام، ومن ثم فإنه يكون لزامًا على أن يبحث هذا العلم كل جزئيات الكلام، والمصدر المؤول جزء منه، وهذا يوجب له استحقاق ببحث مسائله في جزئيات هذا العلم وأبوابه، إلا أننا لا نجد له ذكرًا في أبواب البلاغة ومسائلها، ولم نجد إلا إشارات للمفسرين عند وقوفهم مع آي الذكر الحكيم، ومثلها للإمام عبد القاهر في حديثه عن وجوب النظر في الفروق بين الكلام، وكان يمكن أن يدرس في أحوال المسند إليه، سر مجيء المسند إليه مصدرًا مؤولًا، وفي أحوال المسند، وفي أحوال متعلقات الفعل؛ إذ إنه يقع في كل هذه المواطن، أو تحت باب العدول وخروج الكلام على مقتضى الظاهر؛ إذ يعدل المتكلم عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول لاعتبارات يقتضيها المقام، غير أننا لم نجد له حديثًا في أيٍّ من هذه المواضع، فكان من المسكوت عنه في الدرس البلاغي.

إنه باب عظيم تحته كثير من الأسرار والنكات البلاغية، والبحث عن أسرار التعبير به هو عماد نظرية النظم عند الإمام عبد القاهر، وهو النظر في الفروق بين الكلام، يقول الإمام: "وذلك أنا لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في

وجوه كل باب وفروقه"[١]، فكل عنصر من عناصر الكلام له دلالة يجب البحث عنها، لا سيما العناصر التي هي من باب واحد في التعبير، ويعبر بأحدها في سياق وبالآخر في سياق، مما يوجب مزيد نظر، وكبير تأمل في الفروق بين دلالاتها، والوقوف على الدلالة التي أوجبت هذا دون ذاك.

والنظر هنا يكون في معطيات مكونات المصدر المؤول من حرف مصدري، واسم، أو فعل: ماض أو مضارع، وما فسرت به اللغة هذه المكونات، وما منحته إياها من دلالة تتوافق به مع السياق، ومما يضاعف النظر، ويطيل الوقوف أن المصدر المؤول له علاقات قربى مع المصدر الصريح، بل إنه يرد إليه فيؤول به، فالبحث يكون عن سر العدول إليه عن الأوجز والأخصر وهو الصريح.

وقد انتهج البحث المنهج التحليلي؛ ليقف على أسرار التعبير بالمصدر المؤول من خلال تحليل النماذج البيانية التي أوردها البحث من الوحيين الشريفين، وشعر العرب، والوقوف المتأني مع كلام العلماء ليستلهم من كلامهم دلالات المصدر المؤول من خلال دلالات البنية اللغوية التي يتركب منها من حرف مصدري، واسم، أو فعل.

ونصَّ عنوان البحث على أن ميدان الدراسة هو الوقوف على بلاغة التعبير بالمصدر المؤول من خلال التطبيق على ميادين القول المختلفة، إلا أن القارئ يجد تنظيرًا وتطبيقًا على المصدرين الصريح والمؤول . مما يحسب معه أن ميدان الدراسة لكلا المصدرين حتى يرى وجوب النص على ذلك في عنوان البحث . وهذا ليس خروجًا عن الميدان المحدد للدراسة، بل هو مما استدعته طبيعة الدراسة، فالمصدر المؤول فرع المصدر الصريح، والتعبير به عدول عن الصريح، ثم إنه يؤول به، ويرد إليه، فلهذه العلاقة الوثيقة، ووشائج القربى بين المصدرين كان لزامًا التنظير

(١) دلائل الإعجاز، ص ٨١.

للصريح بجوار المؤول حتى نقف على وجوه الفروق بينهما، كما كان لزامًا التطبيق على المصدرين حتى نجلي أسرار التعبير بالمؤول، ودواعي العدول إليه عن الصريح.

كما أن القارئ سيقف على سعة الاستشهاد بالنظم القرآني الحكيم؛ وذلك لأن ميادين التطبيق السبعة التي أتت في المبحث الثالث لا يسعها نظم كما وسعها النظم القرآني؛ إذ تتجلى بالمغايرة في التعبير بالمصدرين معاني مختلفة في سياق واحد عطفًا لأحدهما على الآخر، أو تعبيرًا بهما عن معنى واحد في سياقات مختلفة مما يوهم ظاهره اتفاق المعاني . تتجلى دقة القرآن الكريم وإعجازه في استعمال الصيغ، مما لا نجد له نظيرًا في كلام البشر، فسبحان منزله، وصدق الله العلي؛ إذ يقول جلَّ شأنه في وصفه: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٌ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ فصلت: [٤١ – ٤٢].

وقد اقتضت طبيعةُ البحثِ أن يرد في: مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وأربعة مباحث، وخاتمةٍ، وثَبَتِ المصادرِ والمراجعِ، وفهرسِ الموضوعات.

المقدمة: بينتُ أهميةَ الموضوعِ، وسببَ اختياره، وأهميةَ دراستِه، وغايتَه، ومنهجَ الدراسةِ، وخطةَ البحثِ.

التمهيد: يشتمل على التعريف بالمصدر الصريح، والمصدر المؤول، وأيهما أصل للآخر، والحروف المصدرية. وقُسِّمَ البحثُ أربعة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: فروق بين المصدر المؤول والمصدر الصريح، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: الفروق اللفظية بين المصدر المؤول والمصدر الصريح.

المطلب الثاني: الفروق الدلالية بين المصدر المؤول والمصدر الصريح.

المبحث الثاني: طبيعة المصدر المؤول، وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فروق بين المصدر المؤول باختلاف الحرف المصدري.

المطلب الثاني: فروق بين المصدر المؤول باختلاف اسمية مدخول الحرف المصدري أو فعليته.

المطلب الثالث: فروق بين المصدر المؤول باختلاف زمن الفعل.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية للتعبير بالمصدر المؤول، وتحته سبعة مطالب.

المطلب الأول: أثر السياق في التعبير بالمصدر المؤول.

المطلب الثاني: صور وقوع المصدر المؤول في الجملة.

المطلب الثالث: عطف المصدر المؤول على المصدر الصريح.

المطلب الرابع: عطف المصدر الصريح على المصدر المؤول.

المطلب الخامس: العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول.

المطلب السادس: ا المصدر الصريح والمؤول لا يقوم أحدهما مقام الآخر.

المطلب السابع: ما أوهم ظاهره اتفاق المعنى مع تغاير المبنى.

المبحث الرابع: من أسرار التعبير بالمصدر المؤول.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وأسأل الله أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يغفر لي ما فيه من الزلل، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

كتبه

د/ محمود شعبان محمد حميدة

مدرس البلاغة والنقد في كلية اللغة العربية بالقاهرة

تمـــهيـــد

التعريف بالمصدر الصريح والمصدر المؤول

تعريف المصدر لغة:

قال الخليل: "الصَّدْرُ: أعلى مُقَدَّمِ كُلِّ شيءٍ، وصَدْرُ القَناةِ أعلاها، وصَدْرُ الأمر أوَّلُه... والمصدَرُ: أصلُ الكلمة الذي تَصدُرُ عنه الأفعالُ. وتفسيره: أن المصادر كانت أوّلَ الكلام، كقولك: الذَّهاب والسَّمْع والحِفظ، وانما صَدَرت الأفعالُ عنها، فيقال: ذَهَبَ ذَهابًا، وسَمعَ سمعًا وسَماعًا، وحَفِظَ حِفظًا[١]. والمصدر: موضع يصدر عنه الإبل، وعليه فإن معنى المصدر: موضع الصدور، فـ (ضرب) مثلًا إنما سمى باسم المصدر لكونه موضع صدور (ضرب، ويضرب، واضرب) وغيرهم من المشتقات، وهذا بيان لسبب تسمية المصدر مصدرًا لصدور المشتقات كلها عنه، وهذا لا يمكن إلا بعد ثبوت كون المصدر أصلًا، ولو لم يكن المصدر أصلًا عنهم لما سموه بذلك[٢].

يقول عباس حسن: "غير أن كلمة المصدر في أصلها اللغوي معناها: الأصل، وقد شاعت بهذا المعنى بين أكثر النحاة، وأطلقوها اصطلاحًا على أنها للفعل وللمشتقات كلها"[٣].

المصدر الصريح[٤]:

قال ابن جني: "واعْلَم أَن الْمصدر كلُّ اسْم دلَّ على حدث وزمان مَجْهُول، وَهُوَ وَفعله من لفظ وَاحِد، وَالْفِعْل مُشْتَقّ من الْمصدر"[٥].

---

(١) العين، مادة: ص، د، ر.

(٢) ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ص ٧، ٨.

(٣) النحو الوافي، ٣/ ٢١٠.

(٤) بدأت بتعريفه؛ لأنه الأصل الذي يفترع عنه المصدر المؤول، والأصل مقدم على الفرع.

(٥) اللمع في العربية، ١/ ٤٨.

فالمصدر اسم يدل –في الغالب–على الحدث المجرد. فمدلوله أمر معنوي محض، لا ارتباط له بزمان، أو مكان، أو بذات، أو بعلمية، أو تذكير أو تأنيث، أو إفراد أو غيره، كل أمره مقصور على الدلالة على الحدث، ومن ناحية لفظه فهو لفظ جامد يشتمل على جميع الحروف الأصلية والزائدة في فعله الماضي لفظًا؛ أو تقديرًا، وقد يزيد عنها كأكرمه إكرامًا، ولا يمكن أن ينقص(١).

تعريف المصدر المؤول:

معنى التأويل: "تفسير مآل الشيء، وبيان عاقبته التي يصير إليها"(٢).

والمصدر المؤول: هو الذي ينسبك من الحرف المصدري وصلته، مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ (البقرة: ١٨٤)؛ أي: صيامكم خير لكم، ويعرب على حسب الجملة، ولا تحتاج صلته إلى عائد(٣).

أي المصدرين أصل:

المصدر الصريح أصل والمؤول فرع عنه، قال السمين: "المصدر المؤول فرعُ المصدرِ الصريحِ؛ إذ الصريحُ أصلٌ للمؤول به"(٤)، ودليل ذلك:

١ . أن "المصدر الصريح لا يعود ولا يتحول إلى المؤول؛ لأنه الأصل في الأسماء، وهذا بخلاف المصدر المؤول فإنه يؤول ويعود إلى الصريح"(٥)، فالمصدر الصريح لا يجوز انحلاله إلى حرف مصدري وفعل، والمؤول يرد إلى الصريح.

٢ . المصدر المؤول يزيد في دلالته عن المصدر الصريح؛ إذ يحمل ما في المصدر الصريح من دلالة على الحدث مع زيادات دلالية أخرى تستنبط من الفعل والحرف، ومعلوم أن الأصل يحمل معنى، فيأتي الفرع حاملًا فوق

(١) ينظر: النحو الوافي، ٣/ ٢٠٧.
(٢) من قضايا اللغة والنحو، لعلي النجدي ناصف، ص ٨٢.
(٣) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ١/ ١٤٦.
(٤) الدر المصون، ١٠/ ٢٦٥.
(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٢/ ٧٩٣.

ما يحمله الأصل من معانٍ، تكون هذه المعاني هي الغرض من الإتيان به. وهذا الضابط وضعه البصريون عند حديثهم عن أن المصدر أصل للفعل، قال البصريون: كل فرع يصاغ عن أصل ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة هي الغرض من الصوغ...وهذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغرض من وضع الفعل؛ لأنه كان يحصل من نحو قولك: لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب إلى زيد، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه آخر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان(١).

المصدر أصل المشتقات:

المصدر أصل للفعل في الاشتقاق؛ لأن مفهومه؛ أي: معنى المصدر واحد وجزء وهو الحدث فقط، ومفهوم الفعل؛ أي: المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع متعدد لا واحد؛ لدلالة الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان؛ أي زمان ذلك الحدث من الأزمنة الثلاثة، والواحد قبل المتعدد بلا شبهة(٢).

وأتى أبو البركات الأنباري بالأوجه السبعة التي استدل بها البصريون على أن المصدر أصل المشتقات بقوله: "فإن قيل: هل الفعل مشتق من المصدر أو المصدر مشتق من الفعل؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر، واستدلوا على ذلك من سبعة أوجه:

الوجه الأول: أنه سمي مصدرًا، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلما سمي مصدرًا دلَّ على أنه قد صدر عنه الفعل.

والوجه الثاني: أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

(١) ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ص/ ٧، ٨.
(٢) ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

والوجه الثالث: أن الفعل يدل على شيئين، والمصدر يدل على شيء واحد، وكما أن الواحد قبل الاثنين فكذلك يجب أن يكون المصدر قبل الفعل.

والوجه الرابع: أن المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل، والفعل لا بد له من الاسم، وما يكون مفتقرًا إلى غيره، ولا يقوم بنفسه أولى بأن يكون فرعًا مما لا يكون مفتقرًا إلى غيره.

والوجه الخامس: أن المصدر لو كان مشتقًا من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان ومعنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول به، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقًا من الفعل.

والوجه السادس: أن المصدر لو كان مشتقًا من الفعل لوجب أن يجري على سنن واحد ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلما اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس دلَّ على أن الفعل مشتق منه. والوجه السابع: أن الفعل يتضمن المصدر، والمصدر لا يتضمن الفعل، ألا ترى أن (ضرب) يدل على ما يدل عليه الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب، وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع، وصار هذا كما تقول في الأواني المصوغة من الفضة فإنها فرع عليها ومأخوذة منها وفيها زيادة ليست في الفضة؛ لأن الأواني فضة وليست الفضة بأوانٍ، فدلَّ على أن الفعل مأخوذ من المصدر كما كانت الأواني مأخوذة من الفضة فكذلك ههنا"[(١)].

فالبصريون ذهبوا إلى أن المصدر أصل بأدلة معتبرة، منها: الدلالة اللغوية لكلمة مصدر، ودلالته المطلقة على الزمن، وحمله معنى واحدًا وهو الدلالة على الحدث فحسب، وأنه يقوم بنفسه، ولا يفتقر إلى غيره، وكونه لا يشتمل على

(١) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ص ١٦١، ١٦٢.

ما يشتمل عليه الفعل وزيادة يجب أن تكون في الفرع، ولا يجري على سنن واحد، ولا يتضمن الفعل بدلالته.

الحروف المصدرية:

الحروف المصدرية أو الموصولات الحرفية هي: (أنْ) مفتوحة الهمزة، ساكنة النون أصالة، و (أنّ) الناسخة المشددة النون، أو الساكنة النون للتخفيف، و (ما، وكي، ولو، وهمزة التسوية)، وتسمى أحرف السبك؛ لأن هذه الموصولات الحرفية تسبك مع الصلة سبكًا ينشأ عنه مصدر، يقال له: المصدر المسبوك، أو المصدر المؤول(١).

والمصدر المسبوك أو المصدر المؤول نؤوله بالصريح حتى يستقيم المعنى إثباتًا ونفيًا، بل نحتال للوصول بالتأويل إلى المصدر الصريح حسب ما يقتضيه الكلام حتى لا يفسد المعنى، ولا يتغير عما كان عليه قبل السبك.

(١) ينظر: النحو الوافي، ٤٠٧/١.

المبحث الأول

فروق بين المصدر المؤول والمصدر الصريح، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: الفروق اللفظية بين المصدر المؤول والمصدر الصريح.

المطلب الثاني: الفروق الدلالية بين المصدر المؤول والمصدر الصريح.

المطلب الأول

الفروق اللفظية بين المصدر المؤول والمصدر الصريح

إن المصدرين الصريح والمؤول توجد بينهما وشائج قربى، وصلات جعلت علماء العربية يفسرون المؤول بالصريح، وهذا التفسير يشير إلى وجود علاقة بين المصدرين، إلا أنه ما دام قد وجد التعبيران في اللغة، فإنه لا بد من وجود فروق دلالية بينهما تحتم التعبير بأحدهما دون الآخر.

نعم، هناك فروق بين المصدرين المؤول والصريح يجتلب لها أحدهما، للصناعة النحوية، أو لكونه الأنسب للسياق، ولو اتحدت دلالتهما لأغنى الصريح عن المؤول لوجازته، وأصليته.

وهذه الفروق منها ما هو لفظي؛ إذ لا يصح وضع الصريح في موضع المؤول، ولا المؤول موضع الصريح لاعتبارات لغوية، ومواقع إعرابية، فهي تتعلق بالضوابط النحوية، ومنها ما هو دلالي يتعلق بالمعنى؛ إذ لا يصح وضع أحدهما موضع الآخر لمنافاة دلالته لما يرمي إليه السياق من معانٍ.

من الفروق التي تتعلق بالضوابط النحوية:

الفرق اللفظي بينهما إن المصدر الصريح اسم، أما المصدر المؤول فينسبك من حرف مصدري واسم أو فعل، ولكلا المصدرين مواقع ينفرد بها لا يقع فيها الآخر؛ لمجافاته لقواعد العربية.

ذكر المرادي أن المصدر المؤول أضعف من المصدر الصريح، فلا يلزم فيه ما لزم في الصريح، وجعل هذا علة لمنع وقوع المصدر المؤول في مواقع ينفرد بها المصدر الصريح، فيقول: "فإن قلت: فهل يجوز فتح(إن) إذا وقعت خبر اسم عين، وتجعل من باب الإخبار بالمعنى عن العين، مبالغة، فيقال: زيد أنه قائم، كما يقال: زيد قيام؟ قلت: الحرف المصدري أضعف من صريح المصدر، فلا يلزم أن يجوز

فيه ما جاز في المصدر الصريح. وقد نص ابن مالك، على أن الحرف المصدري لا يؤكد به فعل، ولا يقع نعتًا، ولا حالًا"[١].

ما يتعلق بالمصدر الصريح من ضوابط نحوية:

١ . وقوع المصدر الصريح موقع الظرف، يقع المصدر الصريح موقع الظرف لشبهه به، كما قال ابن جني: "(أن) لا تكون ظرفًا. ألا ترى أن من قال: زيارتك إياي مقدم الحاج. لا يقول: زيارتك إياي أن يقدم الحاج؟ وذلك أن لفظ المصدر الصريح أشبه بالظرف من (أن) وصلتها التي بمعنى المصدر، إذا كان اسمًا لحدث، والظرف اسم للوقت، والوقت يكاد يكون حدثًا. وعلى كل حال فلست تحصل من ظرف الزمان على أكثر من الحدث الذي هو حركات الفلك، فلما تدانيا هذا التداني ساغ وقوع أحدهما موقع صاحبه. وأما (أن) فحرف موصول، جعل بدل لفظه على أنه في معنى المصدر. وما أبعد هذا عن الظرفية!"[٢].

فالمصدر المؤول لا يقع ظرفًا، فلا يصح أن تقول: أجيئك أن يصيح الديك، إلا أن الزمخشري قدره ظرفًا في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]. فقال: "فإن قلت ما محلُّ ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ ؟ قلت: النصب على الظرف، وأصله إلا وقت مشيئة الله"[٣]، ورد أبو حيان قول الزمخشري بقوله: "وَنَصُّوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقُومُ مَقَامَ الظَّرْفِ إِلَّا الْمَصْدَرُ الْمُصَرَّحُ بِهِ، كَقَوْلِكَ: أَجِيئُكَ صِيَاحَ الدِّيكِ، وَلَا يُجِيزُونَ: أَجِيئُكَ أَنْ يَصِيحَ الدِّيكُ، وَلَا مَا يَصِيحُ الدِّيكُ فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ مَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ"[٤]، ولكنه لم يبن عن علة المنع، وعلة منع ذلك أن المصدر المقدر هنا في محل خفض، والمخفوض لا يسمى ظرفًا، وقد أشار السيوطي إلى أن

(١) الجنى الداني في حروف المعاني، ١/ ٤٠٧.
(٢) المحتسب، ٢/ ٥٤.
(٣) الكشاف، ٤/ ٦٧٦.
(٤) البحر المحيط، ١٠/ ٣٧٠.

علة المنع هو أنه يقدر بـ (في) بقوله: "قد ينوب المصدر عن الظرف، نحو: جئتك قدوم الحاج، وانتظرتك حلب ناقة. ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول، وهو أن والفعل، نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] إذا قدر بـ (في) خلافًا للزمخشري"(١)، ورد السمين على أبي حيان بقوله: "وقالوا: لا يَنُوب عن الظرفِ الزماني إلا المصدرُ الصريحُ، نحو: «أتيتُك صياحَ الديك» ولو قلت: «أن يصيح الديك» لم يَجُزْ. كذا قاله الشيخ، وفيه نظرٌ؛ لأنه قال: «لا ينوبُ عن الظرفِ إلا المصدرُ الصريحُ» وهذا معارَضٌ بأنهم نَصُّوا على أنَّ «ما» المصدريةَ تنوبُ عن الزمان، وليست بمصدرٍ صريحٍ"(٢)، وأقر صراحة في موطن آخر في رده على ابن الأنباري بوقوع المصدر المؤول موقع الظرف وعدم قياسه على منع وقوعه حالًا بقوله: "ومنع ابن الأنباري مِنْ ذلك في «أنْ» وفي «ما» أيضًا، قال: «فيجوز أن تقولَ: خروجُنا صياح الديك، ولا يجوز خروجُنا أن يصيحَ، أو: ما يصيح الديك: فاغتُفِر في الصريح ما لم يُغْتفر في المؤول». وهذا قياس ما قدَّمْتُه في مَنْع وقوع «أنْ» وما في حَيِّزها موقعَ الحال، ولك أَنْ تُفَرِّق ما بينهما بأن الحال تلزمُ التنكيرَ، وأنْ وما في حَيِّزها نَصُّوا على أنها في رتبة المضمر في التعريف، فيُنافي وقوعَها موقعَ الحال بخلاف الظرف، فإنه لا يُشْترط تنكيرُه، فلا يَمْتنع وقوعُ «أَنْ» وما في حيزها موقعَه"(٣).

ونقل الشهاب في حاشيته جواز وقوع المصدر المؤول ظرفًا إذا لم يقدر بـ (في) عن ابن جني من غير فرق بين الصريح والمؤول(٤).وذلك في قول ابن جني: "وينبغي أيضًا أن يكون على حذف المضاف، أي: وقت وعدكم يوم الزينة، ووقت حشر الناس؛ لأن الحشر في الحقيقة ليس وقتًا، كما أن: قولك: ورودك مقدم

(١) الأشباه والنظائر، ٢/ ٤٥٥.
(٢) الدر المصون، ٢/ ٥٥١.
(٣) المرجع السابق، ٦/ ٥٢٢، ٥٢٣.
(٤) ينظر: حاشية الشهاب الخفاجي، ٤/ ٨٧.

الحاج إنما هو على حذف المضاف، أي: وقت مقدم الحاج"[١]، فقدر المضاف في المصدر المؤول: وقت حشر الناس، كما قدره في الصريح قبله.

٢ . وقوع المصدر الصريح موقع الحال، أما المصدر المؤول فلا يقع حالًا، فقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]، قيل فيه وجهان: أحدهما: أنه حال؛ أي: إلا في حال مشيئة الله، قاله أبو البقاء، ورده السمين بقوله: "وفيه نظر؛ لأن هذا مقدر بالمعرفة، إلا أن يريد تفسير المعنى"[٢]، ويقول في موضع آخر: "وهذا قياس ما قدَّمْتُه في مَنْع وقوع «أنْ» وما في حَيِّزها موقعَ الحال، ولك أَنْ تُفَرِّق ما بينهما بأن الحال تلزمُ التنكيرَ، و (أنْ) وما في حَيِّزها نَصُّوا على أنها في رتبة المضمر في التعريف، فيُنافي وقوعَها موقعَ الحال"[٣]، فالحال نكرة، والمصدر المؤول يشتمل على ضمير يجعله معرفة، فخالف الأصل في الحال وهو التنكير؛ فلذا فإن المصدر المؤول لا يكون حالًا، إلا إذا كانت الأداة المصدرية (ما) وبعدها فعل من أفعال الاستثناء (خلا، عدا، حاشا) لأن المصدر هنا يؤول بنكرة[٤]، وأضاف الشهاب: "المصدر المؤول من (أن) والفعل لا يقع حالًا كما صرح به سيبويه؛ لأنه معرفة، ولأنه مصدر بعلامة الاستقبال المنافية للحالية"[٥].

٣ . وقوع المصدر الصريح مفعولًا مطلقًا مؤكدًا للفعل، فتقول: ضربت زيدًا ضربًا، ولا يقع المصدر المؤول من (أن) والفعل مفعولًا مطلقًا مؤكدًا للفعل، فلا تقول: ضربت زيدًا أن ضربت بإيقاع المصدر المؤول موقع المصدر الصريح، قال العلامة الصبان: "ثم نقل عن ابن جني فرقين: (أن) والفعل لا يؤكد بهما

(١) المحتسب، ٢/ ٥٤.
(٢) الدر المصون، ١٠/ ٦٢٦.
(٣) المرجع السابق، ٦/ ٥٢٢، ٥٢٣.
(٤) ينظر: النحو الوافي، ٢/ ٣٧١.
(٥) حاشية الشهاب، ٤/ ١١٨.

الفعل، فلا يقال: ضربت أن أضرب، ولا يوصفان، فلا يقال: يعجبني أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما"[١]، وقد علل السيوطي لذلك بقوله: "وحجة الجمهور أن (أن) تخلص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم، وعلله بعضهم بأن (أن تفعل) يعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر، فكذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر"[٢]، فلا يؤكد بـ (أن) والفعل؛ لأنها معينة، بخلاف المصدر الصريح فإنه مبهم؛ فلذا فإنك تقول: ضربت زيدًا ضربًا، ولا تقول: ضربت زيدًا أن ضربت[٣].

٤ . المصدر الصريح يجوز أن ينعت، فتقول: يعجبني قيامك السريع، ولا ينعت المصدر المؤول، فلا تقول: يعجبني أن قمت السريع، تريد قيامك السريع[٤]، قال ابن هشام: "وَاعْلَم أَنهم حكمُوا (أَنْ، وَأَنَّ) المقدرتين بمصدر معرف بِحكم الضَّمِير؛ لِأَنَّهُ لَا يُوصف كَمَا أَن الضَّمِير كَذَلِك"[٥]، فالنحويون يعدّون المصدر المصدر المؤول من «أنْ، وأنّ» معرفة؛ لأنه يشبه الضمير، من حيث إنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك؛ ولهذا قرأ السبعة: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الجاثية: ٢٥]. ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [النمل: ٥٦] وغيرها. بنصب {حُجَّتَهُمْ} و {جَوَابَ} على الخبر. واعتبار المصدر المؤول هو اسم كان[٦]، فالضمير لا يوصف؛ لأن الصفة لا توضحه ولا تبينه؛ تبينه؛ فهو أعرف المعارف، ولا حاجة به إلى تعريف، وما كان في حكمه في

(١) حاشية العلامة الصبان، ١/ ٢٥٥.
(٢) ينظر: الأشباه والنظائر، ٢/ ٤٥٤.
(٣) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ٣/ ١٧١.
(٤) ينظر: الأشباه والنظائر، ٢/ ٤٥١.
(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١/ ٥٩٠.
(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري، ٣/ ٧٢.

المعرفة يأخذ حكمه، ومن ثم فإن المصدر المؤول لا ينعت، والمصدر المؤول ليس اسمًا ملفوظًا حتى يوصف، يقول ابن عابدين: "وأيضًا المؤول اسم تقديري غير ملفوظ به، وإنما الملفوظ به حرف وفعل وله شبه بالمضمر؛ ولذا لم يصح وصفه بخلاف الصريح، فإنه يقال: يعجبني ضربك الشديد، بخلاف: أن تضرب الشديد"(١).

٥ . يصح الإخبار عن المصدر الصريح؛ أي عن الحدث، فتقول: قيامك خير من قعودك، ولا يصح ذلك في المؤول من (أن) والفعل، فلا تقول: أن تقوم خير من أن تقعد على سبيل الإخبار، يقول السهيلي: "وأما (أن) وما بعدها فإنها . وإن كانت في تأويل المصدر . فإن لها معنى زائدًا لا يجوز الإخبار عنه، ولكنه يراد، ويلزم، ويؤمر به، فإن وجدتها مبتدأة ولها خبر فليس الكلام على ظاهره"(٢). ويجوز أن تقول: لأن تقوم خير من أن تقعد؛ لأنه ليس إخبارًا عن الحدث، وإنما هو ترجيح وتفضيل، فكأنك تأمره بأن يفعل، ولست بمخبر عن الحدث، بدليل امتناع ذلك في المضي، فلا تقول: إن قمت خير من أن قعدت، ولا: إن قام زيد أحسن من أن قام عمرو؛ أي يمتنع الإخبار عن (أن) والفعل(٣).

٦ . يصح الإخبار عن المصدر الصريح بصفة من صفاته، فتقول: قيامك سريع، ولا يصح ذلك في المصدر المؤول، فلا تقول: أن تقوم سريع، يقول السهيلي: "وكذلك أيضًا لا يخبر عنها بشيء مما هو صفة للمصدر، وكقولك: (قيامك سريع أو بطيء) أو نحو ذلك، لا يكون مثل هذا خبرًا عن المصدر"(٤)؛ لأن الصفة لا تتعلق بالمعنى الذي تدل عليه (أن) ولا الذي من أجله صيغ الفعل

(١) حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ٣/ ٤٦٢.
(٢) نتائج الفكر، ١/ ٩٩.
(٣) نتائج الفكر، ١/ ٩٩.
(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

واشتق منه المصدر، "فإن قلت: حسن أن تقوم، وقبح أن تفعل جاز ذلك؛ لأنك تريد بها معنى المفعول، كأنك تقول: استحسن هذا أو استقبحه"(١).

٧ . أن المصدر الصريح يضاف إليه، فتقول: جئت مخافة ضربك، ولا يضاف إلى المصدر المؤول من (أنْ) والفعل، فلا يقال: جئت مخافة أن تضرب(٢).

ما يتعلق بالمصدر المؤول من ضوابط نحوية:

١ . وقوعه موقع اسم المفعول؛ إذ إن وضع المصدر الصريح موضع اسم المفعول خلاف الأصل، ففي قوله تعالى: ﴿بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٢٨]. يقول السمين: "وفاعلُ ﴿بَدَا﴾ قوله: ﴿مَّا كَانُواْ﴾ و «مَّا» يجوز أن تكونَ موصولةً اسميةً وهو الظاهر، أي: ظهر لهم الذي كانوا يُخْفونه. والعائد محذوف. ويجوز أن تكونَ مصدريةً؛ أي ظهر لهم إخفاؤهم؛ أي: عاقبته، أو أُطْلِق المصدرُ على اسم المفعول، وهو بعيد"(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾ [المجادلة: ٣]؛ أي لمقولهم، فالمصدر المؤول من (ما) والفعل في موضع المفعول به، يقول السمين الحلبي: "ف (ما) والفعلُ مصدرٌ؛ أي: لمقولِهم، والمصدرُ في موضعِ المفعولِ به...فيصير معنى (لقولهم) للمقولِ فيه الظِّهارُ؛ أي: (لوَطْئِه)...إلاَّ أنَّ مكيًّا قَيَّد ذلك بكونِ (ما) مصدريةً حتى يقعَ المصدرُ الموؤلُ موضعَ اسمِ مفعول. وفيه نظرٌ؛ إذ يجوز ذلك، وإنْ كانت (ما) غيرَ مصدرية، لكونِها بمعنى الذي أو نكرةً موصوفةً، بل جَعْلُها غيرَ مصدريةٍ أَوْلَى؛ لأن المصدرَ المؤولَ فرعُ المصدرِ الصريحِ، إذ الصريحُ

(١) نتائج الفكر، ١/ ٩٩، وبدائع الفوائد، ١/ ٩٤.
(٢) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ٣/ ١٧٢.
(٣) الدر المصون، ٥٩١/٤.

أصلٌ للمؤول به، ووَضْعُ المصدرِ موضعَ اسم المفعولِ خلافُ الأصلِ، فيلزمُ الخروجُ عن الأصل بشيئين: بالمصدرِ المؤولِ. ثم وقوعِه موقعَ اسمِ المفعول"[١].

٢ . يسد المصدر المؤول من (أنْ) والفعل مسد الاسم والخبر في مثل: عسى أن يقوم الرجل؛ على اعتبار (عسى) ناقصة، والمصدر المؤول من (أنْ) والمضارع وفاعله يسد مسد اسمها وخبرها معًا[٢].

٣ . يسد المصدر المؤول من (أنْ) والفعل مسد المفعولين فيما يحتاج إلى مفعولين، ويغني عنهما؛ لأن المصدر المؤول يتضمن مسندًا ومسندًا إليه مصرحًا بهما، مثل: (حَسِبَ) في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢] وليس كذلك الصريح[٣]، يقول الإمام عبد القاهر: "ومثله أنك تقول: علمت أنك منطلق، وظننت أنك خارج، فيكون التقدير: ظننت أنك خارج واقعًا، كقولك: ظننت خروجك واقعًا، إلا أن المفعول الثاني يترك مع (أن) لطول الكلام بـ (أن) وصلتها، ولا يحذف مع المصدر؛ لأنه مختص اللفظ، فتقول: ظننت انطلاقك واقعًا، فكذا تقول: لو وقع انطلاقك، فلا تحذف الفعل، ولو أنك منطلق، فتحذفه، ولهذا نظائر"[٤].

٤ . يجوز حذف حرف الجر مع (أنْ) والفعل، ولا يجوز ذلك مع المصدر الصريح، فلا تقول: عجبت ضربك، تريد من ضربك[٥].

٥ ـ المصدر المؤول من (أنْ) لا يقع قبله إلا أفعال الظن والشك دون أفعال التحقيق؛ لأنها تخلص الفعل للاستقبال، وليس فيها تأكيد كما في (أنْ) فلم

(١) الدر المصون، ١٠/ ٢٦٥، ٢٦٦.
(٢) ينظر: حاشية العلامة الصبان، ١/ ٢٥٥.
(٣) ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٤) كتاب المقتصد، ١/ ٤٧٨.
(٥) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ٣/ ١٧٢.

يكن بينها وبين فعل التحقيق نسبة، أما المصدر الصريح فإنه يقع قبله كل فعل[١].

٦ . وجوب وقوع المصدر المؤول بعد حرى واخلولق حتى تعمل عمل كان "شرط عمل هذه الأفعال... وشرط الفعل ثلاثة أمور...الثالث: أن يكون مقرونًا بأن إن كان الفعل حرى أو اخلولق، نحو: (حرى زيد أن يأتي) و(اخلولقت السماء أن تمطر)"[٢].

٧ . يقع المصدر المؤول دون الصريح في التوصل إلى التعجب من الفعل المنفي نحو: ما أكثر أن لا يقوم؛ حتى يتمكن من أن يستعمل معه النفي، وأن يعمل فيه الفعل الذي يتعجب بسببه؛ إذ لو تعجبنا منه مباشرة لزال نفيه، والتبس أمر التعجب أهو من المنفي أم من غيره؟ وكذا الفعل المبني للمفعول، نحو: ما أعظم ما ضُرب! فلا تقول: ما أعظم ضربه؛ حتى لا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل، يقول خالد الأزهري: "(وكذا المنفي والمبني للمفعول) يتوصل إلى التعجب منهما بـ: أشد ونحوه، أو بـ: أشدد ونحوه، (إلا أن مصدرهما)؛ أي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول يكون مؤولًا بـ (أن) والفعل المنفي، و (ما) والفعل المبني للمفعول، لا صريحًا نحو: ما أكثر أن لا يقوم، وما أعظم ما ضرب (بالبناء للمفعول)، (وأشدد بهما)؛ أي: بأن لا يقوم، وبـ: ما ضُرب، فتأتي بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح، أما في المنفي فليتمكن من أن يستعمل معه النفي، وأن يعمل فيه الفعل الذي يتعجب بسببه، وأما المبني للمفعول فليبقى لفظ النفي، ولفظ الفعل المبني للمفعول، لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل، ولو أمن اللبس

(١) ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١/ ٢٩٥ . ٢٩٧.

جاز إيلاؤه المصدر الصريح، نحو: ما أسرع نفاس هند، وأسرع بنفاسها. قاله الشارح"[١].

٨ . لا يقع المصدر المؤول خبرًا عن أسماء الأعيان أو الجثة، بل يخبر به عن أسماء المعاني؛ لأنه بتأويل المصدر، والمصدر معنى، فلا يخبر عن أسماء الأعيان بالمعاني، كما لا يقع صفة لأسماء الأعيان؛ لئلا يوصف أسماء الأعيان بالمعاني، يقول خالد الأزهري في كسر همزة (إن): "أو تقع صفة لاسم عين، نحو: مررت برجل إنه فاضل؛ لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر، وهي لا توصف بها إلا بتأويل، وذلك مفقود مع (إن) بخلاف الواقع في حشو الصفة فإنها تفتح، نحو: مررت برجل عندي أنه فاضل، فإن الوصف بالجملة لا بالمصدر"[٢]. وقيل: يصح أن يقع المصدر المؤول خبرًا عن الجثة عند بعض النحاة من غير تأويل في نحو: عليّ إما أن يقول الحق، وإما أن يسكت؛ لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح، زيد إما قيام وإما قعود[٣]، وقيل: يغتفر في باب أفعال المقاربة الإخبار بالمعنى عن الجثة، نحو: عسى زيد أن يذهب[٤].

٩ . لا يخبر بالمصدر المؤول عن النكرة؛ لأنه معرفة.

١٠ . لم يرد في الكلام الفصيح وقوع (أن) المصدرية بنوعيها المخففة والناصبة للمضارع مع صلتها مبتدأ يستغنى عن الخبر بحال سدت مسده[٥].

(١) شرح التصريح على التوضيح، ٢/ ٧٣، ٧٤.
(٢) المرجع السابق، ١/ ٣٠١، ٣٠٢.
(٣) حاشية العلامة الصبان، ١/ ٢٥٥.
(٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١/ ٢٩٧.
(٥) ينظر: النحو الوافي، ١/ ٤١٠.

١١ . لم يقع المصدر المؤول بعد (كان) و (إن) الناسختين بغير فاصل من خبرهما. ولا بعد (لا) النافية للجنس غير المكررة، وهذا الحكم ينطبق على (ما) المصدرية وصلتها أيضًا(١).

١٢ . لا يقع المصدر المؤول نعتًا، يقول المرادي: "الحرف المصدري أضعف من صريح المصدر، فلا يلزم أن يجوز فيه ما جاز في المصدر الصريح. وقد نص ابن مالك، على أن الحرف المصدري لا يؤكد به فعل، ولا يقع نعتًا، ولا حالًا"(٢).

١٣ . لا يقع المصدر المؤول من (أن) والفعل مبتدأ يخبر عنه بظرف أو مجرور؛ "لأن المجرور لا يتعلق بالمعنى الذي تدل عليه (أن) ولا الذي من أجله صيغ الفعل واشتق منه المصدر، وإنما يتعلق المجرور بالمصدر نفسه مجردًا من هذا المعنى، كما تقدم، فلا يكون خبرًا عن (أن) المتقدمة، وإن كانت في تأويل اسم"(٣).

١٤ . ولا يكون المصدر المؤول تمييزًا؛ لأنه معرفة، ولا يسد مسد مفعول به أصله خبر عن ذات، نحو: ظننت القادم إنه عالم، فلو فتحت الهمزة لكان المصدر المؤول مفعولًا ثانيًا لظننت، فيكون التقدير: القادم عالم، فيكون المعنى خبرًا عن الجثة، وهو مرفوض إلا بتأويل لا يستساغ هنا(٤).

هذه المواقع الإعرابية التي يقع فيها المصدر المؤول دون الصريح هي من دواعي التعبير به دون الصريح، للسير على سنن العربية في نظامها وتأليفها، والإخلال به إخلال بنظام اللغة، يفقدها مذاقها، ويطفئ إشعاعها.

(١) ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٢) الجنى الداني في حروف المعاني، ١/ ٤٠٧.
(٣) نتائج الفكر، ١/ ٩٩.
(٤) ينظر: النحو الوافي، ١/ ٦٤٧.

المطلب الثاني

الفروق الدلالية بين المصدر المؤول والمصدر الصريح

لكلٍّ من المصدرين دلالات ومعانٍ يقوم بها يفترق بها عن الآخر مما يجعل إحلال أحدهما محلَّ الآخر أمرًا محالًا، وضربًا من الهذيان يخل ببلاغة الكلام.

١ ـ المصدر الصريح لا يدل سوى على الحدث، ولا دلالة له على الزمن مطلقًا، وكذا المصدر المؤول بعد السبك لا يدل بذاته المجردة على الزمن مطلقًا، وإنما دلالته على الزمن تكون مكتسبة من الفعل الذي سبك منه مع الحرف المصدري، فحمل معه بعد السبك الزمن الذي كان في الفعل قبل السبك، وهذه الدلالة على الزمن لا يمكن إغفالها في المصدر المؤول، يقول السهيلي: "إن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت، وليس في صيغته ما يدل على مضي ولا استقبال، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أن) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان"(١)، فلم تتحد دلالة المصدر الصريح مع المصدر المؤول.

فدلالة المصدر المؤول على الزمن تكون سببًا من أسباب التعبير به دون المصدر الصريح، وهي تعيين زمن الحدث ماضيًا أو مضارعًا، ففي نحو: شاع أن نهض العرب في كل مكان. نقول: شاع نهوض العرب، فيكون زمن النهوض ماضيًا لا من المصدر المؤول ذاته، ولكن من الفعل الذي كان في الجملة قبل التأويل، أما في نحو: الشائع أن ينهض العرب، فيكون المصدر المؤول الشائع نهوض العرب، فيكون زمن النهوض هنا مستقبلًا لا من المصدر ذاته، وإنما من الفعل الذي كان في الجملة قبل السبك، فالمصدر المؤول يلاحظ فيه الزمن الماضي أو المضارع على حسب نوع الفعل الذي سبك منه المصدر(٢).

---

(١) نتائج الفكر، ١/ ٩٧.

(٢) ينظر: النحو الوافي، ١/ ٤١٩.

٢ ـ المصدر المؤول أعرف من المصدر الصريح؛ لدلالته على النسبة وزمان الحدث[١]، بخلاف الصريح الذي يحمل دلالة على الحدث فحسب، ورجح الشهاب إعراب المصدر المؤول مبتدأ بقوله: "ورجحت الأولى بأنه إذا اجتمع معرفتان، فالإعراب أن يجعل الأعرف محكومًا عليه والمصدر المؤول أعرف؛ لأنه بمنزلة الضمير؛ إذ لا يوصف، ولا ينكر"[٢]. وقيل: إذا اجتمع معرفتان إحداهما مصدر مؤول فالكثير في القرآن جعل المصدر المؤول اسمًا لكان؛ لأنه بمنزلة الضمير فهو أعرف[٣]، فالمصدر المؤول أعرف من المحلى بالألف واللام؛ ولذا كان مبتدأً، والمحلى بأل خبرًا في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] يقول السيوطي: "إذا اجتمع مضمر ومظهر فالوجه أن يكون المضمر الاسم؛ لأنه أذهب في الاختصاص"[٤].

٣ . المصدر الصريح يفيد المبالغة، فتقول: رجل عدل، ولا يعطي المصدر المؤول هذه الدلالة.

٤ . المصدر الصريح غير مؤقت، فدلالته على الأزمنة الثلاثة دلالة مبهمة فهو عام، أما المصدر المؤول فدلالته على الزمن محددة سواء كان ماضيًا أم مضارعًا، فالفرق بين: كرهت خروجك، وكرهت أن تخرج، أن المصدر الصريح غير مؤقت، والثاني مصدر مؤقت؛ لأنه بيّن فيه الوقت[٥]، فالمصدر الصريح

(١) ينظر: التحرير والتنوير، ص ٤/ ١٢٠.
(٢) حاشية الشهاب الخفاجي، ٣/ ٦٩.
(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، ٣ . ١/ ١٨٥.
(٤) الأشباه والنظائر، ٢/ ٤٥٦.
(٥) ينظر: الأشباه والنظائر، ٢/ ٤٥٥، والدر المختار وحاشية ابن عابدين، ٣/ ٤٦٢.

لا يدل على زمان بعينه، والمؤول يدل على أن الفعل وقع من فاعله فيما مضى، أو يقع فيما يأتي[١].

٥ . المصدر الصريح ينزع نحو الإطلاق والتعميم، والمصدر المؤول ينزع نحو التقييد والتخصيص[٢] على حد تعبير ابن جني: "واعْلَم أَن الْمصدر كل اسْم دلّ على حدث وزمان مَجْهُول"[٣]؛ فالمصدر الصريح يخرج بالتعبير من الخصوصية المقيدة بالمكان أو الزمان إلى العمومية المطلقة، وهذا العموم يخلد الفكر المعبر عنها للسماح لها بالانتقال عبر الزمان والمكان لكون المصدر غير مرتبط بزمان أو مكان[٤].

٦ . المصدر الصريح يكتنفه الإبهام والغموض، والمؤول يكتنفه الوضوح[٥]؛ لأنه معنى مجرد لا يتقيد بشيء يزيد عليه.

٧ . المصدر الصريح بمنزلة المجمل، قال السيوطي: "الفرق بين ذكر (أن) مع الفعل بمعنى المصدر، وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين: أحدهما ذكره على بن عيسى: أن ذكر المصدر بمنزلة المجمل؛ لأنه يحتمل الفعل الذي نسب إلى فاعله، والفعل الذي فعل، والفعل الذي فعله، وإذا ذكرت (أن) مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي أردت من ذلك، مثال ذلك: أعجبني أن ضرب زيد، وأن ضرب زيد، وأن تضرب زيد، وأن يضرب زيد"[٦].

---

(١) الأشباه والنظائر، ٢/ ٤٥٥

(٢) ينظر: السنة بيانًا للقرآن، ص ١١٦.

(٣) اللمع في العربية، ١/ ٤٨.

(٤) ينظر: شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية، ١/ ١٥٢.

(٥) ينظر: السنة بيانًا للقرآن، ص ١١٦.

(٦) الأشباه والنظائر، ٢/ ٤٥٥.

٨ . المصدر الصريح يثبت وقوع الحدث، والمؤول يجعله وقوعه محتملًا، فقول الله: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] تعبيرًا بالمصدر الصريح ﴿ٱسْتِغْفَارُ﴾ نصَّ على حدث وقع، وقوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣] تعبيرًا بالمصدر المؤول ﴿أَن يَسْتَغْفِرُواْ﴾ نصَّ على نفي احتمالية وقوع الحدث مستقبلًا، يقول الإمام عبد القاهر: "يُبيِّنُ ذلك أنك تقولُ: (أمرْتُ زيدًا بأن يَخْرج غدًا)، ولا تقول: (أمرتُه بخروجِهِ غدًا)"(١)؛ لأن التعبير بالمصدر الصريح (بخروجه) وإضافته إلى الفاعل يقتضي وجود الحدث من الفاعل، وأنه قد كان منه.

٩ . المصدر الصريح دلالته تنصب على الحدث المجرد، فلا شأن له بفاعل، أو مفعول؛ لذا فإنه يلجأ إلى التعبير به في السياقات التي يكون الحديث فيها منصبًّا على الحدث المجرد مع احتمال عارض من عوارضه، يقول الرضي: "لأن الواضع نظر إلى ماهية الحدث لا إلى ما قام به، فلم يطلب، إذن، في نظره، لا فاعلًا، ولا مفعولًا"(٢)، وذكر ابن القيم: "إذا قلت: يعجبني صنعك، فالإعجاب هنا واقع على نفس الحدث بقطع النظر عن زمانه ومكانه"(٣).

١٠ . المصدر الصريح يدل على معنى تصوري، والمؤول يدل على معنى تصديقي "إِنَّ (أَنْ) وَالْفِعْلَ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، وَلَكِنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ فَإِنَّ (أَنْ) وَالْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ، وَهُوَ مَعْنًى تَصْدِيقِي، بِخِلَافِ الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ وَدَلَالَتُهُ عَلَى الْمَعْنَى التَّصَوُّرِيِّ فَقَطْ"(٤).

(١) دلائل الإعجاز، ص ٥٥١، ٥٥٢.
(٢) شرح الرضي على الكافية، ٣/ ٤٠٤.
(٣) بدائع الفوائد، ١/ ١٤٢.
(٤) فتاوى السبكي، ١/ ٨١.

المبحث الثاني
طبيعة المصدر المؤول، وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فروق بين المصدر المؤول باختلاف الحرف المصدري.

المطلب الثاني: فروق بين المصدر المؤول باختلاف اسمية مدخول الحرف المصدري أو فعليته.

المطلب الثالث: فروق بين المصدر المؤول باختلاف زمن الفعل.

المطلب الأول

فروق بين المصدر المؤول باختلاف الحرف المصدري

يجتلب المصدر المؤول ويعدل إليه عن الصريح استدعاء لما في الحرف المصدري من دلالات يطلبها السياق، والحروف المصدرية متعددة، وكل حرف منها له دلالته الخاصة التي يخلعها على الكلام فيطابق به مقتضى الحال، مما يحدث فروقًا دلالية بين المصدر المؤول باعتبار الحرف المصدري، وتبعًا لذلك فإن المقام الذي تصلح فيه أداة لا تصلح فيه أداة أخرى، أو كما هي قاعدة ابن جني: "سوقًا للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب"(١).

نعم، إن كل حرف يسبك مع الفعل ليكون مصدرًا مؤولًا، فإنه يخلع من طبيعته ودلالته على المصدر ما يجعله أحق به من غيره وأولى، فلا يمكن أن تضع (كي) بما فيها من معنى التعليل موضع (أنّ) بما تحمله من معنى التوكيد، ولا موضع (ما) بما فيها من معنى الإبهام.

الحروف المصدرية ومعانيها:

١ . (أَنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون، حرف مصدري لا تكون صلته إلا جملة فعلية، تدخل على الفعل المضارع بإجماع النحاة وتخلصه للاستقبال، والماضي بإجماع إلا في حكاية ابن هشام عن ابن طاهر؛ لأنها لا تخلصه للاستقبال، ولا يحكم على موضعه بالنصب، ورده ابن هشام، والأمر كحكاية سيبويه: كتبت إليه بأن قم، وهو الأرجح، وأقره ابن هشام، وخالفه أبو حيان؛ وحجته أنه إن قدر بالمصدر فات معنى الأمر، ولا يقعا فاعلًا ولا مفعولًا كالمضارع والماضي، ورد عليه ابن هشام (٢)، وقيد الفعل معها بكونه متصرفًا؛ إذ إنه هو الذي يؤول معها بمصدر، أما الجامد فلا يؤول؛ "إذ الذي

(١) الخصائص، ٢/ ١٦٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب، ١/ ٤٣، ٤٤.

لا يتصرف لا مصدر له، حتى يؤول الفعل مع الحرف به"[١]، وتقرن بالمشكوك فيه؛ فهي تعطي احتمالية وقوع الحدث؛ إذ إنها لا تستعمل إلا في سياق الطمع والرجاء في حدوث مدخولها من الأفعال، أو عدم حدوثه؛ ولذلك وجب اقتران الفعل الواقع خبرًا عن أفعال المقاربة حرى واخلولق بـ (أن) المصدرية نحو: حرى زيد أن يأتي، واخلولقت السماء أن تمطر؛ للإشعار بأن الفعل يفيد الرجاء في المستقبل[٢]. قال خالد الأزهري: "والأمر الثالث: أن يكون المضارع مقرونًا بـ (أن) المصدرية وجوبًا، إن كان الفعل الدال على الترجي (حرى واخلولق)؛ لأن الفعل المرجى وقوعه قد يتراخى حصوله، فاحتيج إلى (أن) المشعرة بالاستقبال، نحو: حرى زيد أن يأتي، واخلولقت السماء أن تمطر"[٣].

إن (أنْ) تخلع على المصدر المؤول من طبيعتها، ما يستدعي التعبير بالمصدر المؤول منها والفعل دون المصدر الصريح، ودون غيرها من الحروف المصدرية، وهي إمكانية احتمال الفعل دون الوجوب، يقول السهيلي: "في دخول (أن) ثلاث فوائد:...الثانية: أن (أنْ) تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة"[٤]، فقولنا: ظهر أن يسافر إبراهيم، دليل على إمكانية احتمال سفره، أما التعبير بالمصدر الصريح: ظهر سفر إبراهيم، فإنه يستدعي الوجوب، يقول عباس حسن في دواعي مجيء المصدر المؤول دون الصريح: "الدلالة على أن حصول الفعل جائز لا واجب، نحو: ظهر أن يسافر إبراهيم، فالسفر هنا جائز،

(١) شرح الرضي على الكافية، ٤/ ٤٤٠.
(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١/ ٢٩٧.
(٣) شرح التصريح، ١/ ٢٨٢.
(٤) نتائج الفكر، ١/ ٩٧.

ولو قلنا: ظهر سفر إبراهيم لساغ أن يسبق إلى بعض الأذهان أن هذا الأمر واجب"[1].

٢ . (أَنّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون، حرف مصدري، صلتها من اسمها وخبرها، والمصدر المنسبك منها قد يعطي دلالة على المستقبل أو الحال أو الماضي بوجود القرينة، أو يكون خاليًا من الدلالة الزمنية، وهي حرف يفيد التأكيد؛ لذا يعبر بها المتكلم في كل سياق يتطلب التوكيد وتقوية الحكم، ولدلالتها على التوكيد فإنها تقرن بما يفيد العلم واليقين؛ ليكون مطابقًا لها في المعنى، ولا يتناقض معها، وهذا مناط الفرق بينها وبين (أنْ) ساكنة النون "قد تقدم أن (أن) المفتوحة معمولة لما قبلها، وأن معناها التأكيد والتحقيق، مجراها في ذلك مجرى المكسورة، فيجب لذلك أن يكون الفعل الذي تبنى عليه مطابقًا لها في المعنى بأن يكون من أفعال العلم واليقين ونحوهما، مما معناه الثبوت والاستقرار؛ ليطابق معنيا العامل والمعمول، ولا يتناقضا...ولا يقع قبلها شيء من أفعال الطمع والإشفاق، نحو: (اشتهيت)، و (أردت)، و (أخاف)؛ لأن هذه الأفعال يجوز فيها أن يوجد ما بعدها وأن لا يوجد، فلذلك لا يقع بعدها إلا (أن) الخفيفة الناصبة للأفعال؛ لأنه لا تأكيد فيها ولا مضارعة لما فيه تأكيد"[2].

فهي تخلع على السياق ما فيها من معنى التوكيد؛ ولذا فإنها تجتلب دون غيرها من أخواتها المصدرية لسياقات التوكيد، فتزيد أفعال العلم واليقين تأكيدًا ويقينًا، وهذا مناط الفرق بينها وبين (أنْ) ساكنة النون، فالثقيلة تفيد التوكيد فتقرن بما كان يقينًا، والمخففة لا تفيده فتقرن بما كان شكًّا، ولا تأتي (أنّ) بعد لعل، أو ما يفيد شكًّا "لا يحسن وقوع (أنّ) المشددة بعد (لعل) إذ كانت طمعًا وإشفاقًا، وذلك أمر مشكوك في وقوعه، و (أن) المشددة للتحقيق واليقين، فلا تقع إلا بعد العلم واليقين،

(١) النحو الوافي، ١/ ٤١٧، ٤١٨.
(٢) شرح المفصل، ٤/ ٥٥٥.

نحو: (علمت أن زيدًا قائم)، و (تيقنت أن الأمير عادل)"[١]. فـ (أنّ) المشددة تفيد التوكيد، فيجب أن يكون الفعل الذي يقارنها يشاكلها في التوكيد والتحقيق؛ ولذلك منعوا وقوعها بعد ما يفيد الشك.

٣ . (لو) حرف مصدري . وهي غير الشرطية التي يمتنع بها الشيء لامتناع غيره . وعلامة كون هذا الحرف مصدريًّا بينه المرادي: "لو المصدرية. وعلامتها أن يصلح في موضعها (أن)، كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، ولا تحتاج إلى جواب... ولا تقع لو المصدرية غالبًا، إلا بعد مفهم تمن، نحو: يود. وقل وقوعها بعد غير ذلك"[٢]، فيقع بعد فعل يفهم منه معنى التمني، ويستغني بها عن فعل التمني[٣]، وذكر ابن هشام أنها تكون مصدرية إذا وقعت بعد الفعلين (ود، ويود)، فيقول: "أَن تكون حرفًا مصدريًّا بِمَنْزِلَة أَن إِلَّا أَنَّهَا لَا تنصب، وَأَكْثر وُقُوع هَذِه بعد ود أَو يود"[٤]، وكان يفهم منهما معنى التمنى لا معنى الحب.

وهي حرف يخلع على السياق من طبيعته ودلالته وهي الاستحالة؛ إذ إن هذه هي دلالتها: "(لَوْ) حرف امتناع ينبه على استحالة وقوع ما قرن ذكره به"[٥].

ولذلك اجتلب المصدر المؤول المسبوك منها مع الفعل دون غيرها من الحروف المصدرية؛ لاقتضاء السياق ذلك، فقوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ۝٩﴾ [القلم: ٩]، عبر بالمصدر المؤول دون: ودوا أن تدهن؛ لأن (أن) تفيد احتمال وجود ذلك منه ﷺ أما (لو) فإنه يشير إلى أن ذلك ليس موجودًا

(١) المرجع السابق، ٤/ ٥٧١.
(٢) الجنى الداني، ١/ ٢٨٧، ٢٨٨.
(٣) شرح الرضي على الكافية، ٤/ ٤٤٢.
(٤) مغني اللبيب، ١/ ٣٤٩، ٣٥٠.
(٥) الكليات، ١/ ١٢٤٢.

مطلقًا حتى يودوه، وأنهم يودون شيئًا محالًا خلعه عليه الحرف المصدري (لو)، خلع من طبيعته على الفعل فزاده بعدًا ومحالًا.

وتوصل بالفعل الماضي والمضارع، وتخلص المضارع بعدها للاستقبال، ويكون فعلًا تام التصرف، ويسبك منها مع الفعل مصدرًا مؤولًا يستغنى به عنهما، وقد توصل قليلًا بالجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠][(١)].

٤ . (كي) حرف مصدري من حروف العلة، "الموضوعة لتعليل ما بعدها لما قبلها"[(٢)]، يدخل على الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال، وتسبق بلام التعليل لفظًا أو تقديرًا، ويسبك منها ومن الفعل المصدر المؤول[(٣)]، ويخلع على السياق معنى التعليل، وهذه الدلالة لا يعطيها حرف مصدري آخر؛ لذا أوثر المصدر المؤول من (كي) والفعل في كل سياق استدعى تعليل ما بعده لما قبله في المستقبل؛ ولذا فإنه لا يقوم مقامها كذلك في سياقاتها ما يفيد التعليل من (اللام) أو المفعول لأجله، فقوله تعالى: ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [طه: ٤٠]، لا يمكن وضع المصدر الصريح هنا (إقرارًا لعينها) ولا (لام) التعليل، فنقول: لإقرار عينها؛ لأن ذلك يفيد إفادة ذلك وقت حدوث الأمر، أما (كي) مع الفعل المضارع فإنها تخلصه للاستقبال، مع إفادة المضارع تجدد حدوث الحدث مستقبلًا.

٥ . (ما) حرف مصدري يؤول مع الفعل الداخل عليه بمصدر، ولا تقع (ما) مع كل فعل في تأويل المصدر، وإن وقع المصدر في ذلك الموضع، فلا يحسن أن تقول: يعجبني ما تقوم، وما تذهب، وإن حسن موقعه: يعجبني قيامك وذهابك، لأنه لا تنوع في هذه الأفعال، فـ (ما) اسم مبهم لا يصح وقوعها إلا على جنس

(١) ينظر: النحو الوافي، ١/ ٤١٣.
(٢) الكليات، ١/ ١٢٧٠.
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ٤/ ٤٤١، وحاشية العلامة الصبان، ١/ ٢٥٥.

تختلف أنواعه؛ ليتناسب مع إبهامها، فتقول: يعجبني ما صنعت، ولا تقول: يعجبني ما جلست، على ما نقله ابن القيم عن السهيلي[١]، فهي بما فيها من معنى الإبهام تحمل من الدلالات ما لا يحمله غيرها من الحروف المصدرية؛ ولذا أوثرت في مواطن لا يصلح فيها غيرها من أخواتها النواصب المصدرية، ويكون الفعل الذي يتأول معها بمصدر يدل على عموم المصدر؛ أي فعل تختلف أنواعه؛ ولذا فإنها تجتلب في السياقات التي تحتاج إلى نوع من الإبهام لتضفي على السياق من إبهامها ما يزيد المعنى تهويلًا، وتسبق بأفعال لا يمكن قياسها من أفعال الشعور كالحزن والغضب والفرح والسرور والإعجاب، نحو: سرني ما فعل زيد، وأغضبني ما صنعت، ولا تسبق بفعل يدل على عمل، فلا تقول: يضربني ما فعل زيد، وتتصل بالفعل المتصرف، فالذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الفعل مع الحرف به، ويكثر أن يكون ماضيًا مثبتًا، ويقل مضارعًا، ولا يكون أمرًا باتفاق؛ إذ لا يفيد المصدر المؤول معنى الأمر، ويندر أن يكون اسمًا، وتختص (ما) المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤول هي وصلتها به، نحو: لا أفعله ما ذر شارق، أي مدة ما ذر؛ أي مدة ذرور [٢]، حذف الظرف وقامت (ما) مقامه.

والسُّهَيلي يرى أن (ما) لا تخلو من الإبهام؛ ولذا فإنها لا تكون إلا موصولة؛ إذ لا يعقل معناها إلا بصلة، ولا تكون صلتها إلا على جنس يتنوع، فإن وقعت على جنس لا يتنوع، نحو: يعجبني ما جلست كان غثًّا من الكلام لخروج (ما) عن الإبهام، وأخذ في رد ما ظاهره لا يتنوع إلى العموم، فيقول: "والأصل في هذا الفصل أن (ما) لما كانت اسمًا مبهمًا، لم يصح وقوعها إلا على جنس تختلف أنواعه، فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه ويعبر بها عنه، كقولك: يعجبني ما صنعت، وما عملت، وما فعلت. وكذلك تقول: ما حكمت؛ لأن الحكم مختلف

(١) ينظر: بدائع الفوائد، ١/ ١٤٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ٤/ ٤٤٠، ٤٤١.

أنواعه، وكذلك الصنع والفعل والعمل. فإن قلت: يعجبني ما جلست، وما انطلق زيد، كان غثًّا من الكلام؛ لخروج (ما) عن الإبهام، ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني؛ لأنه يكون التقدير حينئذ: أعجبني الجلوس الذي جلست، والقعود الذي قعدت، فيكون آخر الكلام مفسرًا لأوله، رافعًا للإبهام، فلا معنى حينئذ لـ (ما). فأما قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ﴾ ؛ فلأن المعصية تختلف أنواعها. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿بِمَآ أَخۡلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٧]. فهو كقوله: لأعاقبنك بما ضربت زيدًا، وبما شتمت عمرًا، أوقعتها على الذنب، والذنب مختلف الأنواع، ودلَّ ذكر المعاقبة والمجازاة على ذلك، فكأنك قلت: لأجزينك بالذنب الذي هو ضرب زاً يد، أو شتم عمرو، فما على بابها غير خارجة عن إبهامها"(١).

ردَّ ابن القيم على السهيلي شرطه أن تكون (ما) مصدرية بوقوعها على جنس تختلف أنواعه بأنها تقع على ما لا تختلف أنواعه، بل هو نوع واحد، نظر ابن القيم إلى ما يسبق (ما) فإن كان حرفًا وقعت (ما) على ما تختلف أنواعه، وما لا تختلف، وكان حسنًا، فبان من ذلك أن الحسن والغثاثة ليسا مردهما المصدر الذي تختلف أنواعه أو لا تختلف، وإنما مرده إلى شيء خاص بالتركيب، فيقول: "ولو أنك قلت في الموضوع الذي منعه هذا: بما جلست، وهذا بما نطقت كان حسنًا غير غث ولا مستكره وهو المصدر بعينه، فلم يكن الكلام غثًّا بخصوص المصدر، وإنما هو لخصوص التركيب، فإن كان بقدر امتناعه واستكراهه إذا صنعته في تركيب آخر زالت الكراهية والغثاثة عنه"(٢).

واستدل على أن الغثاثة لا ترد إلى كون (ما) مصدرية؛ لأنها لو كانت موصولة كذلك في المواطن التي حكم عليها بالغثاثة لكان الكلام غثًّا، فيقول: "وأنت

(١) نتائج الفكر، ١/ ١٤٤، ١٤٥.
(٢) بدائع الفوائد، ١/ ١٤٢ . ١٤٤.

لو قلت: يعجبني الذي يجلس لكان غثًّا من المقال إلا أن تأتي بموصوف يجري هذا صفة له، فتقول: يعجبني الجلوس الذي تجلس، وكذلك إذا قلت: يعجبني الذي ينطلق زيد كان غثًّا، فإذا قلت: يعجبني الانطلاق الذي ينطلق زيد كان حسنًا، فمن هنا يعجبني ما ينطلق، وما تجلس إذا أردت به المصدر، وأنت لو قلت: آكل ما يأكل كانت موصولة، وكان الكلام حسنًا، فلو أردت بها المصدرية، والمعنى: آكل أكلك كان غثًّا حتى تأتي بضميمة تدل على المصدر، فتقول: آكل كما يأكل، فعرفت أنه لم يكن الاستكراه الذي أشار إليه من جهة الإبهام والتعيين فتأمله"[١].

و (ما) لا تصلح في موضع تصلح فيه (أن) يقول ابن القيم: "فإذا قلت: أريد أن تقوم كان مستقيمًا، فلو قلت: أريد ما تقوم لم يستقم، وكذلك: أحب أن تأتيني، لا تقول موضعه: أحب ما تأتيني، وسر المسألة: أن (ما) المصدرية ملحوظ فيها معنى الذي بخلاف (أن)"[٢].

ومن دلالات (ما) أنها تدل على الزمن الحاضر، فقد ذكر النحاة أن (ما) إذا دخلت على الفعل المضارع فإنها لا تفيد غير الزمن الحاضر "والغرض أنه إذا كان الزمن حالًا، لا يكون (أن) حالة مع الفعل محل المصدر، بل (ما)"[٣]. ولا توضع (أن) موضع (ما) إذا كان الزمن حاضرًا؛ لأنها تدل على الاستقبال "وهي إذا كان الزمان حاضرًا غير ممكنة لمنافاتها له، بخلاف (ما) فإنها لا تنافيه"[٤]، و(ما) "إنما خصوها بذكر الحال لتعذره مع (أن)، ولأن دلالة (أن) مع الماضي على المضي، ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة (ما) عليهما"[٥].

(١) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٢) بدائع الفوائد، ١/ ١٤٦.
(٣) حاشية التصريح على التوضيح، ٢/ ٦٢.
(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٥) النحو الوافي، ١/ ٤٢٠.

و (ما) المصدرية نوعان: مصدرية فقط، وهي التي تؤول مع الفعل بعدها بمصدر، ولا تفيد معنى الزمان، كقوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ﴾ [التوبة: ١٢٨]. والتقدير: عنتكم، ومصدرية زمانية وتفيد معنى المصدر والزمان، كقوله تعالى: ﴿وَأَوۡصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمۡتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، أصله: مدة دوامي حيًّا، فحذف الظرف، وخلفته ما وصلتها(١).

ونخلص إلى أن (ما) إذا سبقت بجر وكانت هي والفعل مسببة لما قبلها فهي مصدرية سواء كان الفعل متعدد الأنواع، أم لم يتعدد، أما إذا لم تسبق بحرف جر وجب أن تقع على حدث تتعدد أنواعه، لما سبق من بيان أنها اسم مبهم.

٦ . همزة التسوية عند كثير من النحاة، وهي التي تقع بعد كلام يشتمل على لفظة (سواء)، ويلي الهمزة جملتان، ثانيهما مصدرة بكلمة (أم) الخاصة بتلك الهمزة، فتسبك الهمزة مع الجملة التي تليها مباشرة بمصدر مؤول، نحو قول تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، بمعنى: متساو إنذارك وعدمه عليهم(٢).

من هذه الوقفة نتبين أن المصدر المؤول بينه فروق باعتبار الحرف المصدري؛ إذ لا يجتلب المصدر المؤول موضع الصريح بأي حرف مصدري كان حتى يطلب السياق ما في حرف مصدري من دلالة، فللحرف المصدري دلالة يطلبها السياق، وأثر يخلعه على السياق.

فلا يؤدي حرف مصدري آخر ما يؤديه غيره، وإلا لأغنى عنه، من ذلك التعبير بـ (أنْ) في قوله تعالى:﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وقوله:

(١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، ٢٣/ ١١٨.
(٢) ينظر: النحو الوافي، ١/ ٤١٤.

﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٦٦].

قارن بين هذه السياقات التي عبر فيها بـ (أنْ) والسياقات التي اجتلبت فيها الحرف المصدري (لو) في قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: ٩٦]، وقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، وقوله: ﴿وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءً﴾ [النساء: ٨٩]، وقوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، وقوله: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، وقوله: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ﴾ [المعارج: ١١].

إنك تلمح لأول وهلة أن الحدث في ما جاء التعبير فيه بـ (أنْ) المصدرية ليس عسير المنال، بل هو قريب مأمول الحصول، وأن الحدث في ما جاء التعبير فيه بـ (لو) محال الحصول، ولو حلت (أنْ) محل (لو) لسقط نظم القرآن الكريم.

وقارن بين (ما) المصدرية في سياقها، و (أنَّ) وما تمنحه كلًّا منهما للسياق، قال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٤]، وقوله: ﴿إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [المؤمنون: ١١١]، وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٧٥]، وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُواْ﴾ [القصص: ٥٤]، وقوله: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٢].

وقولـه تعـالى تعبيـرًا بـ (أَنْ): ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا ۚ وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٢].

تجد أن التعبير بـ (ما) المصدرية جاء في سياقات يتحدث المولى فيها عن عظم جزاء الصابرين، فيخبر عن عظم أجرهم لعظم عملهم، وعظم عملهم بـ (ما) المصدرية التي أفادت ما لا يفيده غيرها من الحروف المصدرية من الإبهام والعموم، فقد فخمت معنى الصبر ﴿بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ مما لا يقوم به الوصف، ولا تحيط به العبارة، من معاني الصبر.

أما التعبير بـ (أنْ) فيوحي بإمكانية حدوث الفعل؛ أي كادوا يضلوا عن آلهتهم لولا أن صبروا، وهذا يشير إلى ما قاله الألوسي: "وهذا اعتراف منهم بأنه ﷺ قد بلغ من الاجتهاد في الدعوة إلى التوحيد وإظهار المعجزات وإقامة الحجج والبينات ما شارفوا به أن يتركوا دينهم لولا فرط لجاجهم وغاية عنادهم"(١).

فالحدث واحد وهو الصبر، ولكن دلالته اختلفت باختلاف الحرف المصدري الذي سبك مع فعل الصبر، وهذه الدلالة التي نبعت من الحرف المصدري تطلبها السياق، ومن ذلك نتبين أنه لا يحل حرف مصدري محل آخر، فلا يحل (أنْ) محل (أنّ) ولا العكس.

(١) روح المعاني، ١٠/ ٢٣.

المطلب الثاني

فروق بين المصدر المؤول باختلاف اسمية مدخول الحرف المصدري أو فعليته

للمصدر المؤول دلالات مختلفة من أجلها يجتلب بديلًا للصريح، منها إفادته توكيد ثبوت الحدث، أو تجدد حدوثه؛ وهذا الفرق بين المصدر المؤول مرده إلى مدخول الحرف المصدري.

فقد يكون مدخول الحرف المصدري اسمًا، وقد يكون فعلًا، والحروف المصدرية تنقسم من هذا الاعتبار إلى قسمين:

أحدهما: ما كان مدخولها اسمًا، وهي (أنّ) الثقيلة؛ إذ إنها تختص بدخولها على الاسم.

الآخر: ما كان مدخولها فعلًا، وهي بقية الأدوات في الأعم الأغلب؛ إذ يدخل بعضها على الاسم نادرًا.

ودلالات الاسم تختلف عن دلالات الفعل، وهذه الدلالات تخلع على بنية المصدر المؤول من هذه الدلالة، فيطلب السياق المصدر المؤول بمدخوله الذي يحتاجه بما يحمله من دلالات، فإن كان السياق بحاجة إلى الدلالة على الثبوت والدوام مع تأكيد ذلك المعنى وتقويته كان المصدر المؤول المنسبك من (أنّ) وصلتها الاسمية؛ لدلالة الاسم على ذلك، وإن كان السياق بحاجة إلى الدلالة على التجدد استدعى المصدر المنسبك من الحرف المصدري مع الفعل المضارع، وإن كان السياق بحاجة إلى الدلالة على أن الفعل قد أنجز استدعى المصدر المنسبك من الحرف المصدري مع الفعل الماضي.

يقول الإمام عبد القاهر في الفرق بين الاسم والفعل: "أنَّ موضوعَ الاسم على أن يُثْبَتَ به المعنى للشيءِ من غيرِ أن يَقتَضي تجدُّده شيئًا بعْدَ شيء. وأما الفعلُ فموضوعُه على أنه يقتضي تَجدُّدَ المعنى المُثْبَت به شيئًا بعْدَ شيء، فإذا قلتَ: (زيدٌ منطلقٌ)، فقد أَثبتَّ الانطلاقَ فعْلاً له، من غيرِ أن تجعلَه يَتجدَّد ويَحْدُثُ منه شيئًا فشيئًا، بل يكونُ المعنى فيه كالمعنى في قولك: (زيد طويل)، و (عمرو قصير) فكما لا تقصد ههنا إلى أن تَجعل الطولَ أو القِصَر يتجدَّد ويَحدثُ، بل تَوجِبُهما

وتُثْبِتُهما فقط، وتَقْضي بوجودِهما على الإطلاقِ، كذلك لا تتعرَّضُ في قولك: (زيدٌ منطلقٌ) لأكْثَرَ مِن إثباتِهِ لِزَيد. وأمَّا الفعلُ، فإنهُ يُقْصَدُ فيه إلى ذلك، فإذا قلتَ: (زيدٌ ها هو ذا يَنْطلقُ)، فقد زَعمْتَ أنَّ الانطلاقَ يقعُ منه جُزءًا فجزءًا، وجعلْتَهُ يُزاوله ويُزَجِّيه"(١).

ويشرع الإمام في التدليل على أن أحدهما لا يصلح في موضع الآخر؛ لأن الفعل يقتضي مزاولة الحدث وتجدده، والاسم يقتضي ثبوت الحدث وحصوله من غير أن يكون هناك مزاولة ومعنى يحدث شيئًا بعد شيء، إلى أن يقول: "وإذا ثبت الفرق بين الشيء والشيء في مواضعَ كثيرةٍ، وظهرَ الأمرُ، بأَنْ تَرى أحدَهما لا يصْلُح في موضعِ صاحبهِ، وجَبَ أنْ تقضيَ بثُبوتِ الفرقِ؛ حيثُ تَرى أَحدَهما قد صلَحَ في مكانِ الآخَرِ، وتَعْلَم أنَّ المعنى مع أحدِهما غَيرُهُ مع الآخرِ، كما هو العبرةُ في حَمْل الخَفيِّ على الجليِّ. وينعكسُ لك هذا الحكمُ أَعني أنك كما وجدْتَ الاسمَ يقَعُ حيثُ لا يَصلُح الفعلُ مكانه، كذلك نجد الفِعْلَ يَقَعُ ثُم لا يَصلُحُ الاسمُ مكانَه، ولا يؤدِّي ما كانَ يؤديه"(٢).

يدل المصدر المؤول من (أنَّ) والاسم على ثبوت مضمون الجملة ودوامه بدلالة الاسم، وعلى تأكيد هذا الثبوت والدوام بدلالة الحرف المصدري (أنّ) الذي يفيد التوكيد؛ فلذا يعبر بالمصدر المؤول المنسبك من (أنّ) وصلتها في سياق يطلب هذه الدلالة، ولو عبر بغير ذلك لنبا عنه الطبع، ولفظه السياق؛ لأنه لا يطابق الحال.

فقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ۝٦ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٞ لَّا رَيۡبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ [الحج: ٦ – ٧]؛ أي: ذلك الذي مر من آيات دالة على قدرة الله في مراحل خلق الإنسان، وإحياء

(١) دلائل الإعجاز، ص ١٧٤.
(٢) دلائل الإعجاز، ص ١٧٦.

الأرض الميتة؛ "لتعلَمُوا وتُقِرُّوا بأنَّ اللهَ هو المستحقُّ لصفات التعظيمِ، وهو الإلهُ الواحد الذي يقدرُ على كلِّ شيء"(١)، وهذا العلم اليقيني والإقرار لا يتأتى إلا بتأكيد ثبوت الحقيقة على هذا النحو من التعبير بالمصدر المنسبك من (أنّ) وصلتها الاسمية الذي أفاد تحقق هذه المعاني وتقرر ثبوتها.

وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ ٦١ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦١ – ٦٢] ؛ لتؤمنوا وتصدقوا أن الله عفو غفور، فإن المولى لما أراد تأكيد الوصفين السابقين في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٞ﴾ [الحج: ٦٠] ساق الدليل عليهما في صورة مؤكد حتى يترسخ الدليل في الوجدان.

وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِ ٱلۡبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [لقمان: ٣٠]؛ أي ذلك الذي مر من الآيات يؤكد أن الله "هُوَ الْحَقُّ الثابت المحقق المقصور على الحقية والثبوت لا متحقق في الوجود سواه ولا معبود يعبد بالحق إلا هو"(٢)، إن التعبير بالمصدر المؤول هنا أفاد ثبوت هذا المعنى لله . عزَّ وجلَّ . وتأكيده باسمية الجملة والتأكيد بـ (أنَّ).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ عَلَيۡكُمۡ سُلۡطَٰنٗا﴾ [الأنعام: ٨١] أفاد التعبير بالمصدر المؤول تأكيد ثبوت إشراكهم بالله قطعًا، دلالة التأكيد من (أنّ)، والثبوت من صلتها الاسمية، فالحديث عن إشراك وقع وتعين بدلالة الماضي ﴿أَشۡرَكۡتُم﴾، يقول أبو السعود: "وهو مقرِّرٌ لإنكار الخوفِ ونفيِه عنه . عليه السلام . ومُفيدٌ لاعترافهم بذلك؛ فإنهم حيث لم

(١) تفسير الطبراني، ٥/ ١٧٦.
(٢) الفواتح الإلهية، ١/ ٥٤٧.

يخافوا في محلِّ الخوف، فلأَنْ لا يَخافُ . عليه السلام . في محل الأمنِ أولى وأحرى؛ أي وكيف أخافُ أنا ما ليس في حيز الخوفِ أصلًا، وأنتم لا تخافون غائلةَ ما هو أعظم المخوفات وأهولُها وهو إشراكُكم بالله؟"[1]، فالتعبير بالمصدر المؤول المنسبك من (أنّ) وصلتها الاسمية أفاد ثبوت شركهم مما يستدعي الخوف، أما إبراهيم . عليه السلام . فهو في محل أمنٍ.

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١]، إيثار التعبير بالمصدر المؤول ﴿أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ دون المصدر الصريح: إنزالنا، هو استدعاء للتوكيد في (أنّ)، بجانب دلالة الفعل على الماضي ﴿أَنزَلْنَا﴾ على القطع بإنزاله. يقول الدكتور/ عبد العظيم المطعني: "ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾، والتقدير: أو لم يكفهم إنزالنا وقد رأينا أن المصدر المؤول جعل الكلام صالحاً لدخول حرف التوكيد على الجملة"[2].

وقوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١]، وقوله: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٢]، عبر بالمصدر المؤول المنسبك من (أنّ) وصلتها الاسمية، وأدخل على المصدر المؤول (باء) السببية، وأتى بالفعل (كان) خبرًا لها، وخبر (كان) الفعل (يَكْفُرُونَ)، ولم يقل: بكفرهم مع أنه أخصر، يقول الشهاب: "قوله: ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ الخ، قال: بسبب كفرهم؛ إشارة إلى أن الباء سببية داخلة على المصدر المؤوّل، ولم يعبر به مع أنه أخصر تنبيهًا على أنهم جمعوا بين الثبات على أصل الكفر والدوام

(١) إرشاد العقل السليم، ٣/ ١٥٥.
(٢) خصائص التعبير القرآني، ٢/ ٢٩٥.

عليه وما تجدد منه"[١]، فالتعبير بالمصدر المؤول أفاد تأكيد ثباتهم ودوامهم على أصل الكفر فيما مضى، وتجدده منهم آنًا بعد آنٍ، التأكيد أفادته (أنّ)، والثبات والدوام أعطته اسمية صلتها، ومضي الكفر أعطته (كان)، والتجدد الاستمراري منحه الجملةَ الفعلُ المضارع.

ونظيره في الإخبار عن تأكيد ثبوت إجرام المجرمين ودوامهم عليه قوله تعالى: ﴿لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ نُعَذِّبۡ طَآئِفَةَۢ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٦]، إلا أن السياق هنا لا حاجة له إلى إفادة التجدد للحدث، فلم يعبر بالمضارع، وعبر بالاسم ﴿مُجۡرِمِينَ﴾، فقد صدر الحكم على أمر كان، ولا يتعلق بأمر يكون حتى يأتي التعبير بالمضارع هنا.

والفعل تتعدد دلالاته باختلاف زمنه، فإن كان مضارعًا دلت الجملة على التجدد الاستمراري للمعنى، وإن كان ماضيًا دلت الجملة على ثبوت وتحقق المعنى الذي يحمله الفعل يقينًا، وهذا ما سنقف عليه في المطلب الآتي.

من هنا تعددت دلالات المصدر المؤول بتعدد مدخول الحرف المصدري الذي سبك منه المصدر، ومن أجل اختلاف الدلالات بين الاسم والفعل اجتلب ما يناسب دلالته السياق العام للكلام ليحل محل المصدر الصريح.

(١) حاشية الشهاب، ٢/ ١٦٩.

المطلب الثالث

فروق بين المصدر المؤول باختلاف زمن الفعل

يجتلب المصدر المؤول لحاجة السياق إليه، وتختلف دلالة المصدر المؤول باختلاف زمن الفعل الذي سبك مع الحرف المصدري بمصدر مؤول، فقد يسبك المصدر من الحرف المصدري والفعل الماضي، وقد يسبك من المضارع، وكل فعل له دلالته، فأي فعل اجتلب ليسبك مع الحرف المصدري يخلع من دلالته على السياق.

قال ابن جني: "قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع؛ إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة فَجُعِلَ لكل زمان مثال مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان"(١)، فزمن المضارع يختلف عن زمن الماضي، وهذا الاختلاف يوجب خلافًا في الدلالة.

١ . الفعل المضارع مع دلالته على الحدث، يحمل دلالة على الزمن الحاضر الذي يمتد إلى المستقبل، فيعطي من هذه الدلالة السياق معنى التجدد الاستمراري للفعل، أو تجدد حدوث الفعل، وهذه دلالته الوضعية التي لا يعطيها غيره من الأفعال؛ فلذا فإنه يعبر بالمصدر المؤول المنسبك من الحرف المصدري والفعل المضارع متى طلب السياق هذه الدلالة، ففي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ ۚ وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الشورى: ٢٨] هو إنزال للغيث يتجدد ويستمر، ونشر لرحمته يتجدد ويستمر مع الزمن الحاضر والمستقبل لا ينقطع.

وقارن بين قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ﴾ [الإسراء: ٥٣]، وقوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَٰنُ بَيْنِى وَبَيْنَ

(١) الخصائص، ١/ ٣٧٦.

﴿إِخۡوَتِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] عبر بالمضارع في الموضع الأول ﴿يَنزَغُ﴾؛ لأن نزغ الشيطان لبني الإنسان يتجدد ويستمر، وعبر بالماضي في الموضع الثاني ﴿نَّزَغَ﴾؛ لأن الحديث عن نزغ في الزمان الماضي لا تجدد فيه.

إن التعبير بالمصدر المؤول المنسبك من الحرف المصدري والفعل المضارع يفيد تجدد الحدث فيما يستقبل من الزمان، وقد يستعار المضارع للماضي، ففي قوله تعالى: ﴿أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] هو قال فيما مضى، فما دلالة المضارع هنا؟ إن سر إيثاره هو إبراز شدة إنكار الرجل عليهم قتله لقوله ذلك، أي: أتقتلونه بمجرد أن يقول ذلك؟ يقول الزمخشري: "ولك أن تقدر مضافًا محذوفًا؛ أي: وقت أن تقول، والمعنى: أتقتلونه ساعة سمعتم منه هذا القول من غير روية ولا فكر في أمره"(١)، ولو عبر بالماضي أتقتلونه أن قال ربي الله، لكان أقل إنكارًا؛ إذ إنه قطع بأنه قال فيما مضى، فإنكاره قتلهم له مع المضارع أشد من إنكاره مع الماضي.

وكذلك في مقام نفي الحدث ينفي المضارع توصلًا إلى نفي الماضي من باب أولى، قال ابن جني: "ومنه قولهم: لم يقم زيد. جاءوا فيه بلفظ المضارع وإن كان معناه المضي. وذلك أن المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي، ألا ترى أن أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة ثم توجد فيما بعد، فإذا نفي المضارع الذي هو الأصل، فما ظنك بالماضي الذي هو الفرع؟"(٢).

ويقول في موطن آخر: "ولأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي، فإذا نُفي الأصل كان الفرع أشد انتفاء"(٣).

(١) الكشاف، ٤/ ١٦٢.
(٢) الخصائص، ٣/ ١٠٧.
(٣) المرجع السابق، ٣/ ٣٣٤.

٢ . الفعل الماضي يمنح السياق معنى تحقق وقوع الفعل، وأن الفعل أنجز فيما مضى، والمضارع لا يعطي هذه الدلالة؛ لذا يعبر بالماضي مع الحدث التي تم إنجازه، وتحقق وقوعه، يقول السبكي: "فَإِنْ قُلْت: لَوْ دَلَّ الْفِعْلُ عَلَى الْوُقُوعِ لَكَانَ كَلَامًا. قُلْت: الْكَلَامُ يَسْتَدْعِي مُسْنَدًا وَمُسْنَدًا إلَيْهِ وَنِسْبَةً، فَإِذَا قُلْت: زَيْدٌ قَائِمٌ، فَزَيْدٌ مُسْنَدٌ إلَيْهِ، وَقَائِمٌ مُسْنَدٌ، وَالنِّسْبَةُ عُلِمَتْ عِنْدَ السَّامِعِ بِقَرِينَةِ تَرْتِيبِ الْمُتَكَلِّمِ قَائِمٌ عَلَى زَيْدٍ؛ وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالرَّابِطِ، فَتَقُولُ: زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ؛ فَتَصِيرُ الْقَضِيَّةُ ثُلَاثِيَّةً بَعْدَ أَنْ كَانَتْ ثُنَائِيَّةً، وَإِذَا قُلْت: قَامَ زَيْدٌ، فَزَيْدٌ مُسْنَدٌ إلَيْهِ وَقَامَ فِيهِ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: الْمُسْنَدُ؛ وَهُوَ الْقِيَامُ، دَلَّ عَلَيْهِ بِمَادَّتِهِ؛ وَالثَّانِي: النِّسْبَةُ دَلَّ عَلَيْهَا بِصُورَتِهِ الَّتِي امْتَازَ الْفِعْلُ بِهَا عَنْ الِاسْمِ، وَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْوُقُوعِ بِالزَّمَانِ الْمَاضِي؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ إلَى رَابِطٍ وَكَانَ فِي قُوَّةِ الْقَضِيَّةِ الثُّلَاثِيَّةِ الِاسْمِيَّةِ. وَاَللَّهُ أَعْلَمُ انْتَهَى"(١).

ففي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] دون المضارع (يعنتكم)، وقد أبان ابن عاشور السر بقوله: "وَالْعُدُولُ عَنِ الْإِتْيَانِ بِلَفْظِ الْعَنَتِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ الصَّرِيحُ إِلَى الْإِتْيَانِ بِالْفِعْلِ مَعَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ السَّابِكَةِ لِلْمَصْدَرِ نُكْتَةٌ، وَهِيَ إِفَادَةُ أَنَّهُ قَدْ عَزَّ عَلَيْهِ عَنَتُهُمُ الْحَاصِلُ فِي الزَّمَنِ الَّذِي مَضَى، وَذَلِكَ بِمَا لَقُوهُ مِنْ قَتْلِ قَوْمِهِمْ، وَمِنَ الْأَسْرِ فِي الْغَزَوَاتِ، وَمِنْ قَوَارِعِ الْوَعِيدِ وَالتَّهْدِيدِ فِي الْقُرْآنِ. فَلَوْ أُتِيَ بِالْمَصْدَرِ لَمْ يَكُنْ مُشِيرًا إِلَى عَنَتٍ مُعَيَّنٍ وَلَا إِلَى عَنَتٍ وَقَعَ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا زَمَانَ لَهُ، بَلْ كَانَ مُحْتَمِلًا أَنْ يَعِزَّ عَلَيْهِ بِأَنْ يُجَنِّبَهُمْ إِيَّاهُ، وَلَكِنَّ مَجِيءَ الْمَصْدَرِ مُنْسَبِكًا مِنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي يَجْعَلُهُ مَصْدَرًا مُقَيَّدًا بِالْحُصُولِ فِي الْمَاضِي، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تُقَدِّرُهُ هَكَذَا: عَزِيزٌ عَلَيْهِ عَنَتُكُمُ الْحَاصِلُ فِي مَا مَضَى لِتَكُونَ هَذِهِ الْآيَةُ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ مَا لَقُوهُ مِنَ الشِّدَّةِ إِنَّمَا هُوَ لِاسْتِصْلَاحِ

(١) فتاوى السبكي، ٧٩/١.

حَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يُخْفِضُونَ بَعْدَهَا مِنْ غُلْوَائِهِمْ وَيَرْعَوُونَ عَنْ غَيِّهِمْ وَيَشْعُرُونَ بِصَلَاحِ أَمْرِهِمْ"(١).

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨] عبر بالمصدر المؤول من (ما) المصدرية والفعل ﴿مَا عَنِتُّمْ﴾ دون: ودوا عنتكم؛ للإشعار باختلاف وتنوع ما يتمنونه من عنت لهم في دينهم ودنياهم، وإلقائهم في أشد أنواع الضرر، هذا ما ألمح إليه الزمخشري بقوله: "﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ ودّوا عنتكم، على أنّ «ما» مصدرية. والعنت: شدّة الضرر والمشقة. وأصله: انهياض العظم بعد جبره؛ أي تمنوا أن يضروكم في دينكم ودنياكم أشدّ الضرر وأبلغه"(٢)، وفسر الرازي الفرق بين قوله: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ بأن الجملة الثانية جاءت ببيان تنوع ما يودونه من عنت للمؤمنين بقوله: "الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ فِي الْمَعْنَى مِنْ وُجُوهٍ الْأَوَّلُ: لَا يُقَصِّرُونَ فِي إِفْسَادِ دِينِكُمْ، فَإِنْ عَجَزُوا عَنْهُ وَدُّوا إِلْقَاءَكُمْ فِي أَشَدِّ أَنْوَاعِ الضَّرَرِ. الثَّانِي: لَا يُقَصِّرُونَ فِي إِفْسَادِ أُمُورِكُمْ فِي الدُّنْيَا، فَإِذَا عَجَزُوا عَنْهُ لَمْ يَزُلْ عَنْ قُلُوبِهِمْ حُبُّ إِعْنَاتِكُمْ. وَالثَّالِثُ: لَا يُقَصِّرُونَ فِي إِفْسَادِ أُمُورِكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ لِمَانِعٍ مِنْ خَارِجٍ، فَحُبُّ ذَلِكَ غَيْرُ زَائِلٍ عَنْ قُلُوبِهِمْ"(٣).

وعبر بالماضي: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾، ولم يقل: ودوا ما يعنتكم؛ أي في المستقبل، كما في تقدير الزمخشري للآية، وإنما تقدير ظاهر الآية كما قدره

(١) التحرير والتنوير، ١١/ ٧٢.
(٢) الكشاف، ١/ ٤٠٦.
(٣) مفاتيح الغيب، ٨/ ٣٤١.

الطبراني: "تَمَنُّوا إثْمَكُمْ وَضُرَّكُمْ وَهَلاَكَكُمْ"(١) وكما في قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقـــرة: ١٠٩]؛ أي: ودوا ردكم، ولم يقل: ودوا لو ردوكم؛ للإشعار بتجدد محاولاتهم في هذا الشأن، وقد علل الطاهر بن عاشور سر التعبير بالماضي في ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ بقوله: "و (مَا) هُنَا مَصْدَرِيَّةٌ، غَيْرُ زَمَانِيَّةٍ، فَفِعْلُ (عَنِتُّمْ) لَمَّا صَارَ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ زَالَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْمُضِيِّ"(٢)، وما قاله الطاهر هنا يناقض ما قاله في الموطن السابق من أن المصدر لا يدل على الزمن، لكن مجيء المصدر منسبكًا من الفعل الماضي يجعله مصدرًا مقيدًا بالزمن الماضي، والصواب: أن إيثار الفعل الماضي على المضارع هنا هو بيان أنهم لا يودون أمرًا يحدث، بل يودون عنتكم كأنه واقع محقق مقطوع به، يقول ابن جني: "وكذلك قولهم: إن قمت قمت، فيجيء بلفظ الماضي، والمعنى معنى المضارع؛ وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقر لا أنه متوقع مترقب، وهذا تفسير أبي علي عن أبي بكر، وما أحسنه!"(٣). ويقول في موطن آخر: "وكذلك أيضًا حديث الشرط في نحو: إن قمت قمت جئت فيه بلفظ الماضي الواجب تحقيقًا للأمر، وتثبيتًا له؛ أي: إن هذا وعد موفى به لا محالة؛ كما أن الماضي واجب ثابت لا محالة"(٤).

ولم يأت بـ (لو) المصدرية (ودوا لو عنتم)؛ لأن ما يودونه هنا لا يعدونه محالًا حتى يعبروا بـ (لو) وإنما عبر بـ (ما) للإشارة إلى أنهم يتمنون لهم كل صنوف الأذى، وألوان المشقة.

(١) تفسير الطبراني، ١/ ٣٦٧.
(٢) التحرير والتنوير، ٤/ ٦٤.
(٣) الخصائص، ٣/ ١٠٧.
(٤) المرجع السابق، ٣/ ٣٣٤.

٣ . الزمن الحاضر يجتلب المصدر المؤول المنسبك من (ما) والفعل المضارع للدلالة على الزمن الحاضر، ولا يمنح الفعل الماضي هذه الدلالة، ولا الفعل المضارع مجردًا من القرينة، وإنما تفيد ذلك (ما) مع الفعل المضارع، فقوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [البقرة: ٧٧] أفاد التعبير بالمصدر المؤول المبالغة في شمول علمه تعالى لكل ﴿مَا يُسِرُّونَ﴾، وعطف ﴿وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ عليه أفاد استواء علمه بالسر مع علمه بالعلن، وسر إيثار (ما) على (أن) أن الفعل المضارع يدل على الحال، ولا منافاة بينه وبين (ما)، أما (أن) فإنها تخلص الفعل للاستقبال.

المبحث الثالث

دراسة تطبيقية للتعبير بالمصدر المؤول، وتحته سبعة مطالب:

المطلب الأول: أثر السياق في التعبير بالمصدر المؤول.

المطلب الثاني: صور وقوع المصدر المؤول في الجملة.

المطلب الثالث: عطف المصدر المؤول على المصدر الصريح.

المطلب الرابع: عطف المصدر الصريح على المصدر المؤول.

المطلب الخامس: العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول.

المطلب السادس: المصدر الصريح والمؤول لا يقوم أحدهما مقام الآخر.

المطلب السابع: ما أوهم ظاهره اتفاق المعنى مع تغاير المبنى.

المطلب الأول

أثر السياق في التعبير بالمصدر المؤول

في ضوء ما سبق من الحديث عن الفروق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول، ومن تعددت دلالات المصدر المؤول باعتبار الحرف المصدري، واعتبار الاسمية والفعلية، واعتبار زمن الفعل، نعيش مع دراسة تطبيقية تحليلية للتعبير بالمصدر المؤول نستجلى من سياقاتها أسرار التعبير به، فللسياق أثرٌ في اجتلاب المصدر المؤول للتعبير، وللمصدر المؤول دلالات يخلعها على السياق فتتواءم الألفاظ والتراكيب مع المعاني.

يعبر القرآن بكلا المصدرين الصريح والمؤول، ولكلٍّ سياقاته التي تقتضيه، ولا يصلح غيره فيه، ومن دقيق نظم القرآن المعجز أنه يحل اللفظ في قراره المكين الذي لا يبغي عنه حولًا، يجتلب المصدر الصريح بما يحمله من دلالات لسياق، ويجتلب المصدر المؤول بما يحمله من دلالات لسياق يقتضيه، وإحلال أحدهما محل الآخر محال.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، وقال جل شأنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]، الآيتان تتفقان في بنائهما التركيبي، من بنائهما على الجملة الاسمية المصدرة والمؤكدة بـ (إنَّ) للاهتمام بما يعقبها من حكم، يليها اسم الجلالة، وخبره جملة فعلية، والفعل واحد ﴿يَأۡمُرُ﴾، وإيرادهما على صورة الخبر، مما يؤكد وجوب الامتثال بالخبر، والعناية بشأنه.

إلا أن الأولى جاء المأمور به فيها مصدرًا مؤولًا من (أنْ) والفعل، والثانية جاء المأمور به فيها مصدرًا صريحًا ﴿بِٱلۡعَدۡلِ﴾، وسر ذلك اختلاف السياق.

فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ عبر بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح: إن الله يأمركم بأداء الأمانة، وسر العدول إلى المصدر المؤول أن الآية جاءت في سياق خاص والمأمور فيه معين

﴿يَأۡمُرُكُمۡ﴾ بالنص على المفعول به، ويتطلب السياق القيام بالمأمور به فعليًّا، كما أن المصدر المؤول من دلالاته زيادة التأكيد على رد الأمانات إلى صاحبها وهو عثمان بن طلحة الذي كانت معه مفاتيح الكعبة، فأغلقها يوم فتح مكة، وصعد بها على سطح الكعبة، وأبى أن يدفع المفتاح إلى رسول الله ﷺ فصعد علي ـ رضي الله عنه ـ فلوى ذراعه، وأخذها منه، وفتح لرسول الله ﷺ فدخل وصلى ركعتين، ولما خرج سأله عمه العباس أن يعطيه المفاتيح، ويجمع له بين السقاية والسدانة، نزلت الآية، فأمر رسول الله ﷺ عليًّا بتسليم المفاتيح إلى عثمان بن أبي طلحة مرة أخرى، وأن يعتذر إليه، فقال عثمان لعليٍّ: أكرهت وآذيت ثم جئت ترفق؟ فقال: لقد أنزل اللهُ في شأنك قرآنًا، وقرأ عليه الآية، فقال عثمان: أشهد أن لا إله إلا اللهُ، وأشهد أن محمدًا رسول اللهِ، فاقتضى ذلك السياق التعبير بالمصدر المؤول الذي يلزم المأمور تنفيذ الأمر، والقيام به، ويلزم كل مأمور يصح أن يتوجه إليه الأمر بتنفيذ ذلك، فالأمانة هنا في أيديهم يجب عليهم أن يؤدوها إلى أهلها، وألا يستأثروا بشيء منها، أو يظلموا أهلها، ولا يصلح لهذا المعنى إلا التعبير بالمصدر المؤول بما في الحرف من توكيد، وما في الفعل من دلالة على تجدد حدوث الفعل، تحول الحدث بالمصدر المؤول إلى فعل ينفذ.

وعطف عليها: ﴿وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ [النساء: ٥٨]، يأمركم إذا ﴿حَكَمۡتُم﴾ بين رعيتكم أن تحكموا بينهم بالعدل والإنصاف، بالتعبير بالمصدر المؤول ﴿أَن تَحۡكُمُواْ﴾؛ أي: يتعين عند مزاولة ذلك وجوب التأكيد على تجدد الحكم بالعدل فيهم؛ أي: يتحول الدعوة إلى العدل فعلًا يطبق.

أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ فتوجيه إلهي في سياق عام، يأمرنا بالتزام العدل المطلق زمانًا ومكانًا، قولًا وفعلًا بدلالة المصدر، ودلالة (أل) الجنسية التي تشمل كل معاني العدل وصوره، بمثل هذا العموم يأمرنا جميعًا بالتركيز على الحدث المجرد وهو التزام العدل والإحسان

وإيتاء ذي القربى دون النظر إلى فاعل معين، أو مفعول معين، فالتعبير بالمصدر الصريح استدعاه السياق الذي يتحدث عن أمر ثابت مقرر شرعًا كأصل من أصول التشريع، يقول الزمخشري: "فجعل ما فرضه عليهم واقعًا تحت طاقتهم"(١).

وقوله تعالى: ﴿وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡۖ﴾ [النساء: ١٢٩] عبر بالمصدر المؤول ﴿أَن تَعۡدِلُواْ﴾ دون الصريح: ولن تستطيعوا العدل؛ لأن المصدر الصريح ينفي عنهم إقامة العدل كلية، وعدم الالتزام به مبدأ، أما المصدر المؤول فيجعل منهم محاولة في إقامته مع عدم القدرة على تحقيقه.

عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: "بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي ﷺ فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ﷺ، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا»، قال: صدقت، قال: فعجبنا له يسأله، ويصدقه، قال: فأخبرني عن الإيمان، قال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»، قال: صدقت، قال: فأخبرني عن الإحسان، قال: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»..."(٢).

(١) الكشاف، ٢/ ٦٢٩.

(٢) صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: معرفة الإسلام والإيمان والقدر وعلامة الساعة، رقم الحديث: ٨، ٣٦/١.

عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان"(١).

الحديث الأول عبر رسول الله ﷺ بالمصدر المؤول (أن تشهد...أن تؤمن...أن تعبد)، والحديث الثاني عبر بالمصدر الصريح (شهادة...وإقام الصلاة...وإيتاء الزكاة...وصوم رمضان).

وسر التعبير بالمصدر المؤول (أن تشهد...أن تؤمن...أن تعبد الله) اجتلاب ما في الحرف (أنْ) من احتمال وقوع الفعل، فحقيقة الإسلام تتوقف على نطق المسلم بالشهادة، ثم يجددها آنًا بعد آنٍ، ويجدد ما عُطف عليها من إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة...إلخ، وكذا الإيمان لا يكتب للمرء إلا بعد إحداث الإيمان بالله، وتجدد ذلك من المؤمن كما يدل عليه التعبير بالمضارع، وكذا الإحسان، ولو عبر بالمصدر الصريح: الإسلام شهادة...الإيمان إيمان بالله...الإحسان عبادة الله، لكان هذا تقريرًا بحقيقة هذه المفاهيم دون ربطها بالمسلم والمؤمن فاعل ذلك، فلا يكون المسلم مسلمًا إلا بفعل أركان الإسلام وتجدد ذلك منه باستمرار الزمن.

إن التعبير بالمصدر المؤول أعطى الحكم الشرعي الحقيقي لهذه المفاهيم، وهو أن المسلم لا يكون مسلمًا لنطقه بالشهادتين، وإقامته الصلاة حتى يتجدد ذلك منه، على سبيل التجدد الاستمراري، دلَّ على هذا الفعل المضارع، أما قولها مرة فيمنحه حق الدخول في الإسلام، أما ما يمنحه البقاء في الإسلام فهو أن يتجدد منه القيام بهذه الأركان، كما أعطى ذلك المصدر المؤول من الحرف والفعل المضارع.

وفي بيان سر التعبير بالمصدر المؤول يقول ابن حجر: "فَإِنْ قِيلَ: السُّؤَالُ عَامٌّ؛ لِأَنَّهُ سَأَلَ عَنْ مَاهِيَّةِ الْإِسْلَامِ، وَالْجَوَابُ خَاصٌّ لِقَوْلِهِ: أَنْ تَعْبُدَ أَوْ تَشْهَدَ، وَكَذَا

(١) صحيح البخاري، كتاب: الإيمان، باب: قول النبي ﷺ (بني الإسلام على خمس)، رقم: ٨، ١/١١.

قَالَ فِي الْإِيمَانِ: أَنْ تُؤْمِنَ، وَفِي الْإِحْسَانِ: أَنْ تَعْبُدَ. وَالْجَوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ لِنُكْتَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَبَيْنَ (أَنْ) وَالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ أَنْ تَفْعَلَ تَدُلُّ عَلَى الِاسْتِقْبَالِ وَالْمَصْدَرُ لَا يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ...وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِمُخَاطَبَتِهِ بِالْإِفْرَادِ اخْتِصَاصَهُ بِذَلِكَ بَلِ الْمُرَادُ تَعْلِيمُ السَّامِعِينَ الْحُكْمَ فِي حَقِّهِمْ وَحَقِّ مَنْ أَشْبَهَهُمْ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ"[١].

والمصدر المؤول هنا هيأ الفعل لأن يقع موقع الخبر المفرد بدلًا من شهادتك مما يفيد تجدد حدوث مضمون الفعل في المستقبل، وفي الوقت ذاته مكن الخبر المفرد أن يكون فعلًا دون أن يتحول إلى جملة من: الإسلام تشهد، الإيمان تؤمن، الإحسان تعبد، فما زال هو وفاعله في قوة المفرد مصدرًا مؤولًا نقدره بالصريح مضافًا لفاعله (شهادتك)، كما دلَّ كذلك على فاعل يفعل هذا الفعل[٢].

كما تلائم التعبير بالمصدر المؤول مع عمومية الرسالة المحمدية؛ حيث أوجب المصدر المؤول وجود فاعل يقوم بهذا الفعل، والفاعل هنا مخاطب (أن تشهد) بدلالة تاء الخطاب، غير متعين بشخصه؛ فهو يعم كل مخاطب، وهذا العموم يناسب عموم رسالة الإسلام؛ لذا فإنه مقصود في التعبير[٣].

ولو عبر بالمصدر الصريح (الإسلام شهادة) لما دلَّ على فاعل، ولو أضافه لكاف الخطاب (شهادتك) لما ناسب عموم الرسالة.

إن من دلالة المصدر المؤول هنا بما فيه من سبك (أن) مع الفعل المضارع لا تجعل الإسلام أن تشهد مرة، ولا الإيمان أن تؤمن مرة، ولا الإحسان أن تعبد الله مرة، وإنما يدل على المداومة والاستمرار على إحداث تجدد كل أركان الإسلام والإيمان، ومفهوم الإحسان آنًا بعد آن، حتى تكون مسلمًا، ومؤمنًا، ومحسنًا، وما سوى ذلك لا ينطبق عليه مفهوم الإسلام والإيمان والإحسان شرعًا بما يفهم من دلالة المصدر المؤول، فقد أضفى المصدر المؤول معنى شرعيًّا لهذه الألفاظ غير

(١) فتح الباري، ١/١١٩.
(٢) ينظر: السنة بيانًا للقرآن، ص ١١٧ . ١١٩.
(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ١١٧، ١١٨.

معانيها الوضعية، وهو إيجاد الحدث مرة بعد مرة، ولو أنه أحل الصريح محله، فقال: الإسلام شهادتك، وإقامتك، والإيمان إيمانك بالله، والإحسان عبادتك، لما أعطى هذه الدلالة التي أعطاها المصدر المؤول، ولتحقق للمرء مفهوم الإسلام والإيمان بقيامه بأركان كلٍّ منهما مرة واحدة دون أن يجدد العمل بذلك(١).

أما التعبير بالمصدر الصريح في قوله ﷺ: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان" فالمقام مقام تقرير مبادئ عامة لا تتعلق بالممارسة العملية للأفراد، فلا حاجة إلى المصدر المؤول بدلالته على الحدث والزمن.

ومن التعبير بالمصدر الصريح قولُ الخنساء(٢):

تَرْتَعُ ما رتعَتْ، حَتّى إذا ادَّكَرَتْ ... فإنَّما هيَ إقْبالٌ وإدبارُ

حيث عبرت بالمصدر الصريح (إقبال، إدبار)، دون المصدر المؤول (أن تقبل، وأن تدبر) للإشعار بأنها لغلبة ذلك عليها كأنها تجسدت من الإقبال والإدبار، يقول الإمام عبد القاهر: "وذاك أنها لم تُرِدْ بالإقبال والإدبارِ غيرَ معناهُما، فتكونَ قد تجوَّزت في نفسِ الكلمةِ، وإنما تجوَّزَتْ في أَنْ جعلَتْها لكثرةِ ما تُقبِلُ وتُدْبِرُ، ولِغَلَبة ذاكَ عليها واتصاله منها، وإنه لم يكن لها حال غيرها، كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار"(٣).

فالمصدر الصريح أفاد أنها تجسدت من الإقبال والإدبار، لا أنه يحدث منها مرة بعد مرة، فأفاد المصدر الصريح المبالغة في وصف الحدث، وهذا ما أرادته الخنساء، ويفرق السيوطي بين المصدر الصريح والمؤول بعموم الصريح لدلالته على جميع الأزمنة، وخصوصية المؤول لدلالته على زمن معين بقوله: "لم يقل: فإنما هي أن تقبل وأن تدبر، وإن كان هذا بمعنى المصدر، وذلك لأن إقبال مصدر

(١) ينظر: المرجع السابق، ص ١١٨، ١١٩.
(٢) ديوان الخنساء، ص ٣٥.
(٣) دلائل الإعجاز، ص ٣٠٠.

دال على الأزمنة الثلاثة دلالة مبهمة غير مخصوصة فهو عام، وقولك: أن تقبل خاص؛ لأن (أن) تخصص الاستقبال، فلما كانوا توسعوا في الأول وهو المصدر، لم يتوسعوا في هذا الثاني، وإن كان معناه المصدر للمخالفة التي بينها"[١].

(١) الأشباه والنظائر، ٢/ ٤٥٧.

المطلب الثاني

صور وقوع المصدر المؤول في الجملة

تتعدد صور وقوع المصدر المؤول في الجملة، فيقع مسندًا إليه، ويقع مسندًا، ويقع متعلقًا من متعلقات الفعل؛ وله دواعيه التي تقتضيه في هذه المواقع.

وقوع المصدر المؤول مسندًا إليه:

قال تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقوله: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقوله: ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وقوله: ﴿وَأَن تَصۡبِرُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٥]، وقوله: ﴿وَأَن يَسۡتَعۡفِفۡنَ خَيۡرٞ لَّهُنَّۗ﴾ [النور: ٦٠]، التعبير بالمصدر المؤول أعطى محاولة الفعل فيما يستقبل من الزمان، كما نتبين ذلك من كلام الزمخشري؛ إذ يقول: "﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ أيها المطيقون أو المطوقون وحملتم على أنفسكم وجهدتم طاقتكم ﴿خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ من الفدية وتطوّع الخير"(١)، أو الندب إليه كما يقول في موضع آخر: "ندب إلى أن يتصدقوا برءوس أموالهم على من أعسر من غرمائهم أو ببعضها"(٢)، فإن تم الفعل الذي ندبوا إليه (تصوموا، تعفوا، تصدقوا، تصبروا، يستعففن) انعقد بانعقاده الخيرية، ولو عبر بالمصدر الصريح (صومكم، إلى آخر ذلك)، لكانت هذه الأفعال الواردة في الآيات أمرًا ملزمًا لا خيار لهم فيها، ومما يفرق بين الندب الذي يفيده التعبير بالمصدر المؤول والوجوب الذي يفيده التعبير بالمصدر الصريح التعبير بلفظ ﴿خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ التي لا يرغب بها في أمر واجب، يقول الإمام الرازي: "وَلِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ لَا يَلِيقُ بِالْوَاجِبِ بَلْ بِالْمَنْدُوبِ"(٣)، كما أن التعبير بالمصدر المؤول

(١) الكشاف، ١/ ٢٢٦.
(٢) المرجع السابق، ١/ ٣٢٣.
(٣) مفاتيح الغيب، ٧/ ٨٧.

فيه نص على الحدث، وهو أن الخيرية تنعقد على قيامهم بالصيام، والعفو، والصبر، ولو عبر بالمصدر الصريح: صومكم خير لكم، لاحتمل التعبير شيئًا من عوارض الحدث، فتنعقد الخيرية على واحدة من هذه الاحتمالات، كأن يكون في هذا الحدث صفة أوجبت له هذا الحكم بالخيرية، أو يحتمل أن الصوم نفسه خير دون ندب إلى القيام الفعلي بالصيام.

وقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠]، جاء المسند إليه مصدرًا مؤولًا ﴿أَنْ خَلَقَكُم﴾ لبيان أن الحدث تحقق واقعًا في الماضي بخلق أبي البشرية آدم . عليه السلام . أي خلق أصلكم من تراب، ولو عبر بالمصدر الصريح (خَلْقُكُمْ من تراب) لأشعر بأن البشر جميعًا خلقهم كخلق آدم من تراب، والآيات التي تحدث فيها المولى عن خلق الإنسان من تراب كان التعبير فيها بالفعل الماضي للإشارة إلى ما كان من خلق أصل الإنسان سيدنا آدم . عليه السلام . ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ﴾ [الحج: ٥]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [فاطر: ١١]، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [غافر: ٦٧]. يقول أبو السعود: "﴿أَنْ خَلَقَكُم﴾ أي في ضمن خلق آدمَ . عليه السَّلامُ . لما مرَّ مرارًا من أنَّ خلقَه ﷺ منطوٍ على خلق ذرياتِه انطواءً إجماليًّا ﴿مِّن تُرَابٍ﴾ لم يشَمَّ رائحةَ الحياة قطّ ولا مناسبة بينه وبين ما أنتُم عليه في ذاتِكم وصفاتِكم"(١).

(١) إرشاد العقل السليم، ٧/ ٥٥.

وجاء المسند إليه مصدرًا مؤولًا مبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [فصلت: ٣٩]، التعبير بالمصدر المؤول أفاد توكيد ثبوت هذه الحقيقة مع تجدد الرؤية على امتداد الزمان؛ لأنها من آيات الله الدالة على قدرته على نشر الموتى، وهي آية باقية، ولو جاء المصدر الصريح (رؤيتك) لأشعر بحدوث الحدث مرة واحدة.

وعبر بالمصدر المؤول في قوله: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣]؛ للإشعار بأن هذا كان حاله قبل أن يلتقمه الحوت؛ أي في وقته السابق، فالذي نجاه من شدته ذكره الله في الرخاء، ولو قال: (فلولا تسبيحه) لأفاد أن الذي نجاه هو تسبيحه في بطن الحوت.

ومن أسرار مجيء المسند إليه مصدرًا مؤولًا النص على تحقق وقوع الحدث، من ذلك مجيء المبتدأ بعد (لولا) مصدرًا مؤولًا من (أن) والفعل الماضي في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤]، وقوله: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾ [الفرقان: ٤٢]، وقوله: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠]، وقوله: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص: ٨٢]، وقوله: ﴿لَّوْلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُۢبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾ [القلم: ٤٩]، وقوله: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤]، وقوله: ﴿وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ لَعَذَّبَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا﴾ [الحشر: ٣]، فالتعبير بالمصدر المؤول في هذه الآيات أفاد تحقق وقوع الحدث الذي عبر عنه بالمصدر المؤول في الزمان الماضي، فتحقق ما

علق عليه من تحقق الهداية، وعدم الهم بامرأة العزيز من نبي الله يوسف . عليه السلام . وعدم إفصاح أم موسى عن ولدها.

وجاء المبتدأ مصدرًا مؤولا من (أن) والفعل المضارع في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلۡعِيرُ قَالَ أَبُوهُمۡ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَۖ لَوۡلَآ أَن تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف: ٩٤]، وقوله: ﴿وَلَوۡلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [القصص: ٤٧]، وقوله: ﴿وَلَوۡلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الزخرف: ٣٣]، للنص على زمان الحدث، وبيان أنه فيما يستقبل من الزمان.

وجاء المصدر المؤول فاعلًا في قوله تعالى: ﴿إِذۡ تَقُولُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ أَن يُمِدَّكُمۡ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، إن التعبير بالمصدر المؤول ﴿أَن يُمِدَّكُمۡ﴾ دون الصريح (إمداد ربكم) يتلاءم مع حالة إنكار عدم كفاية الإمداد، فهو تلميح باحتمالية الإمداد، أما التعبير بالمصدر الصريح فيعطي تأكيدًا على الإمداد، وقطعًا به، وهو لا يتلاءم مع حالة الإنكار، يقول أبو السعود: "والتعرض لعنوان الربوبية ههنا وفيما سيأتي مع الإضافة إلى ضمير المخاطبين؛ لإظهار العنايةِ بهم، والإشعارِ بعلةِ الإمداد، والمعنى: إنكارُ عدمِ كفايةِ الإمدادِ بذلك المقدار ونفيُه، وكلمة (لَنْ) للإشعار بأنهم كانوا حينئذ كالآيسين من النصر لضعفهم وقلّتِهم وقوةِ العدوّ وكثرتهم"(١)، فلما زالت حالة الإنكار، وحلّ محلها الصبر والتقوى تغير الأسلوب بالقطع بالإمداد، وزاد المدد، قال تعالى: ﴿بَلَىٰٓۚ إِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأۡتُوكُم مِّن فَوۡرِهِمۡ هَٰذَا يُمۡدِدۡكُمۡ رَبُّكُم بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥].

(١) إرشاد العقل السليم، ٢/ ٨٠.

وقيمة مجي المسند إليه مصدرًا مؤولًا في قوله: ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩]، دون المصدر الصريح (فما لبث مجيئه بعجل) هي الإشارة إلى منتهى كرم خليل الله إبراهيم . عليه السلام . الذي جعل الإتيان بعجل حنيذ واقعًا محققًا، لم يحاوله نبي الله، بل حققه في الزمن الماضي، وكأنه من شدة إسراعه بالإتيان به لضيافتهم، وإكرام نزلهم حققه قبل أن يحاوله، فلم نشاهد نبي الله إبراهيم وهو يقوم بآداب الضيافة، بل وجدنا بالتعبير بالمصدر المؤول أنه قد فعل، وتأمل الفاء في قوله: ﴿فَمَا لَبِثَ﴾ التي تفيد أنه تسبب عن مجيئهم وتعقبه على الفور إسراعه في إكرامهم، "والتقدير: فلما لبث، أي: ما أبطأ ولا تأخَّر مجيئُه بعجل سمين"[1]، فرق عظيم بين التعبير بالمصدر المؤول الذي جعل المجيء بعجل حنيذ محققًا قبل المحاولة، والتعبير بالمصدر الصريح (مجيئه) الذي يتصور معه كل واحد منا إسراعه في المجيء به من قوله: ﴿فَمَا لَبِثَ﴾، لكنه لا يمكن أبدًا أن يتبادر إلى ذهن أحد أو تصوره تحقق مجيئه به قبل محاولته، إن الآيات نطقت بحسن ضيافة خليل الرحمن إبراهيم . عليه السلام . للملائكة قولًا وفعلًا؛ إذ حياهم بأحسن من تحيتهم، وسارع في إكرامهم، حتى لم يكن هناك فاصل ببن رده سلامهم وإسراعه في إكرامهم، ولو بلفظ واحد، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩]، فمن إكرامهم قولًا أنهم: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ﴾؛ أَيْ: نُسَلِّمُ عَلَيْكَ سَلَامًا، فرد عليهم ﴿قَالَ سَلَٰمٌ ۖ﴾؛ أَيْ: أَمْرُكُمْ سَلَامٌ، أَوْ عَلَيْكُمْ سَلَامٌ.

قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: إِنَّ الرَّفْعَ (سَلَامٌ) أبلغ من النصب؛ لأنَّ الرفع فيه تناسي معنى الفعل فهو أدلُّ على الدوام والثبات؛ فيكون إبراهيم . عليه السلام . قد حياهم بأحسن

(١) الدر المصون، ٦/ ٣٥٣.

من تحيتهم؛ تأدبًا بالأدب الإلهي الذي علمه لنا المولى في القرآن، وعلى عادته ودأبه في إكرام الضيف، بادر بإكرامهم بمجرد ظنه أنهم أضياف، دون أن يتيقن من ذلك؛ إذ إنه لم يسألهم سؤالًا عن أي حال من أحوالهم قبل أن يبادر بإكرامهم ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجۡلٍ حَنِيذٖ﴾؛ أَيْ: "مَا مَكَثَ وَمَا أَبْطَأَ عَنْ مَجِيئِهِ إِيَّاهُمْ بِعِجْلٍ سَمِينٍ حَنِيذ"(١).

وقولـــــه: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَأَنتُمۡ عَنۡهُ غَٰفِلُونَ﴾ [يوسف: ١٣]؛ أي: يحزنني ذهابكم به، ولكنه عدل عن المصدر الصريح إلى المؤول؛ للإشارة إلى أنه يحزنه تجدد ذهابهم به في أي وقت، يحزنه احتمال ذهابهم به، فكيف بتأكده لو عبر عنه بالمصدر الصريح، يقول البقاعي: " ﴿أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ﴾؛ أي: يتجدد الذهاب به مطلقًا؛ لأني لا أطيق فراقه ولا لحظة"(٢).

وقولـــــه: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، أتى بالمسند إليه بالمصدر المؤول ﴿أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ﴾ فاعل ينبغي، والمعنى: أن تلحق به، دون التعبير بالمصدر الصريح (إدراك القمر) للدلالة على نفي تأتيه، وأنه مما لا يكون، وهذا يتلاءم مع نفي فعل الانبغاء الذي عبر القرآن به، يقول الطاهر بن عاشور: "لِأَنَّ انْبَغَى مُطَاوِعُ بَغَى الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى طَلَبَ، فَانْبَغَى يُفِيدُ أَنَّ الشَّيْءَ طَلَبٌ فَحَصَلَ لِلَّذِي طَلَبَهُ، يُقَالُ: بَغَاهُ فَانْبَغَى لَهُ، فَإِثْبَاتُ الِانْبِغَاءِ يُفِيدُ التَّمَكُّنَ مِنَ الشَّيْءِ فَلَا يَقْتَضِي وُجُوبًا، وَنَفْيُ الِانْبِغَاءِ يُفِيدُ نَفْيَ إِمْكَانِهِ؛ وَلِذَلِكَ يُكْنَى بِهِ عَنِ الشَّيْءِ الْمَحْظُور"(٣).

(١) ينظر: المنار، ١٢/ ١٠٦، والتحرير والتنوير، ١٢/ ١١٦.
(٢) نظم الدرر، ١٠/ ٢٧.
(٣) التحرير والتنوير، ٢٣/ ٢٤.

ومما يؤكد نفي إمكان ذلك ويتناغم مع التعبير بالمصدر المؤول، نفي فعل الانبغاء، وتقديم المسند إليه ﴿ٱلشَّمۡسُ﴾ والإخبار عنها بالفعل ﴿يَنۢبَغِي﴾ مما يزيد في تقوية الحكم، وافتتاح الجملة بحرف النفي (لا)، ليكون النفي أول ما يقرع أذن السامع فيتقرر عنده الحكم.

وقولـــــه: ﴿ ۞ أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]، التعبير بالمصدر الصريح (خشوع) يثبت للقلب خشوعًا، فيتنافى مع الاستفهام والفعل في صدر الآية ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ﴾ فمعناها: أنه ما حدث إلى الآن، ويحملهم على حدوثه في المستقبل.

وقوع المصدر المؤول مسندًا:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [المائدة: ٣٣]، جاء المسند مصدرًا مؤولًا ﴿أَن يُقَتَّلُوٓاْ﴾ وما عطف عليه دون المصدر الصريح (قتلهم وصلبهم) لأنه تشريع حكم يتوقف على التحقق من الإتيان بالجرم، وعلى قدر الجرم يكون العقاب، وهذا من عدل القرآن الكريم في تشريع عقوبتهم، مع أن جرمهم عظيم شنع أمره المولى بذكره أنها محاربة الله ورسوله، إن المصدر المؤول يجعل العقاب في المستقبل حتى يعطي فرصة للتحقق من الجرم دون الجزم به بالمصدر الصريح، ويؤيد التعبير بالمصدر المؤول في وجوب التحقق من الجرم حتى يطبق العقاب المناسب له تنوع العقوبة بين القتل والصلب وتقطيع الأيدي والأرجل، والنفي من الأرض، يقول محمد رشيد رضا: "أَيْ: إِنَّ جَزَاءَ الَّذِينَ يَفْعَلُونَ مَا ذُكِرَ مَحْصُورٌ فِيمَا يُذْكَرُ بَعْدَهُ مِنَ الْعُقُوبَاتِ عَلَى سَبِيلِ التَّرْتِيبِ وَالتَّوْزِيعِ عَلَى جِنَايَاتِهِمْ وَمَفَاسِدِهِمْ، لِكُلٍّ مِنْهَا مَا يَلِيقُ بِهَا مِنَ

الْعُقُوبَةِ"[١]، ويشير التعبير بالمصدر المؤول كذلك مع تضعيف الفعل إلى تجدد العقوبة واستمرارها بتجدد الجرم، واستمرارهم عليه، فكلما كان منهم قتل قتلوا.

وقوله: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]؛ أي أجلهن وضع حملهن، عبر بالمصدر المؤول؛ لاختلاف المدة من حامل لأخرى، فقد يحدث الوضع عقيب الوفاة أو الطلاق، وقد تطول مدة العدة، بأن يكون حملها في الشهور الأولى، يقول الألوسي: "﴿أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ولو نحو مضغة وعلقة"[٢]، فعبر بالمصدر المؤول المنسبك من (أن) والفعل المضارع الذي يشير إلى ما يستقبل من الزمن، ويشعر بتجدد الفعل آنًا بعد آن مما يوحي بتغاير المدد، ولا عبرة بالأشهر، "ومنتهى عدتهن ﴿أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ سواء كان الوضع بعد الفرقة بزمان كثير أو قليل"[٣].

وجاء المسند (خبرًا للمبتدأ) مصدرًا مؤولًا في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [آل عمران: ٨٧]، وسره توكيد ثبوت استحقاقهم مضمون الخبر، وقد أفصح الرازي عن سر التعبير بالمصدر المؤول بقوله: "وَكُلُّ ذَلِكَ مُسْتَحِقٌّ لَهُمْ بِسَبَبِ ظُلْمِهِمْ وَكُفْرِهِمْ فَصَحَّ أَنْ يَكُونَ جَزَاءً لِذَلِكَ"[٤]، فالمصدر المؤول أكد استحقاقهم العذاب.

وقرائن الآية تقتضي ثبوت اللعنة لهم، منها أن الآية صدرت باسم الإشارة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ تعريفًا بالمسند إليه؛ للتَّنبيه عَلَى أن المسند إليه جدير بما يرد بعد اسم الإشارة من الحكم، لاتصافه بما جاء قبله، وأضافت الجزاء إلى ضميرهم، وجعلت

(١) المنار، ٦/ ٢٩٤.
(٢) روح المعاني، ١٤/ ٣٣٣.
(٣) الفواتح الإلهية، ٢/ ٤٢٣.
(٤) مفاتيح الغيب، ٨/ ٢٨٥.

اللعنة خبرًا عن الجزاء، وجاء التعبير بالمصدر المؤول المنسبك من (أن) بما تفيده من توكيد، واسمها بما يحمله الاسم من دلالة على الثبوت والدوام، وحرف الجر (على) بما يحمله الحرف من معنى الاستعلاء، وجعل العقاب شديدًا وهو لعنة الله بما يستلزمها من الطرد من رحمته والحرمان من كل خير، وعطف على لعنة الله لعنة الملائكة الذين يستغفرون للمؤمنين، وعطف عليها لعنة الناس أجمعين بدعائهم عليهم بما يسوؤهم من العقاب، ثم زاد على ذلك بأن جعلهم مخلدين في اللعنة، يستصحبهم أثرها، لا يخفف عنهم، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ﴾ [آل عمران: ٨٨]، "﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ الأشقياء الظالمون الضالون عن منهج الصدق والصواب ﴿جَزَآؤُهُمۡ﴾ المتفرع على ظلمهم وضلالهم ﴿أَنَّ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةَ ٱللَّهِ﴾؛ أي: طرده وتخذيله إياهم ثابتة لهم مستقرة عليهم، أزلًا وأبدًا، وَأيضًا لعنة الْمَلائِكَةِ المستغفرين لعباد الله، وَكذا لعنة عموم النَّاسِ أَجْمَعِينَ، وهم قد صاروا ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ وفي لوازمها مستمرين عليها أبدًا بحيث ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ المتفرع عليها أصلًا ﴿وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ﴾ وينتظرون تخفيفه"[(١)].

وسر التعبير بالمصدر المؤول في قوله: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [النور: ٧]، وقوله: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور: ٩] توكيد ما يقصد بالشهادة من إظهار الصدق، وثبوت استحقاق الخبر إن كانت الشهادة كذبًا، قال الشيخ أبو زهرة: "أي يحلف بأن الله تعالى ينزل عليه لعنته إن كان من الكاذبين، فهو يوثق طلب إنزال لعنة الله به إن كان كاذبًا"[(٢)].

(١) الفواتح الإلهية، ١/ ١١٧، ١١٨.
(٢) زهرة التفاسير، ١٠/ ٥١٥٠.

فهو يطلب من الله أن ينزل اللعنة به؛ فتكون الجملة طلبية، أو يحلف أنه يستحق لعنة الله تعالى إن كان من الكاذبين، فتكون الجملة خبرية، وهو الأرجح، وقد أكد الزوج إثبات صدقه، وأكدت الزوجة إثبات كذبه بالإتيان بالشهادة مقرونة باسم الجلالة (الله) لتربية المهابة، وإدخال الروع في ضمير الحالف، حتى يرتدع فلا يحلف كذبًا، وبالتعبير بالمصدر المؤول من (أَنَّ) التي تفيد التوكيد، واسمية الخبر دون فعليته على نحو: (أن يلعنه الله، وأن يغضب الله عليه)، ثم الإتيان بأشد عقوبات المولى، وهي: اللعنة، والغضب، التي يستلزم من كل منهما الطرد من رحمته، والحرمان من كل خير، و (أل) الجنسية، والاسم الذي يدل على العراقة في الوصف (الْكَاذِبِينَ، الصَّادِقِينَ)، كل ذلك زيادة في وكادة الجملة، وتعظيمًا لأمر هذه الشهادة.

وقوع المصدر المؤول مفعولًا به:

قال تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، إن الحدث لم يقع وهو الحمد على ما لم يفعلوه، وهم يحبونه أن يقع في المستقبل؛ فلذا عبر عنه القرآن بالمصدر المؤول دون الصريح الذي يقطع بوقوعه، فلو قال: ويحبون حمدهم لجعل الحمد واقعًا ثابتًا، كما يفيد التعبير بالمصدر المؤول المنسبك من الحرف والفعل المضارع ﴿أَن يُحْمَدُوا۟﴾ أنهم يحبون إكثار الناس من حمدهم وتجدده وقت بعد آخر.

وقوله: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨]، التعبير بالمصدر المؤول جعل حبهم للتطهر من الذنوب يستمر ويتجدد بتجدد الفعل المضارع، وهذا فيه من الثناء عليهم ما فيه، يقول د/ محمد سيد

طنطاوي: "جملة مسوقة لتكريم رواد هذا المسجد ومديحهم؛ أي: في هذا المسجد رجال أتقياء الظاهر والباطن؛ إذ هم يحبون الطهارة من كل رجس"(١).

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]؛ أي يحرصون على إشاعتها ونشرها بين الناس، ويعملون جهدهم في سبيل هذه الغاية على تجدد الزمان، وأظهر المولى مقدار عدله فيهم بأن رتب الوعيد بالعقوبة على التعبير بالمصدر المؤول ﴿أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ﴾ الذي يبين عن أن الوعيد واقع على ما يستقبل من حب وحرص على إشاعة الفاحشة، أما مضى فلا وعيد عليه، وهذا هو ما نطق به سياق الآيات، فسياق الآيات تحذير للمؤمنين من أن يعودوا في المستقبل إلى مثل ما كان من المنافقين في حادثة الإفك، يقول الطاهر بن عاشور: " الْوَعِيدُ هُنَا عَلَى مَحَبَّةِ وُقُوعِ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى قَوْلِهِ: ﴿أَن تَشِيعَ﴾ لِأَنَّ (أَنْ) تُخْلِصُ الْمُضَارِعَ لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَأَمَّا الْمَحَبَّةُ الْمَاضِيَةُ فَقَدْ عَفَا الله عَنْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤]"(٢).

ومع بشاعة ما يقومون به عبر القرآن عن حرصهم على إشاعة الفاحشة بالحب؛ لتفظيع أمرهم، وتبشيع حالهم، وبيان خبث طويتهم؛ إذ لا يحب هذا الفعل مع شناعته إلا مختل الطبع، فاسد الدين، وليبين أن حبهم لهذا الأمر الخبيث هو ما أوجب لهم هذا العذاب.

وقوله: ﴿وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢]، ترغيب في العفو بأبلغ أسلوب؛ إذ إن التعبير بالمصدر

(١) التفسير الوسيط، ٦/ ٤٠٤.

(٢) التحرير والتنوير، ١٨/ ١٨٤.

المؤول ﴿أَن يَغْفِرَ﴾ يحمل دعوة وترغيبًا عظيمًا في تجديد العفو مرة بعد مرة، ليجدد الله لكم المغفرة، فمغفرته تتجدد بمقابلة تجدد عفوكم وصفحكم.

وقولـــــه: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، تصوير لهذا الفعل الشنيع، وتنفير من حدوث ذلك في المستقبل، وإشعار بعدم حدوثه الآن، ولو عبر بالمصدر الصريح (أكل) لجعله واقعًا ثابتًا، وهذا يتنافى مع التنفير منه، وتصاعد التنفير بأن جعل ما هو غاية في الكراهة مفعولًا به لفعل المحبة، وشبه الاغتياب بأكل لحم الأخ، وكونه ميتًا، وبتعقيب ذلك بالكراهية تقريرًا وتحقيقًا لها، قال الزمخشري: "﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ﴾ تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب من عرض المغتاب على أفظع وجه وأفحشه، وفيه مبالغات شتى، منها: الاستفهام الذي معناه التقرير، ومنها: جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولًا بالمحبة، ومنها: إسناد الفعل إلى أحدكم والإشعار بأن أحدًا من الأحدين لا يحب ذلك، ومنها: أن لم يقتصر على تمثيل الاغتياب بأكل لحم الإنسان، حتى جعل الإنسان أخًا، ومنها: أن لم يقتصر على أكل لحم الأخ حتى جعل ميتًا"(١).

ومثل ذلك ما جاء مع فعل الخشية والحذر والخوف والرجاء والإرادة والودادة، وضابط التعبير بالمصدر المؤول معها أن هذه الأفعال تكون من متوقع محتمل، أو لمتوقع محتمل؛ فلذا عبر معها بالمصدر المؤول الذي يعطي دلالة بإمكانية حدوث ذلك دون القطع به، ويكثر ذلك في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٦٤]، وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وقوله: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ

(١) الكشاف، ٤/ ٣٧٣.

أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقوله: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ [الكهف: ٨٠]، وقوله: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ ۖ إِنِّى خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِى﴾ [طه: ٩٤]، وقوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا۟ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقوله: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [النساء: ١٠١]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِٱلشَّهَٰدَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَآ أَوْ يَخَافُوٓا۟ أَن تُرَدَّ أَيْمَٰنٌۢ بَعْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ [المائدة: ١٠٨]، وقوله: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ﴾ [يوسف: ١٣].

المطلب الثالث

عطف المصدر المؤول على المصدر الصريح

من دقة العربية أنه يعبر فيها بالمصدرين الصريح والمؤول، يُعطف أحدهما على الآخر، ولا يغني أحدهما عن الآخر، ولا يُستبدل أحدهما بالآخر، فيحل المعطوف منهما معطوفًا عليه، أو العكس، فالبحث هنا ليس بحثًا عن بلاغة العطف، ولكن البحث عن سر بلاغة التعبير بالمصدر المؤول دون الصريح مع التعبير بالصريح قبله، مما كان يستدعي التعبير بالصريح لتتلائم الألفاظ.

قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩].

عطف المصدر المؤول ﴿وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ﴾ على المصدر الصريح ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾؛ أي من دلائل قدرته جلَّ وعلا خلق السماوات والأرض بهيئتهما، وعلى عظمهما، وسر التعبير بالمصدر الصريح في الأول أن خلق السماوات والأرض حدث تمَّ مرة ولا اختلاف فيه، فهو واقع ثابت مستقر ومستمر، لا مماراة فيه، وعبر بالمصدر المؤول ﴿وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ﴾؛ أي فرق ونشر، وهذا يختلف باختلاف الأجناس التي عليهما من الملائكة والناس والجن وغيرهم على اختلافهم، هذا الاختلاف والتنوع الذي لم يقف أحد على منتهاه، ولا نعلم منه إلا قليل، لا يستوعبه غير التعبير بالمصدر المؤول، وهذا ما أشار إليه ابن كثير بقوله: "﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ الدَّالَّةِ عَلَى عَظَمَتِهِ وَقُدْرَتِهِ الْعَظِيمَةِ وَسُلْطَانِهِ الْقَاهِرِ ﴿خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ﴾؛ أَيْ: ذَرَأَ فِيهِمَا؛ أَيْ: فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾ وَهَذَا يَشْمَلُ الْمَلَائِكَةَ وَالْجِنَّ وَالْإِنْسَ وَسَائِرَ الْحَيَوَانَاتِ، عَلَى اخْتِلَافِ أَشْكَالِهِمْ وَأَلْوَانِهِمْ وَلُغَاتِهِمْ، وَطِبَاعِهِمْ وَأَجْنَاسِهِمْ، وَأَنْوَاعِهِمْ، وَقَدْ فَرَّقَهُمْ فِي

أَرْجَاءِ أَقْطَارِ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ"(١)، ويقول البقاعي: "﴿وَمَا بَثَّ﴾؛ أي فرق بالأبدان والقلوب على هذا المنوال الغريب من الحس والحركة بالاختيار مع التفاوت في الأشكال، والقدور والهيئات والأخلاق وغير ذلك من النقص والكمال"(٢)، ولكثرة التنوع والاختلاف قال بعدها مدللًا على قدرته: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمۡعِهِمۡ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٞ﴾؛ أي على اختلاف أجناسهم، وتنوعهم وكثرتهم لا يعجزه جمعهم، كما لم يعجزه بثهم؛ أي خلقهم وتفريقهم، فتأمل كيف عبر بمصدرين صريحين: (خلق...جمع) بينهما مصدر مؤول ﴿وَمَا بَثَّ﴾ تتناغم دلالتهم في التعبير عن قدرته . جلَّ وعلا . في خلق وبث خلائق متعددة وجمعهم.

وقوله تعالى: ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ۝٥﴾ [الجاثية: ٤ – ٥].

عطف المصدر المؤول ﴿وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ على ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ﴾، قال الطبراني: "﴿وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ﴾ على وجهِ الأرض على اختلافِ أجناسِ الدواب ومنافعِها وصُوَرها، وما يقصرُ من منافعِها في ذلك دلالاتٌ واضحة على وحدانيَّة الله"(٣)، وللإشارة إلى تجدد واستمرار ما ينشره ويفرقه فيهما من دابة، يقول الطاهر بن عاشور: "وَعَبَّرَ بِالْمُضَارِعِ فِي ﴿يَبُثُّ﴾ لِيُفِيدَ تَجَدُّدَ الْبَثِّ وَتَكَرُّرَهُ بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ أَجْنَاسِ الدَّوَابِّ وَأَنْوَاعِهَا وَأَصْنَافِهَا"(٤)، وعبر بالمصدر الصريح ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ﴾ دون المؤول؛ لأن هذا الخلق لا تفاوت فيه.

(١) تفسير ابن كثير، ٧/ ٢٠٧.
(٢) نظم الدرر، ١٧/ ٣١٢.
(٣) تفسير الطبراني، ٧/ ٤٠٧.
(٤) التحرير والتنوير، ٢٥/ ٣٢٧.

وقولـه تعـالى: ﴿قَالُوٓاْ مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُم جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ [الأعـراف: ٤٨]، عطـف المصـدر المـؤول مـن (مَـا) والفعـل ﴿وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ علـى المصدر الصريح ﴿جَمۡعُكُمۡ﴾ ولم يأت بهما على نسق واحد من عطف مصدر صريح على صريح نحو: ما أغنى عنكم جمعكم وكونكم مستكبرين، أو عطف مؤول على مؤول، وسر ذلك أن المصدر الصريح ﴿جَمۡعُكُمۡ﴾؛ أي كثرتكم لا تعدد فيه أو اختلاف، فهو جمع واحد، أما استكبارهم فألوان متعددة مختلفة لا يقوم بدلالتها المصدر الصريح، فأتى بالمصدر المؤول المنسبك من (ما) المصدرية والفعل؛ للإشعار باختلاف ألوان استكبارهم، استكبارهم عن الحق، واستكبارهم على الخلق، وتعاظمهم على الإيمان، هذا ما أشار إليه المفسرون وإن لم ينصوا عليه، يقول الزمخشري: "﴿وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ واستكباركم عن الحق، وعلى الناس"(١)، كما يحمل المصدر المؤول دلالة بالفعل ﴿كُنتُمۡ﴾ على القطع بثبوت تجدد استكبارهم في كل وقت المدلول عليه بالمضارع ﴿تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾، يقول البقاعي: "﴿وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾؛ أي: تجددون بهما هذه الصفة وتوجدونها دائماً في الدنيا زاعمين أنه لا غالب لكم"(٢)، وإن فات البقاعي النص على دلالة الفعل الماضي ﴿كُنتُمۡ﴾ وهو ثبوت تجدد استكبارهم، والتفت الطاهر بن عاشور إلى دلالة الفعل دون دلالة الحرف المصدري، فقال: "وَ (مَا) الثَّانِيَةُ مَصْدَرِيَّةٌ؛ أَيْ: وَاسْتِكْبَارُكُمُ الَّذِي مَضَى فِي الدُّنْيَا، وَوَجْهُ صَوْغِهِ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ دُونَ الْمَصْدَرِ؛ إِذْ لَمْ يَقُلْ: اسْتِكْبَارُكُمْ لِيَتَوَسَّلَ بِالْفِعْلِ إِلَى كَوْنِهِ مُضَارِعًا فَيُفِيدُ أَنَّ الِاسْتِكْبَارَ كَانَ دَأْبَهُمْ لَا يَفْتَرُونَ عَنْهُ"(٣).

(١) الكشاف، ٢/ ١٠٨.
(٢) نظم الدرر، ٧/ ٤٠٧.
(٣) التحرير والتنوير، ٨/ ١٤٦.

وقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]، عطف المصدر المؤول ﴿وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ على ﴿نِعۡمَتِيَ﴾ دون: اذكروا نعمتي وتفضيلي، وسر العدول إلى المصدر المؤول هو التوكيد المستفاد من (أَنَّ) فالمعنى: وهو أنهم فضلوا على كل العالمين في أمر ما، أمر يحتاج إلى توكيد، وتذكير خاص به لأهميته، يقول الزمخشري: "اذكروا نعمتي وتفضيلي عَلَى الْعالَمِينَ على الجم الغفير من الناس"(١)، وهي نعمة من أجل النعم؛ لذا وجب توكيدها، وربطها بالوعيد لمن غفل عنها، يقول البيضاوي: "﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ كرره للتأكيد، وتذكير التفضيل الذي هو أجل النعم خصوصًا، وربطه بالوعيد الشديد تخويفًا لمن غفل عنها وأخل بحقوقها"(٢)، وفي طيات التوكيد المستفاد من (أَنَّ) تنبيه على كمال غفلتهم عما أحلهم الله فيه، وما حباهم به من إنعام، وتقصيرهم في القيام بحقوق المنعم، وحق النعمة، وحث للمخاطبين على حسن استقبال هذا التفضيل، والعمل بمقتضى شكر الله عليه، والتمسك بما يبقي أفضليتهم على العالمين، يقول الشيخ أبو زهرة: "وإن ذلك التفضيل نعمة أنعم الله تعالى بها عليهم، وأنها توجب شكرًا، وتحملهم تكليفًا"(٣)؛ لذا ذكر المولى في الآية بعدها ما يجب عليهم على إثر هذا التفضيل.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، عبر بالمصدر الصريح ﴿بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ﴾ وعطف عليهما مصدرًا مؤولًا ﴿وَأَن تَقُولُواْ﴾ دون أن يعبر بالصريح (والتقول على

(١) الكشاف، ١/ ١٣٥.
(٢) تفسير البيضاوي، ١/ ٧٨.
(٣) زهرة التفاسير، ١/ ٢٢٢.

الله)؛ لتتلاءم المصادر في الآية؛ لأن ما جاء به مصدرًا صريحًا وهو ﴿بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ﴾ حدث واقع محقق، أما التقول على الله فليس واقعًا مقطوعًا حتى يأتي به مصدرًا صريحًا، وإنما هو ممكن الوقوع إذا اتبع الإنسان خطو الشيطان؛ لذا عبر بالمصدر المؤول الذي لا يقطع بحصول ذلك منهم بما فيه من (أن) ودلالتها على الاستقبال.

ومثله قوله: ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]؛ حيث عبر بالمصدر الصريح ﴿وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ﴾ لكونهم واقعين، وعطف عليهم مصدرين مؤولين: ﴿وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ دون التعبير بالمصدر الصريح (والشرك بالله، والتقول عليه) وسر ذلك أن التعبير بالمصدر المؤول هنا ما حرم به واقعًا؛ أي ما حرم عليهم شركًا وقعوا فيه، وتقولًا عليه وقع منهم، وإنما أراد أن يحرم عليهم إمكانية حدوث ذلك منهم.

ومن عطف المؤول على الصريح قول الشاعر[1]:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

عطفت المصد المؤول من (أن) المضمرة والفعل (وتقرَّ عَيني) على المصدر الصريح (وَلُبْسُ) وسر التعبير بالمصدر الصريح (لبس) هو الدلالة على ثبوت الحدث وهو اللبس وتعليق الحكم به دون تقييده بزمان دون زمان، ولو عبرت بالفعل الدال على زمن معين لضاع الغرض، أما التعبير بالمصدر المؤول (وَتَقَرَّ عَيْنِي) فيدل على تجدد قرور عينها آنًا بعد آنٍ بتجدد الأزمان وهو مطلوبها، وليس هذا مرادًا في لبس العباءة، يقول ابن القيم: "فضلت لبس العباءة على لبس الشفوف

(١) هذا بيت من الوافر، لميسون بنت بحدل الكلابية، زوجة معاوية بن أبي سفيان . رضي الله عنه . شاعرة بدوية. توفيت نحو (٨٠ هـ)، وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية، ونقلها إلى الحاضرة، وهي أم ولده يزيد؛ ثم تسرى عليها فضاقت نفسها؛ فقال لها: أنت في ملك عظيم وكنت قبلًا تلبسين العباءة. فأنشأت قصيدة تحن فيها إلى أهلها وإلى حالتها الأولى، وهي لبس عباءة من صوف غليظ أحب إليها من الثياب الرقيقة الناعمة، فالشفوف: جمع شِف (بفتح الشين وكسرها) وهو الثوب الذي يشف عما تحته لكونه رقيقًا.

وَالْبَيْت من أبياتٍ هِي:

(لبيتٌ تخفق الْأَرْوَاح فِيهِ ... أحب إِلَيّ من قصرٍ منيف)

وبكرٌ يتبع الأظعان سقبًا ... أحب إِلَيّ من بغلٍ زفوف)

(وكلبٌ ينبح الطراق عني ... أحب إِلَيّ من قطٍّ أُلُوف)

(وَلبس عباءةٍ وتقر عَيْني ... أحب إِلَيّ من لبس الشفوف)

(وَأكل كسيرةٍ فِي كسر بَيْتِي ... أحب إِلَيّ من أكل الرَّغِيف)

(وأصوات الرِّيَاح بِكُل فجٍّ ... أحب إِلَيّ من نقر الدفوف)

(خشونه عيشتي فِي البدو أشهى ... إِلَى نَفسِي من الْعَيْش الطريف)

(فَمَا أبغي سوى وطني بديلاً ... فحسبي ذَاك من وطنٍ شرِيف) =

= ينظر: شرح شواهد المغني، ٢/ ٦٥٣، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٨/ ٥٠٣، ٥٠٤.

وتدوم لها قرة العين، فعلمت أن المقصود ماهية المصدر وحقيقته لا تقييده بزمان دون زمان"[١].

ومنه قوله ﷺ كَمَا فِي حَدِيث وَفد عبد الْقَيْس: "أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَان بِاللهِ وَحده؟ قَالُوا: الله وَرَسُوله أعلم. قَالَ: شَهَادَة أَن لَا إِلَه إِلَّا الله وَأَن مُحَمَّدًا رَسُول الله، وإقام الصَّلَاة، وإيتاء الزَّكَاة، وَصِيَام رَمَضَان، وَأَن تعطوا من الْمغنم"[٢].

عبر بالمصدر المؤول (وأن تعطوا من المغنم) دون الصريح (والإعطاء من المغنم) كما عبر بالصريح في قوله: (شهادة...وإقام...وإيتاء...وصيام)، وسر العدول أجاب عنه الكرماني والعيني بأنه ﷺ عبر بالمصدر المؤول للإشعار بمعنى التجدد الذي للفعل؛ لأن سائر الأركان كانت ثابتة قبل ذلك بخلاف إعطاء الخمس، فإن فرضيته كانت متجددة[٣].

(١) بدائع الفوائد، ٢/ ٥٠.

(٢) ينظر: الكواكب الدراري، ١/ ٢٠٩، وعمدة القاري، ١/ ٣١١.

(٣) عمدة القاري، ١/ ٣١١.

المطلب الرابع

عطف المصدر الصريح على المصدر المؤول

يعبر بالمصدر المؤول لدلالة، ويعطف عليه المصدر الصريح لدلالة لا يعطيها المصدر المؤول في هذا السياق.

قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٥﴾ [الجاثية: ٤ – ٥].

عبر بالمصدر الصريح ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ وعطفه على المصدر المؤول ﴿وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ﴾؛ لأن اختلاف الليل والنهار أمر واقع مستقر لا تجدد فيه، أما ما يبث من دابة فمختلف يتجدد وقوعه آنًا بعد آن، والتجدد يتأتى بدلالة الفعل المضارع، وكثرة اختلاف وتنوع ما يبثه يتأتى من دلالة التنكير في ﴿دَآبَّةٍ﴾، يقول الطاهر بن عاشور: "وَعَبَّرَ بِالْمُضَارِعِ فِي ﴿يَبُثُّ﴾ لِيُفِيدَ تَجَدُّدَ الْبَثِّ وَتَكَرُّرَهُ بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ أَجْنَاسِ الدَّوَابِّ وَأَنْوَاعِهَا وَأَصْنَافِهَا"(١).

وعبر بالمصدر الصريح ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ وعطفه على المصدر المؤول ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ﴾؛ لأن الإخبار عن تصريف الرياح إخبار عن أمر واقع مستقر، أما ما أنزله الله من السماء من رزق فصور متعددة أكثر من أن تحصر.

قوله تعالى: ٱ﴿قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٢٥] جاءت الآية بمصدر مؤول ومصدر صريح، ولم توحد فتأتي

(١) التحرير والتنوير، ٢٥/ ٣٢٧.

بمصدرين صريحين أو مؤولين، فتقول: إلا السجن أو العذاب الأليم، أو إلا أن يسجن أو يعذب.

عبر القرآن حكاية عنها بالمصدر المؤول ﴿أَن يُسْجَنَ﴾ فجعلت سجنه احتمالًا، وبالمصدر الصريح ﴿أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ فأبهمت عذابه، ولم تأت بمصدر مؤول (أو أن يعذب) حتى لا يتسلط معنى الفعل على سيدنا يوسف . عليه السلام . جمعت في كلامها كما يقول الزمخشري بين غرضين: تبرئة نفسها أمام زوجها، وإظهار غيظها من يوسف . عليه السلام . إذ لم يؤاتها، وغضبها عليه، وتخويفه من مكرها؛ طمعًا في أن يؤاتيها(١)، فابتدارها زوجها بالكلام غاية في المخادعة، ونهاية في المكر والدهاء، وتدرجها في العقاب كذلك من السجن إلى العذاب فيه ما فيه من تمويه على زوجها، وإخفاء لأمر مراودتها بإظهار شدة غضبها، وجمعت إلى ذلك مما لم يأت به الزمخشري خوفها على يوسف . عليه السلام؛ فجاءت حكاية القرآن على لسان امرأة العزيز بما يكشف عن مكنونات ضميرها، وما تكنه في أعماق قلبها من حُبٍّ ليوسف . عليه السلام . حتى في وشايتها به، ومكرها به؛ حيث استفهمت، وبادرت بالجواب عن استفهامها فحصرت العقاب في اختيارين تبقي بهما حياة نبي الله يوسف . عليه السلام . حتى لا تترك مجالًا لزوجها بالتفكير في عقاب أشد، فقد يقتله أو ينفيه وهي شديدة الحب له، فها هو الحكم بين يديه، إنه الاختيار الإجباري، والتحكم في إرادة زوجها، تركت الحكم القطعي لزوجها مع إملائه ما يحتمل من عقاب، يقول القشيري: "لقنته حديث السجن أو العذاب الأليم لئلا يقصد قتله، ففي عين ما سعت به نظرت له، وأبقت عليه"(٢).

وما قطعته بما جاءت به حكمًا وخبرًا، بل استفهمت عنه في صورة من ينكر فعله ويبحث له عن عقاب، وعدلت عن ذكر العقاب، فما قالت: ما عقاب، ولكن

(١) ينظر: الكشاف، ٢/ ٤٥٩.
(٢) لطائف الإشارات، ٢/ ١٨٠.

قالت: ﴿مَا جَزَآءُ﴾، فلم تذكر لفظ العقاب، بل جعلت العقاب جزاء، ولم تصرح باسم يوسف . عليه السلام . بل جعلته حكمًا عامًّا يصدق على من أراد بأهله سوءًا، يقول الرازي: "وَأَيْضًا أَنَّهَا لَمْ تَذْكُرْ أَنَّ يُوسُفَ يَجِبُ أَنْ يُعَامَلَ بِأَحَدِ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ، بَلْ ذَكَرَتْ ذَلِكَ ذِكْرًا كُلِّيًّا صَوْنًا لِلْمَحْبُوبِ عَنِ الذِّكْرِ بِالسُّوءِ وَالْأَلَمِ"(١)، ولم تذكر جريمة الزنا، فلم تصرح بها لشدة وقع اللفظ، فتخشى أن يعاقبه بما يضرها فيه بقتل أو نفي، وهي تريد جواره، وإنما قالت: ﴿مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾؛ أي: بما يسوء، ولا يكون مثل هذا نصًّا في جريمة كبرى، ونكرت السوء حتى لا يعظم عنده بتعريفه، فأومأت إليه بهذا اللفظ أن الأمر لم يتجاوز حد الرغبة، ولم تقطع بعقوبة، فجعلت الجزاء عقابًا بالسجن، أو تأديبًا بضرب موجع، لا إنهاءً لحياته بالقتل، ثم إنها ما قدمت العذاب الأليم وهو المعجل، على السجن وهو حكم مؤجل، بل أخرت العذاب وهو المعجل على السجن وهو المؤجل؛ لما فيه من إيلامها بإيلام المحبوب، وما جعلت السجن مؤبدًا دائمًا على نحو حكاية القرآن قول فرعون لنبي الله موسى . عليه السلام .: ﴿قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩]، بل جعلته محتملًا؛ لذا جاء التعبير بالمصدر المؤول ليجعل الأمر محتملًا لا مقطوعًا به، أما السجن الدائم فيحتاج إلى التعبير بالمصدر الصريح، نحو: إلا السجن، أو يكون من المسجونين، كل هذا التذبذب والتردد نبع من قلب محب يخشى على محبوبه الأذى، ويحاول أن يصرف عنه صنوف المكروه التي تودي بحياته.

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢]، عبر بالمصدر المؤول ﴿أَن يَذَّكَّرَ﴾ للإشارة إلى أن أدنى ما يفعله خلفة الليل النهار أن يحصل تذكر للمرء يحمله على الإيمان،

(١) مفاتيح الغيب، ١٨/ ٤٤٥.

أو للدلالة على حصول التذكر بأدنى التفات، يقول البقاعي في قراءة التخفيف: "وقراءة حمزة بالتخفيف من الذكر تشير إلى أن ما يدلان عليه من تمام القدرة وشمول العلم الدال قطعًا على الوحدانية على غاية من الظهور، لا يحتاج إلى فكر، بل تحصل بأدنى التفات"(١)، وهذه الدلالة لا تعطيها قراءة التخفيف فحسب، بل تتسرب كذلك من (أنْ) بما تحمله من معنى التقليل والشك، كما يعطي المصدر المؤول دلالة على تجدد التذكر بتجدد تعاقب الليل والنهار، يقول صاحب الفواتح الإلهية: "﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ﴾ يتذكر لآلاء الله المتوالية المتتالية عليه الفائضة من عنده على تعاقب الأوقات والآنات وتتابع الأزمنة والساعات"(٢). وهو عين ما علل به الطاهر بن عاشور للتعبير بالمصدر المؤول في الآية بقوله: "وَجِيءَ فِي جَانِبِ الْمُتَذَكِّرِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَن يَذَّكَّرَ﴾ لِدَلَالَةِ الْمُضَارِعِ عَلَى التَّجَدُّدِ"(٣).

وعطف عليه المصدر الصريح ﴿شُكُورًا﴾ ولم يأت به على حد الأول، فيقول: أو أراد أن يشكر؛ للمبالغة في قيام العبد بشكر المنعم جلَّ وعلا، يقول البقاعي: "﴿أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾؛ أي: شكرًا بليغًا عظيمًا لنعم الله لتحمله إرادته تلك على الشكر إن كان مؤمنًا، بسبب ما أنعم به ربه من الإتيان بكل منهما بعد هجوم الآخر لاجتناء ثمراته، ولو جعل أحدهما دائمًا لفاتت مصالح الآخرة، ولحصلت السآمة به، والملل منه، والتواني في الأمور المقدرة بالأوقات، الكسل وفتر العزم الذي إنما يثيره لتداركها دخول وقت آخر، وغير ذلك من الأمور التي أحكمها العلي الكبير"(٤). أو للدلالة على وجوب ملازمة العبد للشكر بحيث لا ينقطع أبدًا، وليس

(١) نظم الدرر، ١٣/ ٤١٩.
(٢) الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية، ٢/ ٣٤.
(٣) التحرير والتنوير، ١٩/ ٦٦.
(٤) نظم الدرر، ١٣/ ٤١٩.

كما علل الطاهر بقوله: "وَاقْتَصَرَ فِي جَانِبِ الشَّاكِرِينَ عَلَى الْمَصْدَرِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾؛ لِأَنَّ الشُّكْرَ يَحْصُلُ دُفْعَةً"(١).

أو أن التعبير بالمصدر المؤول في جانب المتذكرين، والمصدر الصريح في جانب الشاكرين إشعار بقلة المتذكرين بجانب الشاكرين، وهذا ما نستلهمه من قول الطاهر بن عاشور: "وَاللَّامُ فِي ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ﴾ لَامُ التَّعْلِيلِ وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِـ ﴿جَعَلَ﴾، فَأَفَادَ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْجَعْلَ نَافِعٌ ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾. وَالتَّذَكُّرُ: تَفَعُّلٌ مِنَ الذِّكْرِ، أَيْ تَكَلُّفُ الذِّكْرِ. وَالذِّكْرُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ بِمَعْنَى التَّأَمُّلِ فِي أَدِلَّةِ الدِّينِ، وَجَاءَ بِمَعْنَى: تَذَكُّرِ فَائِتٍ أَوْ مَنْسِيٍّ، وَيَجْمَعُ الْمَعْنَيَيْنِ اسْتِظْهَارُ مَا احْتُجِبَ عَنِ الْفِكْرِ...فَتُفِيدُ الْآيَةُ مَعْنَى: لِيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِهِمَا الْمُتَفَكِّرُ، فَيَعْلَمَ أَنْ لَا بُدَّ لِانْتِقَالِهِمَا مَنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ مُؤْثِرٍ حَكِيمٍ، فَيَسْتَدِلُّ بِذَلِكَ عَلَى تَوْحِيدِ الْخَالِقِ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ عَظِيمُ الْقُدْرَةِ، فَيُوقِنُ بِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ غَيْرُهُ الْإِلَهِيَّةَ، وَلِيَشْكُرَ الشَّاكِرَ عَلَى مَا فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنْ نِعَمٍ عَظِيمَةٍ، مِنْهَا مَا ذُكِرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِبَاسٗا وَٱلنَّوۡمَ سُبَاتٗا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورٗا﴾ [الفرقان: ٤٧] فَيَكْثُرُ الشَّاكِرُونَ عَلَى اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ وَمُنَاسَبَاتِهِم"(٢).

فالتأمل في أدلة الدين، وإعمال الفكر في استظهار الأدلة على توحيد الله يكون من القليل، أما الشكر فيكون من كثير على حد قول الطاهر: "فَيَكْثُرُ الشَّاكِرُونَ عَلَى اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ وَمُنَاسَبَاتِهِم".

ويأتي الإمام الشعراوي بلفتة أخرى جليلة هي أن تجدد التذكر الذي عبر عنه بـ (أنْ) والفعل يحمل على كثير الشكر؛ لذا عبر بالمصدر الصريح بعد المؤول، فيقول: "ومعنى ﴿يَذَّكَّرَ﴾ [الفرقان: ٦٢] يتمعنّ ويتأمل في آيات الله، في الليل

(١) التحرير والتنوير، ١٩/ ٦٦.
(٢) التحرير والتنوير، ١٩/ ٦٦.

وفي النهار، كأنه يريد أن يصطاد لله نعمًا يشكره عليها، على خلاف الغافل الذي لا يلتفت إلى شيء من هذا، فمن فضل الله علينا أن يُنبِّهنا إلى هذه النعم، ويلفت نظرنا إليها؛ لأننا أهل غفلة"(١).

وهو ما عبر عنه الشيخ أبو زهرة بقوله: "و (أو) هنا للدلالة على التردد بين أمرين: أولهما: التذكر وهي تذكره دائما، أو الخطوة الأخرى التي تكون بعد التذكر، وهو الشكور"(٢).

فالمتذكر المتأمل إذا نظر في اختلاف الليل والنهار علم أن ذلك من دلائل قدرة الله، وأنه جعله لحكم جليلة، كما قال سبحانه ذاكرًا عظيم نعمه فيهما: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ ۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [القصص: ٧١ – ٧٢] فيقوده ذلك العلم إلى شكر الله على ما أودعه في الليل والنهار من النعم، كما قال سبحانه: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [القصص: ٧٣].

ويلفتنا التغاير في التعبير بالمصدرين المؤول والصريح إلى أن الإنسان قد يتذكر وقد ينسى؛ لذا عبر في جانب التذكر بالمصدر المؤول الذي يفيد إمكانية احتمال وقوع الحدث دون القطع به، ولكن الشكر يجب أن لا ينقطع عنه الإنسان أبدًا؛ لذا عبر في جانبه بالمصدر الصريح الذي يفيد وقوع الحدث في عموم الأزمنة، وأتى به في صيغة المبالغة؛ للمبالغة في القيام به.

(١) تفسير الشعراوي، ١٧/ ١٠٤٩٧.
(٢) زهرة التفاسير، ١٠/ ٥٣١٠.

ويقف عبد الكريم الخطيب على معنى دقيق رائع استلهمه من حرف العطف (أَوْ) فجعل الناس إزاء هذه الآية وهو جعل الليل والنهار خلفة فريقين: فريق لم يحدث له التذكر من قبل بآيات الله، فيتذكر ويتعظ بهذه الآية ويتدارك ما فاته من تقصير؛ لذا عبر بالمصدر المؤول للإشارة إلى إمكان حدوث ذلك، وفريق تذكر من قبل فزادته هذه الآية شكرًا لله على نعمائه حتى بلغ الشكر منتهاه، فيقول: "ومن آثار رحمة الله، أنه جعل الزمن على هذه الأرض خلفة بين الليل والنهار؛ حيث يخلف أحدهما الآخر، ويحلّ محلّه. وفي هذا آية لمن أراد أن يتذكر، ويتعظ، إذا لم يكن قد وجد في آيات الله المبثوثة في الكون طريقًا إلى التذكر والاعتبار، أما من وجد التذكر والاعتبار في غير هذه الآية، فإنها تزيده تذكرًا واعتبارًا، كما تزيده شكرًا وحمدًا، لآلاء الله ونعمائه"[1].

ومع وجاهة كل ما قيل وحمله معاني لا تتناقض فإني أرى أن الوجه ما أتى به الألوسي في قوله: "ولعل في التعبير أولًا بـ (أن) والفعل دون المصدر الصريح كما في الشق الثاني مع أنه أخصر إيماء إلى الاعتناء بأمر التذكر فتذكر"[2]، فقد عبر القرآن بالمصدر المؤول في جانب التذكر، وقدمه في الذكر على ﴿شُكُورًا﴾ للاهتمام بأمر التذكر؛ حتى يحث المؤمن على القيام بالتذكر فعليًّا، فعندما يتحول الحدث من المصدرية إلى الفعل فإنه يلفت الأذهان إلى وجوب ممارسته والقيام به؛ ومما يؤكد ذلك أن أمر التذكر قد يغيب عن كثير مما استدعى حثهم على القيام به، ولأن السياق كله والسورة كلها دعوة إلى التذكر، بداية من مطلع السورة بقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، إلى الدعوة الصريحة إلى الرؤية والنظر بقوله: ٱ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴿٤٥﴾ ثُمَّ قَبَضْنَـٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا

(١) التفسير القرآني للقرآن، ١٠/ ٥٤.
(٢) روح المعاني، ١٠/ ٤٢.

﴿٤٦﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِبَاسٗا وَٱلنَّوۡمَ سُبَاتٗا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورٗا ﴿٤٧﴾ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦۚ وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ طَهُورٗا ﴿٤٨﴾ لِّنُحۡيِيَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا وَنُسۡقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقۡنَآ أَنۡعَٰمٗا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرٗا﴾ [الفرقان: ٤٥ – ٤٩] إلى التصريح بأن القرآن غايته التذكرة، بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَٰهُ بَيۡنَهُمۡ لِيَذَّكَّرُواْ فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورٗا﴾ [الفرقان: ٥٠]، إلى قوله قبل الآية التي معنا: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجٗا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجٗا وَقَمَرٗا مُّنِيرٗا ﴿٦١﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةٗ لِّمَنۡ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوۡ أَرَادَ شُكُورٗا﴾ [الفرقان: ٦١ – ٦٢]، فآيات السورة كلها تحث على التذكر، وتدعو إليه.

ومثله قوله تعالى: ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [النحل: ١٠٢] عبر بالمصدر المؤول ﴿لِيُثَبِّتَ﴾ وقدمه لإبراز الغاية الأولى من إنزال القرآن على رسول الله ﷺ وحولَّ الحدث من المصدرية على نحو (تثبيتًا) إلى المصدر المؤول لما في الفعل من اعتناء بجانب الحدث بإبرازه واقعًا يمارس، وتجدد حدوث ذلك التثبيت بتجدد نزول القرآن، فيقوى إيمانهم، ويزدادوا تصديقًا ويقينًا، وعبر بالصريح ﴿وَهُدٗى وَبُشۡرَىٰ﴾؛ لأنهما صفتان ملازمتان للقرآن لا تنفكان عنه.

ومثله قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا﴾ [الفرقان: ٣٢] تعبيرًا بالمصدر المؤول ﴿لِنُثَبِّتَ﴾ دون الصريح (لتثبيت) لإبراز الحدث فعلًا يطبق، ويتجدد بتجدد نزول القرآن مفرقًا.

وقولـــــــه: ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤] عبر بالمصدر المؤول ﴿لِتُبَيِّنَ﴾ دون المصدر الصريح (بيانًا) كالمعطوف ﴿وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ﴾؛ لإبراز التبيين في ممارسة فعلية، وصورة متجددة؛ وذلك اهتمامًا بالحدث، وعطف عليه مصدرًا صريحًا ﴿وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ﴾ للمبالغة في وصف القرآن بهذه الأمور.

وقولـه تعـالى: ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١ – ٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبۡلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامٗا وَرَحۡمَةٗۚ وَهَٰذَا كِتَٰبٞ مُّصَدِّقٞ لِّسَانًا عَرَبِيّٗا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأحقاف: ١٢] عبر بالمصدر المؤول في جانب الإنذار ﴿لِتُنذِرَ﴾ ﴿لِّيُنذِرَ﴾ ولم يأت به مصدرًا صريحًا (للإنذار) على حد ما عطف عليهما من مصادر صريحة ﴿وَذِكۡرَىٰ﴾ ﴿وَبُشۡرَىٰ﴾، مع تقديم ﴿لِتُنذِرَ﴾ ﴿لِّيُنذِرَ﴾؛ وذلك للاهتمام بهذا الحدث، وتحويله من حدث إلى فعل يقوم به الفاعل، أما ما أتى به مصدرًا صريحًا فهو صفة دائمة ملازمة للكتاب.

المطلب الخامس

العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول

إن من أبرز ظواهر الدرس البلاغي هي ظاهرة العدول، وإن ركيزة من ركائز التحليل البلاغي وواحدة من أنفع وقفات البلاغيين للنص هي سر إيثار التعبير بكذا على التعبير بكذا، وهذه الوقفة ذاتها مع المصدر المؤول وسر العدول إليه عن المصدر الصريح تجلي لنا أسرارًا بلاغية كثيرة يقتضيها المقام، وينادي بها السياق.

ولا يعدل عن الصريح إلى المؤول إلا لعلة تقتضيه، يقول الإمام عبد القاهر: "لأن المصدر الأصل، فالعدول عنه لغير حاجة لا معنى له"(١).

ومما يدهشك هو استخدام المصدر المؤول في سياق استخدم الصريح له في سياق آخر، لكن متطلبات المقامين قد اختلفتا، فعبر هنا بالمصدر المؤول، وهناك بالمصدر الصريح.

ولا يعدل عن المؤول إلى الصريح؛ لأن الصريح هو الأصل، فهو المعدول عنه، والمؤول فرع فلا يعدل عنه؛ لذا فالكلام هنا عن العدول عن المصدر الصريح إلى المؤول.

ومن ذلك قوله ﷺ: "الإسلام أن تشهد" بالتعبير بالمصدر المؤول، وقد جاء في حديث آخر: "بني الإسلام على خمس شهادة" بالتعبير بالمصدر الصريح، وسر التعبير بالمصدر المؤول هو بيان الحكم الشرعي لحقيقة الإسلام والإيمان والإحسان، فمفهومهم يتغير من التعبير عنهم بالمصدر المؤول عن التعبير عنهم بالمصدر الصريح؛ إذ يعطي المصدر الصريح تعريفًا لهم بحقيقتهم اللغوية وهي أن الإسلام نطق بالشهادة إلى آخر ما ورد، أما التعبير بالمصدر المؤول فيضفي على المعنى اللغوي المعنى الشرعي، وهي تجدد حدوث هذه الأركان من المسلم، وذلك بدلالة الفعل المضارع.

---

(١) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ١/ ٤٨١.

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣]، عبر بالمصدر المؤول ﴿أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ﴾ وعدل إليه عن الصريح، وقد عبر بعده بالمصدر الصريح ﴿ٱسۡتِغۡفَارُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] وسر ذلك اختلاف السياق، فالحديث عن استغفار إبراهيم . عليه السلام . حديث عن حدث متحقق واقع ثابت، أما الحديث عن استغفار الرسول ﷺ فنفي لإمكانية حدوث ذلك.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٍ أَن يَقۡتُلَ مُؤۡمِنًا إِلَّا خَطَـٔٗاۚ وَمَن قَتَلَ مُؤۡمِنًا خَطَـٔٗا﴾ [النساء: ٩٢]، وقوله: ﴿وَلَهُمۡ عَلَيَّ ذَنۢبٞ فَأَخَافُ أَن يَقۡتُلُونِ﴾ [الشعراء: ١٤]، وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلۡتُ مِنۡهُمۡ نَفۡسٗا فَأَخَافُ أَن يَقۡتُلُونِ﴾ [القصص: ٣٣] عبر عن القتل بالمصدر المؤول ﴿أَن يَقۡتُلَ﴾ ﴿أَن يَقۡتُلُونِ﴾؛ لأن الحدث محتمل ليس مقطوعًا به، فهو في الأولى نفي لإمكانية حدوث ذلك من المؤمن، وفي الثانية حديث نفس تخشاه، وتتوقعه دون قطع بوقوعه؛ ولذا ردَّ الله هذا الظن بقوله: ﴿كَلَّا﴾ [الشعراء: ١٥].

أما التعبير عن (القتل) بالمصدر الصريح في قوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٣٠]، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ لِيُرۡدُوهُمۡ وَلِيَلۡبِسُواْ عَلَيۡهِمۡ دِينَهُمۡۖ﴾ فعبر عن قتل ابن آدم أخاه بالمصدر الصريح؛ لأن الحدث وقع وتحقق، وكذا في الثانية شركاؤهم قد زينوا لهم قتل أولادهم فقتلوهم، فكان الحديث عن حكاية قتل واقع ثابت، يقول الطاهر ابن عاشور: "وَالتَّقْدِيرُ: جَعَلُوا وَزَيَّنَ

لَهُمْ شُرَكَاؤُهُمْ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ، فَقَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ، فَهَذِهِ حِكَايَةُ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ تَشْرِيعَاتِهِمُ الْبَاطِلَةِ، وَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى تَصَرُّفِهِمْ فِي ذُرِّيَّاتِهِمْ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ تَصَرُّفَاتِهِمْ فِي نَتَائِجِ أَمْوَالِهِمْ. وَلَقَدْ أَعْظَمَ اللهُ هَذَا التَّزْيِينَ الْعَجِيبَ فِي الْفَسَادِ الَّذِي حَسَّنَ أَقْبَحَ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ قَتْلُهُمْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيْهِمْ وَهُمْ أَبْنَاؤُهُمْ"(١)، ولا يتلاءم التعبير بالمصدر المؤول الذي يفيد احتمالية وقوع الحدث مع حدث قد وقع بالفعل.

قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ۝٢٠ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۝٢١ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ﴾ [الروم: ٢٠ – ٢٢]. عبر بمصادر مؤولة عند الحديث عن خلق الإنسان، وخلق الأزواج، ثم عبر بالمصدر الصريح عند الحديث عن خلق السماوات والمادة واحدة وهي (الخلق)، وسر ذلك أن الحديث عن خلق السماوات حديث عن خلق ثابت مستقر ومستمر، لا يقبل شكًّا، ولا يحتمل جدلًا؛ فلذا عبر بالمصدر الصريح، أما الحديث عن خلق الإنسان من تراب، والأزواج من أنفسنا، فحديث عن أطوار في الخلق تستدعي التأمل والتفكر، ولم ينته الإنسان إلى حقيقتها إلا بإخبار الله بذلك؛ لذا كان التعبير بالمصدر المؤول.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤] عبر عن الصيام بالمصدر المؤول ﴿وَأَن تَصُومُوا۟﴾ دون الصريح (صيامكم)؛ للإشعار بأنه ليس واجبًا في هذه السياق الذي يتحدث عن إباحة الفطر لذوي الأعذار، قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ

(١) التحرير والتنوير، ٨/ ٩٨.

أَيَّامٍ أُخَرَۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥۚ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ولكن الخيرية تنعقد بانعقاد الصوم؛ أي إن يوجد منكم الصوم يك خيرًا لكم.

وقد عبر عن (الصيام) بالمصدر الصريح في مواطن عدة، هي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖۚ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ مِن قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٞ فَدِيَةٞ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ وَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖۖ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ شَهۡرَيۡنِ مُتَتَابِعَيۡنِ تَوۡبَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾ [النساء: ٩٢]، وقوله: ﴿فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيۡمَٰنِكُمۡ إِذَا حَلَفۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقوله: ٱ﴿فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ شَهۡرَيۡنِ مُتَتَابِعَيۡنِ مِن قَبۡلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ﴾ [المجادلة: ٤] جاء التعبير بالمصدر الصريح (صيام) في هذه المواطن؛ لأن الصيام في هذه السياقات فريضة مقررة واجبة لا اختيار فيها، أو كفارة يلزم المرء تنفيذها عند إتيانه موجبها.

وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۗ﴾ [النساء: ٢٣] يشير المصدر المؤول في هذا السياق الذي يتحدث فيه المولى عن المحرمات من النساء سلفًا إلى أن الجمع بين الأختين لم يكن من المحرمات سلفًا، بل كان واقعًا فيما مضى، وأن التحريم ينعقد على ما سيكون، ولا ينعقد على ما قد سلف إلا اختيارًا، ولو عبر بالمصدر الصريح (والجمع بين الأختين) لكانت معطوفة على ما سبق من المحرمات فيما مضى من الزمان، وهذا خلاف ما كان، فقد كانوا فيما مضى يجمعون بين الأختين، فالحكم يتعلق بما يستقبل.

وعبر عن (الجمع) بالمصدر الصريح في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٧] دون المؤول على نحو: إن علينا أن نجمعه، وأضاف المصدر إلى المفعول؛ للإشارة إلى أن جمع القرآن في صدره ﷺ وحفظه حفظًا متمكنًا أمر مقطوع به لا احتمال فيه، وهو معنى قوله تعالى: ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦]، وعطف عليه قوله: ﴿وَقُرۡءَانَهُۥ﴾ بالتعبير عن القراءة بالمصدر الصريح؛ للإشارة إلى أن تثبيت قراءة القرآن على لسان النبي ﷺ كما أنزل أمر محقق يقينًا لا شك فيه، يقول الدكتور/ إبراهيم الخولي: "﴿وَقُرۡءَانَهُۥ﴾ معناه . والله أعلم . تثبيت قراءة القرآن في لسانك . بحيث تحفظه وتؤديه تمامًا . على الصورة التي لقنتها، وقرأها عليك جبريل بأمر ربه، دون اختلاف أو تغيير، وإذا أدركنا أن قرآن جبريل . أي قراءته . كان نمطًا من الأداء الصوتي لا عهد للنبي ﷺ ولا لأحد من قومه به، بدا لنا وجه ثالث من نقض العادة، وأصبحنا أمام ظاهرة لا تفسير لها إلا أن نردها إلى قدرة من ﴿أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. الآن كُفي رسول الله عبء حفظ القرآن، والاحتفاظ به، وكُفي كذلك عبء الارتياض والتدرب على أدائه أداءً يحاكي تمامًا ما تلقاه قراءة وترتيلًا"(١). فالتعبير بالمصدر الصريح أفاد القطع بوجود الحدث على نحو لا احتمال فيه.

وقوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، التعبير بالمصدر المؤول أفاد احتمالية وقوع الأخذ عند طلبها الطلاق لكراهيتها له وخوفها من إقامة حدود

(١) السنة بيانًا للقرآن، ص ٢٧.

الله، فلا جناح على الزوج في أخذ ما دفعه لها نظير طلاقها، ولو عبر بالمصدر الصريح لجعل عدم الأخذ حكمًا ثابتًا مقطوعًا به، ولتناقض عجز الكلام مع صدره، فيكون أوله قاطعًا بعدم الأخذ (لا يحل لكم أخذ) وآخره يبيحه ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ ۗ﴾.

ومثله قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ ۖ﴾ [الفتح: ١٥] تعبيرًا عن الأخذ بالمصدر المؤول ﴿لِتَأْخُذُوهَا﴾ دون الصريح (لأخذها)لأن الأخذ غير مقطوع به، وإنما هو أمر محتمل عندما تلوح بوادره للمنافقين يتعلقون بالمؤمنين، وفي هذا ما فيه من شدة ذمِّ المنافقين الذين يتعلقون بأدنى عرض من الدنيا، ولو كان أمره محتملًا، ويتركون أمرًا مقطوعًا به وهو ما أمرهم الله به، ووعدهم عليه إحدى الحسنيين.

وتأمل التعبير بحرف الجر ﴿إِلَىٰ مَغَانِمَ﴾، الذي يفصح عن غايتهم، فمنتهى مسيرهم إلى المغانم لا إلى نصر رسول الله ﷺ فهذا الحرف مع التعبير بالمصدر المؤول يوحيان بتدني غاياتهم.

وقولهم: ﴿ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ ۖ﴾ تشعر معه إلى أي مدي تهون عليهم نفوسهم من أجل لعاعات من الدنيا، فهم يطلبون الخروج على أية حالة من الأحوال الدنية، يشعر بذلك قولهم: ﴿نَتَّبِعْكُمْ ۖ﴾، فتنزلوا في طلبهم لدرجة أنهم طلبوا الخروج أتباعًا في مؤخرة الجيش، ولم يستطيعوا أن يقولوا: ذرونا نخرج معكم، أو نصحبكم.

وقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ۖ﴾ [غافر: ٥] عبر بالمصدر المؤول ﴿لِيَأْخُذُوهُ ۖ﴾ دون المصدر الصريح (لأخذه)؛ لأنها محاولة للفعل، وأمر محتمل لا قطع فيه.

ومثلـــه قولـــه: ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخۡسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضَ أَوۡ يَأۡتِيَهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَشۡعُرُونَ ﴿٤٥﴾ أَوۡ يَأۡخُذَهُمۡ فِي تَقَلُّبِهِمۡ فَمَا هُم بِمُعۡجِزِينَ ﴿٤٦﴾ أَوۡ يَأۡخُذَهُمۡ عَلَىٰ تَخَوُّفٖ فَإِنَّ رَبَّكُمۡ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴿٤٧﴾﴾ [النحـــل: ٤٥ – ٤٧] عبـــر بالمصدر المؤول ﴿أَوۡ يَأۡخُذَهُمۡ﴾؛ لأن الأخذ غير مقطوع، بل هو تخويف بدلالة قول جلَّ شأنه قبلها: ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخۡسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضَ أَوۡ يَأۡتِيَهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَشۡعُرُونَ﴾، ولو عبر بالمصدر الصريح (خسف الله بهم، أو أخذهم) لنبا به سياق التهديد، ومثله في سياق التهديد قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٖ فَيَأۡخُذَكُمۡ عَذَابُ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [الشعراء: ١٥٦].

وعبر بالأخذ مصدرًا صريحًا، في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخۡذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلۡقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌۚ إِنَّ أَخۡذَهُۥٓ أَلِيمٞ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢]؛ لأنه أخذ مؤكد مقطوع به لا يقبل احتمالًا، فالمصدر الصريح يقرر واقعًا نطقت به آيات السورة، وهي تصور مصارع الغابرين من الأمم، من قوم نوح، وعاد، وثمود، ولوط، ومدين، وفرعون، وعظيم أخذ الله لهم.

ومثله في التعبير عن الأخذ المحقق المقطوع به قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ﴾ [القمـــر: ٤١ – ٤٢]، وقولـــه: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولَا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلَا ﴿١٦﴾﴾ [المزمـــل: ١٥ – ١٦]، فالســياق هنا حديث عن عقاب الله لفرعون، وهي عقوبة وقعت، وأخذ تمَّ، فكان التعبير بالفعل الماضي (أخذ) الذي يفيد تحقق وقوع الفعل، والمصدر الصريح (أَخْذَ) هو الأليق بالسياق.

وقولــه تعــالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٞۖ وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧] جاءت الآية حكاية على لسان نبي الله نوح . عليه السلام . في سياق مشهد السفينة وغرق الظالمين، ونجاة المؤمنين، وقد عبر القرآن بالمصدر المؤول ﴿أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ﴾ دون المصدر الصريح (سؤالك)؛ للإشارة إلى أدب نبي الله نوح . عليه السلام . مع ربه، وأن استعاذته ربه لم تكن من سؤاله ربه، أو أن سؤاله ربه كان أمرًا مجزومًا به، أو كائنًا محققًا، وإنما يستعيذ ربه من احتمال وقوع ذلك منه، وهو ما لم يكن به كما جاء في الآيات، وإنما كــان تعريضًــا ﴿وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي وَإِنَّ وَعۡدَكَ ٱلۡحَقُّ وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ [هــود: ٤٥] فلما جاءه النهي معللًا ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦] امتنع عن أن يسأل؛ لذا عبر بالمصدر المؤول ﴿أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ﴾ لأن السؤال لم يكن.

أما التعبير بالمصدر الصريح ﴿بِسُؤَالِ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦۖ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡخُلَطَآءِ لَيَبۡغِي بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٞ مَّا هُمۡۗ﴾ [ص: ٢٤]؛ فلإفادة أن السؤال قد كان كما هو مقرر بأن يعطيه نعجته إلى نعاجه.

فكل ما كان مقررًا واقعًا مقطوعًا بحدوثه كانت وسيلة إبانته هي المصدر الصريح، وكل ما كان محتمل الوقوع لا مقطوعًا به كان سبيل إبانته هو المصدر المؤول.

لقد عبر القرآن الكريم بالمصدر المؤول ﴿أَن يُؤۡمِنُواْ﴾ في مقام، وبالمصدر الصريح (إيمان) في مقام آخر لاختلاف السياق، قال تعالى: ﴿۞أَفَتَطۡمَعُونَ أَن

يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، وقوله: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤]، وقوله: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [الكهف: ٥٥]، وقوله: ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨].

عبر القرآن الكريم بالمصدر المؤول في سياقات الإيمان فيها غير متحقق، كما في الآيات الثلاث الأول؛ إذ لا إيمان لهم، أما آية البروج فهي ينقمون عليهم من بدء محاولات الإيمان.

وعبر بالمصدر الصريح في مقامات يتحدث فيها عن أقوام ترسخ الإيمان فيهم، والكفار يريدون من شدة حسدهم أن يردوهم عنه كما في قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾ [البقرة: ١٠٩]، أو يستبعد المولى هدايتهم لكفرهم بعد إيمان راسخ في قوله: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ﴾ [آل عمران: ٨٦]، كما يخبر بعدم قبول توبتهم في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٠]، أو يحذر المؤمنين من شدة عداء أهل الكتاب للمؤمنين حتى إنهم يردونهم كفارًا بعد إيمانهم الراسخ كما في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٠]، أو يلومهم ويوبخهم على التفريط فيه والارتداد عنه إلى الكفر بعد إيمان راسخ، كما في قوله تعالى:

﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، كما يرفض قبول عذرهم لعدم عملهم بمقتضى إيمانهم الراسخ كما في قوله: ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٦]، ويخبر عن علمه جلَّ وعلا عن الإيمان الراسخ المتحقق في قلوب أصحابه، فيقول جلَّ شأنه: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُمْۚ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍۚ﴾ [النساء: ٢٥]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّۖ﴾ [الممتحنة: ١٠]، بإضافة الإيمان إلى الفاعل صريحًا؛ لأنه إيمان واقع حاصل، ويرتب النعيم على الإيمان المحقق الثابت، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْۖ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [يونس: ٩]، فكل ما ورد فيه التعبير بالمصدر الصريح لا يصلح فيه المؤول، إنه الإحكام في اختيار اللفظ على قدر المعنى، والإعجاز في التناسب بين الشكل والمضمون.

ومن التعبير بالمصدر المؤول قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْۚ﴾ [النساء: ١٠١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقوله: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْۚ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [يونس: ٨٣]، التعبير بالمصدر المؤول عن الفتنة

في كل هذه السياقات أفاد احتمالية وقوع الفتنة دون القطع بها؛ لذا كان التعبير به هو الأليق بها.

ومما يؤكد أن الفتنة أمر محتمل في الآية الأولى التعبير بـ (إِنْ) التي تفيد التقليل ﴿إِنۡ خِفۡتُمۡ﴾ فالخوف من حدوث الفتنة أمر محتمل، وتناغم معها التعبير بالمصدر المؤول ﴿أَن يَفۡتِنَكُمُ﴾، ومما استدعاه احتمالية وقوع الفتنة دون القطع بها أن الله لم يجعل قصر الصلاة واجبًا، وإنما جعله رخصة؛ لذا عبر بالمصدر المؤول ﴿أَن تَقۡصُرُواْ﴾ دون المصدر الصريح (قصر)، مع لفظ لا يعطي القصر حكم الوجوب، وإنما أدخله في باب الرخصة؛ وذلك قوله تعالى: ﴿فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ﴾ دون فرض، ولو كانت الفتنة أمرًا محققًا لجعل قصر الصلاة واجبًا، فتأمل كيف تناغمت الصيغ والتراكيب في الآية.

والآية الثانية: ﴿وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ﴾ حديث مع رسول الله ﷺ المولى يأمره بأن يحكم بما أنزل الله، ويحذره من أن يفتنه اليهود عن الحكم بما أنزل الله، وفتنتهم رسول الله ﷺ أمر ليس مقطوعًا به، ولا محققًا؛ لعظيم استمساكه ﷺ بما أنزل الله، وإنما يحذره المولى من أمر يحتمل.

والآية الثالثة: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٞ مِّن قَوۡمِهِۦ عَلَىٰ خَوۡفٖ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ أَن يَفۡتِنَهُمۡۚ﴾ حديث عن الفئة المؤمنة التي آمنت مع نبي الله موسى . عليه السلام . وفتنة أهل الإيمان بعد أن هداهم الله إليه أمر ليس مقطوعًا به، وإنما هو أمر محتمل.

فإذا كانت الفتنة أمر محققًا مقطوعًا به كان طريق التعبير هو المصدر الصريح، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۚ﴾ [المائدة: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ

مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ﴾ [الأنفال: ٢٥]، أفاد المصدر الصريح تحقق وقوع الفتنة بدليل قوله بعدها في الآية الأولى: ﴿فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗا﴾ هي واقعة لا يملك أحد من دون الله ردها، وقوله بعدها في الآية الثانية: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ﴾ هي واقعة تصيب الذين ظلموا، ويأمرنا المولى باجتنابهم حتى لا تصيبنا معهم.

ومن التعبير بالمصدر الصريح عن الفتنة فيما يتحقق قطعًا قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾ [الأنفال: ٣٩]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٍۚ إِلَّا تَفۡعَلُوهُ تَكُن فِتۡنَةٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَفَسَادٞ كَبِيرٞ﴾ [الأنفال: ٧٣]، وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ﴾ [الحج: ١١]، وقوله: ﴿لِّيَجۡعَلَ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ [الحج: ٥٣]، وقوله: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [النور: ٦٣]، وقوله: ﴿وَجَعَلۡنَا بَعۡضَكُمۡ لِبَعۡضٖ فِتۡنَةً أَتَصۡبِرُونَۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرٗا﴾ [الفرقان: ٢٠]، وقوله: ﴿أَذَٰلِكَ خَيۡرٞ نُّزُلًا أَمۡ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ ٦٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهَا فِتۡنَةٗ لِّلظَّٰلِمِينَ﴾ [الصافات: ٦٢ – ٦٣]، وقوله: ﴿إِنَّا مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ فِتۡنَةٗ لَّهُمۡ فَٱرۡتَقِبۡهُمۡ وَٱصۡطَبِرۡ﴾ [القمر: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلۡنَآ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةٗۙ وَمَا جَعَلۡنَا عِدَّتَهُمۡ إِلَّا فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [المدثر: ٣١]. غني عن البيان أن الفتنة في كل هذه السياقات أمر محقق مقطوع به؛ لذا عبر عنها بالمصدر الصريح.

قولـــــه تعـــــالى: ﴿وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةٗ لَّكَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]. التعبير بالمصدر المؤول (أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا) أفاد احتمالية وقوع الحدث وهو طلب نكاحها والرغبة فيه دون وجوبه، وتناغمت دلالة التعبير بالمصدر المؤول مع (إن) الشرطية التي تفيد تقليل وقوع الحدث ﴿إِنۡ أَرَادَ﴾ دون (إذا) التي تفيد تحقق الوقوع، وجاء بالشرط ﴿إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا﴾ عقب الشرط الأول ﴿إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ حتى لا يجب عليه ﷺ نكاحها بمجرد هبتها نفسها له، كما كان في الجاهلية، بل لا بد من قبوله ﷺ وإرادته ذلك، يقول الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى الشرط الثاني مع الأوّل؟ قلت: هو تقييد له شرط في الإحلال هبتها نفسها، وفي الهبة: إرادة استنكاح رسول الله ﷺ كأنه قال: أحللناها لك إن وهبت لك نفسها وأنت تريد أن تستنكحها؛ لأنّ إرادته هي قبول الهبة وما به تتم"(١).

ومثله قوله: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمۡ أَن تُؤۡذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزۡوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦٓ أَبَدًاۚ إِنَّ ذَٰلِكُمۡ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٣] عبر بالمصدر المؤول ﴿أَن تَنكِحُوٓاْ﴾ للدلالة على تعليق الحكم بما يستقبل من الزمان، يؤيد ذلك قوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦٓ﴾؛ أي من بعد فراقه ﷺ.

وعبر عن (النكاح) بالمصدر الصريح ﴿نِكَاحًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلۡيَسۡتَعۡفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغۡنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ﴾ [النور: ٣٣]، وقوله: ﴿وَٱلۡقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرۡجُونَ نِكَاحًا﴾ [النور: ٦٠]؛ ليفيد القطع بعدم

(١) الكشاف، ٣/ ٥٥٠.

قدرتهن على النكاح في الأولى، وعدم رغبتهن في النكاح مطلقًا في الثانية، يقول البقاعي: "لعدم رغبتهن فيه، أو لوصولهن إلى حد لا يرغب فيه معهن"(١).

وعبر عن (النصح) بالمصدرين في آية واحدة في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۖ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤]، التعبير بالمصدر الصريح ﴿نُصْحِيٓ﴾ أفاد القطع بعدم انتفاعهم بنصحه . عليه السلام . مهما كانت قوة حجته، وبلاغة بيانه إن لم يرد الله ذلك، قال رشيد رضا: "وَالْمَعْنَى: إِنَّ نُصْحِي لَكُمْ لَا يَنْفَعُكُمْ بِمُجَرَّدِ إِرَادَتِي لَهُ فِيمَا أَدْعُوكُمْ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ نَفْعُهُ عَلَى إِرَادَةِ اللهِ – تَعَالَى"(٢)، وعبر بالمصدر المؤول ﴿أَنْ أَنصَحَ﴾ دون (نصحكم) ليتلاءم مع المصدر الصريح قبله؛ للإشعار بعزمه على تجدد وقوع ذلك منه . عليه السلام . كما يدل عليه الفعل المضارع، وإن كرهوا ذلك منه، ولم ينتفعوا به؛ لأنه واجبه الذي كلفه الله به، يقول عبد الكريم: "قوله: ﴿إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾ مع أنه ينصح لهم فعلًا، إشارة إلى أنه لو أراد معاودة النصح، ومراجعتهم في موقفهم، بعد أن قطعوا عليه الطريق بقولهم: ﴿قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا﴾ [هود: ٣٢] إنه إن أراد أن يجدّد النصح ويعاوده، فلن ينفعهم ذلك، إن كان الله قد أراد لهم الضلال، وكتب عليهم الكفر"(٣).

(١) نظم الدرر، ١٣/ ٤١٣.
(٢) المنار، ١٢/ ٥٩.
(٣) التفسير القرآني للقرآن، ٦/ ١١٣٧.

المطلب السادس

المصدر الصريح والمؤول لا يقوم أحدهما مقام الآخر

مما سبق من مباحث نستبين أن هناك مقامات لا يصلح فيها المصدر الصريح، وإنما يقوم فيها المصدر المؤول، ومقامات يقوم فيها الصريح ولا يصلح فيها المؤول؛ وذلك لأمر خارج عن التركيب اللغوي إلى توافق التركيب مع السياق، فقد يصح الكلام نحويًّا، لكنه لا يصح دلالة فتفسد بلاغته، وتنزل قيمته، فالسياق هو الحكم على قبول الكلام ورفضه.

المصدر الصريح لا يقوم مقام المصدر المؤول:

من ذلك قوله تعالى تعبيرًا بالمصدر المؤول: ﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُۥ مَعَكُمْ حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦] فالمصدر المنسبك من (أَنْ) مع الفعل تأويلُهُ: إلا مُحَاطًا بكم، ولا يمكن أن يقوم المصدر الصريح مقام المؤول؛ لأن المصدر الصريح يجعل الإحاطة أمرًا متوقعًا مجزومًا به، فكأنه أعطاهم عذرًا مسبقًا لعدم الإتيان به وهو تحقق الإحاطة بهم، وهذا خلاف مقصود نبي الله يعقوب . عليه السلام . أما المؤول فإنه يعطي احتمالية وقوع ذلك دون أن تكون لهم قدرة لدفعه؛ بأن يصيروا مغلوبين عاجزين لا طاقة لهم على الإتيان به، أو هالكين، كما يقول الطبري: "﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾ يقول: إلا أن يُحيط بجميعكم ما لا تقدرون معه على أن تأتوني به"(١)؛ "معناه: لا تمتنعون من الإتيان به إلا للإحاطة بكم؛ أي: لا تمتنعون منه لعلة من العلل إلا لعلة واحدة: وهي أن يحاط بكم"(٢)، وهو أمر يحتمل كما أعطى التعبير عنه بالمصدر المؤول، وتأمل دقة اختيار اللفظ القرآني ﴿يُحَاطَ﴾ الذي يشعر بسقوط حيلتهم في دفع ما نزل بهم، يقول ابن عطية: "وقوله: ﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾ لفظ عام لجميع وجوه

(١) جامع البيان في تأويل القرآن، ١٦/ ١٦٣.
(٢) الكشاف، ٢/ ٤٨٧.

الغلبة والقسر، والمعنى: تعمكم الغلبة من جميع الجهات حتى لا تكون لكم حيلة ولا وجه تخلص. وقال مجاهد: المعنى: إلا أن تهلكوا جميعًا. وقال قتادة: إلا ألا تطيقوا ذلك"(١)، فاختيار المصدر المؤول، واختيار لفظ (الإحاطة)، كل ذلك يعطي زيادة في التوثيق، كما يقول البقاعي(٢).

قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ [يوسف: ٣٥]، عبر بالمصدر المؤول ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ دون بدا لهم سجنه؛ لأن المصدر المؤول أتاح دخول التوكيد القسمي، والتوكيد بالنون على الفعل، وهذا يكشف لنا أن أمر سجن يوسف قد بدا لهم بداءً مؤكدًا لا بديل له، ولو وُضِع الاسم بدل الفعل لفاتت هذه الاعتبارات(٣).

والمصدر الصريح لا يقوم مقام المؤول في قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيۡطَٰنُ بَيۡنِي وَبَيۡنَ إِخۡوَتِيٓۚ﴾ [يوسف: ١٠٠] إن وضع المصدر الصريح (من بعد نَزْغِ الشيطان) موضع المؤول يعطي دلالة على أن النزغ مستمر ثابت، ما زالت آثاره ترسب في نفس نبي الله يوسف . عليه السلام . وهذا يتنافى مع قوله لهم: ﴿قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٩٢]؛ لذا لجأ إلى التعبير بالمصدر المؤول لينص على الزمن الماضي الذي تم فيه النزغ، وقد فات، ولم يبق من آثاره في نفسه شيء، وتأمل تناغم لفظ ﴿بَعۡدِ﴾ التي تدل على فائت، مع التعبير بالمصدر المؤول المنسبك من حرف مصدري وفعل ماضٍ مما اقتضى تآلفهما في الدلالة على أن ذلك شيء قد انقضى أثره، مما استوجب شكر الله على هذه النعمة، فليس المقام مقام لوم وعتاب حتى يعبر

(١) المحرر الوجيز، ٣/ ٢٦١.
(٢) ينظر: نظم الدرر، ١٠/ ١٥٥.
(٣) ينظر: خصائص التعبير القرآني، ٢/ ٢٩٥، ٢٩٦.

بالمصدر الصريح، وإنما المقام مقام عفو وامتنان لله على ما أنعم، فاقتضى التعبير الإتيان بالمصدر المؤول حتى ينص على أنه فائت لا أثر له، يقول الطاهر بن عاشور: "فَكَلِمَةُ ﴿بَعْدِ﴾ اقْتَضَتْ أَنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ انْقَضَى أَثَرُهُ. وَقَدْ أَلَمَّ بِهِ إِجْمَالًا اقْتِصَارًا عَلَى شُكْرِ النِّعْمَةِ وَإِعْرَاضًا عَنِ التَّذْكِيرِ بِتِلْكَ الْحَوَادِثِ الْمُكَدِّرَةِ لِلصِّلَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِخْوَتِهِ فَمَرَّ بِهَا مَرَّ الْكِرَامِ وَبَاعَدَهَا عَنْهُمْ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ؛ إِذْ نَاطَهَا بِنَزْغِ الشَّيْطَانِ"(١).

أما التعبير بالمصدر الصريح في قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، وقوله: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦]، فيرشد المولى إلى وسيلة دفع الشيطان عند تحقق نزغه، يقول البقاعي: "شرع لأمته ما يعصمهم منه عند نزغه"(٢).

لقد سبق الوقوف مع حديث رسول الله ﷺ: "الإسلام أن تشهد...الإيمان أن تؤمن...الإحسان أن تعبد) لو وضعنا المصادر الصريحة: (الإسلام شهادة...الإيمان الإيمان بالله...الإحسان عبادة الله) لنبا به السياق، وتغير الدلالات الشرعية لهذه المفاهيم، واقتصر المراد من الإسلام على النطق بالشهادة مرة، وإقامة الصلاة مرة.

ومن أسرار التعبير بالمصدر المؤول الذي لا يقوم بها المصدر الصريح ما تجده في قول الله تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦] إن مناط التقريع واللوم هنا يحمله المصدر المؤول ﴿مَا تَبَيَّنَ﴾، ولا يؤديه المصدر الصريح (بعد تبينه)؛ إذ إن (ما) المصدرية أعطتنا معنى تفصيل تبيينه، وظهوره

(١) التحرير والتنوير، ١٣/ ٥٧.
(٢) نظم الدرر، ٨/ ٢٠٤.

ظهورًا عظيمًا، ووضوحه وضوحًا قاطعًا لا لبس فيه، لا حاجة معه إلى برهان، ولا فوقه مزيد بيان، يقول محمد رشيد رضا: "وَلَكِنَّ الْحَقَّ تَبَيَّنَ بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ لِلْجِدَالِ فِيهِ وَجْهٌ مَا... فَلَمْ يَبْقَ لِجِدَالِهِمْ وَجْهٌ إِلَّا الْجُبْنُ وَالْخَوْفُ مِنَ الْقِتَالِ"(١)، فما المصدرية جعلت الجدال مذمومًا لا ينبغي أن يكون منهم لوضوح الأمر وبيانه، وقد تكون للجدال مندوحة إذا اشتبه الأمر، أما وقد وضح وبان فلا يكون لهم ذلك، وإنما كان يجب عليهم التسليم والانقياد له ﷺ، والفعل (تَبَيَّنَ) أعطانا قطعًا تحقق تبيينه.

ومثله في مقام اللوم على اليهود وتقريعهم لإرادتهم رد المؤمنين إلى الكفر، يأتي التعبير بالمصدر المؤول، للإشارة إلى شدة تفصيل البيان، وظهوره ظهورًا قاطعًا؛ لذا يرتب . سبحانه . عليه شديد العقاب، قال تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩]، إن المصدر المؤول هنا ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ أفاد عظيم مبلغ حسدهم؛ إذ كانوا يتمنون لكم الارتداد إلى الكفر بعد الظهور التام لهم أنكم على الحق، فكيف حالهم قبل طلب الحق؟! ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ بيانًا شافيًا، ولم يقل: تبين لهم أنه الحق، ما كان غائمًا قبل أن يتبين، وهم يطلبون منه الحق، بل هو الحق، ولكنهم كانوا يشككون فيه، ثم تبين لهم تمامًا أنه هو الحق، ووقفوا عليه بأنفسهم، ومما يعاظم ذلك قبل التعبير بالمصدر المؤول هنا التعبير بالمصدر المؤول المنسبك من (لو) المصدرية والفعل في ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم﴾ دون: ودوا ردكم؛ ليخلع الحرف المصدري على المعنى من دلالته وهو استحالة الأمر إلا أنهم يحاولون ذلك بدلالة المضارع ﴿يَرُدُّونَكُم﴾، وكذلك إسناد الفعل (يرد) إلى ضميرهم مما يشير إلى خبث طويتهم، وشدة مكرهم ودهائهم، فهم من يزينون الغواية، ويأخذون بأيديكم إليها

(١) المنار، ٤٩٩/٩.

﴿يَرُدُّونَكُم﴾ جميعًا لا فرادى، ومع شدة استعصاء ذلك عليهم لبعده ﴿مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ﴾ الراسخ، إلا أنهم لشدة حسدهم يحاولون، وفي ذلك ما فيه من إظهار شناعة ما أرادوه، ﴿كُفَّارًا﴾ مثلهم تمامًا في العراقة في الكفر، والحامل على ذلك الحسد، فهم لا يودون ذلك لنفع لكم أو لهم، أو لضر يعود عليهم، وإنما ﴿حَسَدٗا﴾ لزوال النعمة عنكم فحسب، ووداتهم هذه ﴿مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ متأصلة متجذرة فيهم، قرارها المكين، وموطنها الأصيل عندهم من شدة غلهم، لم يؤمرا بها في كتاب، أو جاءتهم في تعاليم نبي؛ لذا قال المولى قبلها: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلۡكُفۡرَ﴾ [البقرة: ١٠٨] الموهوم الباطل ﴿بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ المحقق الحق، ﴿فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ عن طريق الحق، كما ضل اليهود عنه.

إن المصدر المؤول هو الذي يتعانق مع هذا السياق، ولو حاولت إحلال الصريح محله فقلت: من بعد تبين الحق، لنبا به السياق وجفا، وكنت كمن يحاول محالًا.

ومثله في مقام ذمٍّ من يشاقق الرسول، ويتبع سبيل غير سبيل المؤمنين، بعد ما بيّن المولى . سبحانه . الحق قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥]، أفاد المصدر المؤول تمام ظهور الحق بالأدلة القاطعة، وقد تناسقت دلالته مع سياق يتوعد هؤلاء الذين شاقوا الرسول بعد ما بان لهم وجه الحق في رسالته، كما تناسقت دلالته مع التعبير بلفظ ﴿ٱلرَّسُولَ﴾ الذي يشعر بكمال قبحهم، وشدة جرأتهم؛ إذ خالفوه مع أنه رسول برسالة، وكان يجب اتباعه لسمو ما يدعوهم إليه، وتناسق من أجل كل ذلك شديد العذاب، وأليمه، وسوء المستقر ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾.

والتعبير بالمصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]، ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ﴾ دون الصريح (من بعد تبين) يفيد المبالغة في نفي استغفار النبي ﷺ والمؤمنين للمشركين لأي سبب من الأسباب، بعد أن تبين لهم بيانًا لا لبس فيه أنهم أصحاب الجحيم، فالمصدر المؤول هنا قام مقام العلة التي أوجبت نفي الاستغفار لهم، وصاعد المولى نفي استغفار النبي لهم بالتعبير بـ ﴿لِلۡمُشۡرِكِينَ﴾؛ أي الراسخين في الشرك المصرين عليه، ﴿وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ﴾ تقتضي قرابتهم محبتهم، والعطف عليهم، مما يوجب للمستغفرين عذرًا في فعل ذلك، فضلًا عن الأبعد الذي يقطع عذر المستغفر في استغفاره له، فكيف مع كل ذلك علمهم ﴿أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾ ملازموها، فلا فكاك لهم منها، ولا خلاص ولا نجاة.

وتأمل التعبير بالمصدر المؤول في نعي القرآن على هؤلاء الذين ارتدوا على أدبارهم حمقهم، وشدة جهالتهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَٰرِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡهُدَى ٱلشَّيۡطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمۡ وَأَمۡلَىٰ لَهُمۡ﴾ [محمد: ٢٥]، تأمل تصويره بالغ حمقهم لارتدادهم بعد ما تبين لهم الهدى بيانًا ظاهرًا لا لبس فيه، وكيف أفادت (ما) المصدرية بما فيها من إبهام إبهامَ مقدار ما تبين لهم من الهدى حتى صار جليًّا لهم، ولكنهم لانتكاس فطرتهم أبوا اتباع الهدى، إن التعبير بالمصدر المؤول بين شدة ما هم عليه من ضلال، وتعامٍ عن الحق، إنهم يحاربون الفطرة السليمة ﴿ٱرۡتَدُّواْ﴾، ويقلبون الأمور وجهًا على ظهر ﴿عَلَىٰٓ أَدۡبَٰرِهِم﴾، ولا تنفعهم وضوح الدلائل مهما بلغ شأنها في الظهور، وطال عهدهم ببيانه، بحيث لم يعد ذلك خافيًا على أحد ﴿مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ﴾، ومهما كان مقدارها في باب الهدى والرشاد، حتى لو كانت الهدى بجنسها ﴿ٱلۡهُدَى﴾، فلن يجدي معهم

وعظ، ولا ينفع بعد ذلك إرشاد؛ لأن إمامهم وقائدهم ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾، وعمله فيهم هو الغواية والتزيين والضلال ﴿سَوَّلَ لَهُمۡ وَأَمۡلَىٰ لَهُمۡ﴾.

وقال جلَّ شأنه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَشَآقُّواْ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡهُدَىٰ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗا وَسَيُحۡبِطُ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ [محمد: ٣٢]، تأمل عظيم جنايتهم ﴿كَفَرُواْ﴾، ولم يقفوا بأنفسهم عند الكفر حتى أرادوا أخذ غيرهم إليه، منعوا أنفسهم عن سبيل الله، وأرادوا منع غيرهم ﴿وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وزادوا على ذلك أن شاقوا الرسول المرسل ﴿وَشَآقُّواْ ٱلرَّسُولَ﴾ كل هذه الجنايات لا عن جهل، ولكنها ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡهُدَىٰ﴾ من بعد ما تبين لهم ما تبين من الهدى مما لا تحيط به العبارة، وتحقق وقوع ذلك يقينًا بلا شبهة، وعالجوا ذلك زمنًا، ثم يخبر المولى أنهم بكل هذا الكفر والمكر ﴿لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗا﴾ وأن جناية أعمالهم عليهم لا لهم ﴿وَسَيُحۡبِطُ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾.

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]. يقول الزمخشري: "﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ﴾ ولخصناه لِلنَّاسِ فِي الْكِتابِ في التوراة، لم ندع فيه موضع إشكال ولا اشتباه على أحد منهم، فعمدوا إلى ذلك المبين الملخص فكتموه ولبسوا على الناس"(١)، كل ما قاله الزمخشري مستفاد من التعبير بالمصدر المؤول، وإن لم يصرح بذلك، إن جريمة كتمانهم للبينات تعاظمت بكونها ﴿ٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾ الواضحات، الذي لا يجد واحد مجرد عن الهوى صعوبة في فهمها وإدراكها، ﴿وَٱلۡهُدَىٰ﴾ التي تقود صاحبها إلى الخير والرشاد، وبتحقيق بيانها بما

(١) الكشاف، ١/ ٢٠٩.

يفهم من (ما) المصدرية، ومضي الفعل، وتضعيفه، وكون بيانها من الله، يقول أبو السعود: "وتبيينه لهم تلخيصُه وإيضاحُه؛ بحيث يتلقاه كلُّ أحد منهُم منْ غيرِ أنْ يكون له فيه شُبهةٌ وهذا عنوانٌ مغايرٌ لكونه بينًا في نفسه، (وَهُدَى) مؤكد لقبح الكتم"(١)، وهذا البينات التي فصلها المولى ووضحها وصلت إلى مرتبة من الوضوح والظهور يفهمها عموم الناس، فقال: ﴿لِلنَّاسِ﴾، واللام في ﴿لِلنَّاسِ﴾ تعليلية؛ أي لأجل الناس فهو حقهم، ولكنهم سلبوهم هذا الحق، فهي تشير إلى اعتدائهم على حقوق إخوانهم، وحرمانهم من حقوقهم، فظلموهم وأضلوهم؛ فمن كل تركيب وترتيب ولفظة وحرف في الآية بدا جرمهم شديدًا؛ لذا كان عقابهم شديدًا، وتقريعهم ألذع ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾.

إن المصدر المؤول المنسبك من (ما) المصدرية والفعل الماضي (تبين، بيناه) في الآيات السابقة يشير إلى شدة جناية هؤلاء وعظيم جرمهم، حتى صار فعلهم بدلالة المصدر المؤول في أحط الدركات، وفي أقصى غايات التبجح والعناد والكفر؛ إذ لم يكن لهم حجة في إتيان ما ارتكبوه؛ فالحق مفصل ومبين لا شبهة تتعلق به، حتى يكون لهم وجه فيما فعلوا؛ لذا عاقبهم الله بما قرره عقوبة لإبليس، وهي: الطرد من رحمته، والحرمان من الخير. إن المصدر الصريح لا يغني هنا غناء المؤول بما يحمله من دلالات في الحرف المصدري، والفعل الماضي.

ومن التعبير بالمصدر المؤول قوله تعالى: ﴿وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ﴾ [القصص: ٧٧]، عبر بالمصدر المؤول بقوله: ﴿كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ﴾ دون الصريح: كإحسان الله إليك، وسر ذلك المبالغة في تعظيم مقدار ما أحسن الله به إليه،

(١) إرشاد العقل السليم، ١٨٢/١.

مما لا يمكن لعقل حصره وعده، إنه إحسان قديم قدم الفعل الماضي، عظيم مبهم إبهام (ما) المصدرية، والمصدر الصريح لا يحوي هاتين الدلالتين.

المصدر المؤول لا يقوم مقام الصريح:

ومنه قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] التعبير بالمصدر الصريح ﴿ٱلرَّفَثُ﴾ ركز على الحدث، لا من رافث معين، ولا على معين، فالمراد من التعبير هو الحدث فحسب، دون حاجة إلى فاعل أو مفعول في مقام التلميح حتى لا يخدش حياء المجتمع؛ فالرفث: "(الرَّفَثُ هُوَ الإِفْصَاحُ عَمَّا تُحِبُّ أَنْ يُكْنَى بِهِ عَنْ ذِكْرِ النِّكَاحِ؛ وَأَصْلُهُ: الْفُحْشُ وَالْقَوْلُ الْقَبِيْحُ). وقال الزجَّاجُ: (الرَّفَثُ كُلُّ كَلِمَةٍ جَامِعَةٍ لِكُلِّ مَا يُرِيْدُهُ الرِّجَالُ مِنَ النِّسَاءِ)"[(١)]؛ لذا كانت الكناية عن الجماع بالرفث بجانب التعبير بالمصدر الصريح؛ تجنبًا للتصريح، ولو جاء التعبير بالمصدر المؤول (أن ترفثوا) بتاء الخطاب للمخاطبين بالقرآن آنذاك لكان خدشًا لهم.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥] عبر بالمصدر الصريح ﴿بِإِلْحَادٍۭ﴾ دون المصدر المؤول (بأن يلحد) حتى لا يعطي الحدث معنى محاولة الفعل، وللإشعار بأن مجرد الإرادة بالإلحاد دون أن يتحول الحدث إلى محاولة بفعله يعذب به، وليس المعنى على ما قال به الزمخشري: "ومن يرد أن يلحد فيه ظالمًا"[(٢)] بجعل المعنى على التعبير بالمصدر المؤول؛ لأن المصدر الصريح هو الأصل فلا يؤول بالمؤول، وإنما الوعيد على مجرد الإرادة، قال نعمة الله بن محمود

(١) تفسير الطبراني، ١/ ١٧٣.
(٢) الكشاف، ٣/ ١٥١.

النخجواني: "﴿بِإِلْحَادٍ﴾ ميل مقرون (بِظُلْمٍ) يعنى عن قصد وتعمد لا عن سهو وجهل ﴿نُذِقْهُ﴾ بمجرد قصده وان لم يأته من الفعل والصدود ﴿مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ مؤلم فجيع"(١)، ومثله قال به الألوسي: "والظاهر أن الوعيد على إرادة ذلك مطلقًا، فيفيد أن من أراد سيئة في مكة ولم يعملها يحاسب على مجرد الإرادة، وهو قول ابن مسعود وعكرمة وأبي الحجاج"(٢).

أما الشهاب الخفاجي فجعل المراد الإرادة المقرونة بالفعل، أو التصميم عليها، وعبر عن ذلك بالإرادة ليضاعف الوعيد على ما فوقها من إتيان الفعل، فيقول: "والوعيد على الإرادة المقارنة للفعل لا على مجرّد الإرادة، لكن في التعبير بها إشارة إلى مضاعفة السيئات فيه، والإرادة المصممة مما يؤاخذ عليها أيضًا"(٣).

وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص: ٨٣] عبر بالمصدر الصريح ﴿عُلُوًّا﴾ دون (أن يعلو) فيه تمديح للمتقين الذين وعدهم بحسن العاقبة بعظيم تواضعهم، وخفضهم الجناح للمؤمنين، حتى أن إرادة العلو لا ترد بخواطرهم فضلًا أن يتحول ذلك إلى فعل، يقول الزمخشري: "لم يعلق الموعد بترك العلو والفساد، ولكن بترك إرادتهما وميل القلوب إليهما"(٤)، ونكر ﴿عُلُوًّا﴾ في سياق النفي فأفاد عموم النفي لكل جنس العلو.

تأمل ما مضى من التعبير بالمصدر الصريح مع فعل الإرادة، وقارن بينه وبين التعبير بالمصدر المؤول مع الفعل ذاته في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ

(١) الفواتح الإلهية، ١/ ٥٥١.
(٢) روح المعاني، ٩/ ١٣٤.
(٣) حاشية الشهاب، ٦/ ٢٩١.
(٤) الكشاف، ٣/ ٤٣٥.

لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]، وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، وقوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ [المائدة: ٩١]، وغير ذلك من الآيات تجد أن الحدث تحول بالمصدر المؤول من مجرد إرادة الحدث إلى محاولة للقيام به، هذه المحاولة نتجت من تحويل الحدث من مصدر إلى فعل.

وقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١١١]، عبر بالمصدر الصريح؛ لأن بيعهم حدث واحد لا تعدد فيه، وكل لا يتجزأ، إن الحدث الواحد الذي لا أجزاء فيه يعبر عنه بالمصدر الصدر الصريح، أما يقع تحته أجزاء، ويقبل الانقسام فيعبر عنه بالمصدر المؤول، ومما يؤكد على أن المراد من التعبير بالمصدر الصريح في قوله: ﴿بِبَيْعِكُمُ﴾ النص على حدث معين، قوله بعده: ﴿ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ﴾، يقول السمين الحلبي: "وقوله: ﴿ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ﴾ توكيدٌ كقوله: ﴿ٱلَّذِى بَنَوْاْ﴾ [التوبة: ١١٠] لينصَّ لهم على هذا البيعِ بعينه"(١).

قال تعالى: ﴿وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٢٠]، وقوله: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]، وقوله: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: ٩٩]، وقوله: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠]، وقوله: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا

(١) الدر المصون، ٦/ ١٢٩.

ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، وقوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النحل: ٨٢]، وقوله: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]، وقوله: ﴿وَإِن تُكَذِّبُواْ فَقَدۡ كَذَّبَ أُمَمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡۖ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [العنكبوت: ١٨]، وقوله: ﴿قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ١٦ وَمَا عَلَيۡنَآ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [يس: ١٦ – ١٧]، وقوله: ﴿فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظًاۖ إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾ [الشورى: ٤٨]، وقوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢]، عبر عن (الْبَلَاغ) بالمصدر الصريح ليشمل الحدث بكل عوارضه دون أن ينتفي عنه شيء من هذه العوارض، فإنما عليك البلاغ بكل واجباته، وشروطه، بما فيه من وجوب التبليغ، وتبليغ ما أنزل الله إليك دون زيادة، تامًّا بعدم كتمان شيء منه، ثم بأن يكون التبليغ مستوفيًا شروطه من: أن يكون بالتي هي أحسن، وبالحكمة، والموعظة الحسنة، وحسن البيان، والأمانة، والإخلاص في النصح، والحرص على الهداية، مع يقين بأن مهمته تنتهي عند البلاغ دون الهداية، فأمرها إلى الله، يقول الطاهر ابن عاشور: "وَلَا تَظُنَّنَّ أَنَّ عَدَمَ اهْتِدَائِهِمْ، وَخَيْبَتَكَ فِي تَحْصِيلِ إِسْلَامِهِمْ، كَانَ لِتَقْصِيرٍ مِنْكَ إِذْ لَمْ تُبْعَثْ إِلَّا لِلتَّبْلِيغِ، لَا لِتَحْصِيلِ اهْتِدَاءِ الْمُبَلَّغِ إِلَيْهِمْ"[1]، فمهمته البلاغ دون إلجائهم إلى الإيمان، أو تحويل قلوبهم إلى الإسلام، أو يكون حفيظًا عليهم، كما أنه لا ينفعه إيمانهم، ولا يضره توليهم، ولا علاقة له بعذابهم عاينه أم لم يعاينه، فكل هذه الأمور شملها التعبير بالمصدر الصريح؛ ولذا وصفه بـ (الْمُبِيْن) . الموضح الصريح . في أغلب المواضع، ولو عبر بالمصدر المؤول (فإنما عليك أن تبلغ) لكان المراد التبليغ

(١) التحرير والتنوير، ٣/ ٢٠٥.

فحسب دون أن يشمل التعبير كل ما يستلزمه البلاغ من شروط وواجبات، ولامتنع وصفه.

إن التعبير بالمصدر الصريح أفاد أن الحديث ينصب على التركيز على الحدث وهو التبليغ، وهو المطلوب في السياق، ولو عبر بالمؤول (أن تبلغ) لفات التركيز على جانب الحدث، إلى الدلالة على الحدث مع الفاعل، كما أعطى التعبير بالمصدر الصريح إلزامه ﷺ بالبلاغ وجوبًا، ولو عبر بالمصدر المؤول لكان أمر التبليغ على الجواز دون الوجوب، كما أن التعبير بالمصدر الصريح يشعر بوجوب ذلك على الدوام في عموم الأزمنة، دون تقيد بزمان دون زمان، ولو عبر بالمصدر المؤول (أن بلغت) أو (أن تبلغ) لكان نصًّا على زمان معين يدل عليه الفعل الماضي أو المضارع، فلو عبر بالمصدر المنسبك من (أن) والفعل الماضي لكانت مهمته في البلاغ قد انتهت، وأدى ما عليه، ولو عبر بالمضارع لكانت مهمته في البلاغ لما تبدأ بعد، وستبدأ من الآن، وذلك خلاف مهمته ﷺ في التبليغ التي لا تسقط عنه بحال، ولا تتقيد بزمان.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وقوله: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٠] عبر بالمصدر الصريح ﴿دَفْعُ﴾؛ ليبهم الزمن فيشمل الماضي والحاضر والمستقبل؛ إذ إن ذلك القانون الإلهي لا يتعلق بزمن دون زمن، حتى يعبر بالمصدر المؤول (أن يدفع، أو أن دفع).

المطلب السابع

ما أوهم ظاهره اتفاق المعنى مع تغاير المبنى

هناك معاني يعبر عنها بالمصدر الصريح في سياق، ويعبر عنها بالمصدر المؤول في سياق، مما يوهم الظاهر باتفاقهما في المعنى مع اختلاف المبنى، مما حمل حذقة المفسرين والبيانين على تفسير أحدهما بالآخر، من ذلك ما قاله الطبري في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا﴾ [طه: ١١٢]؛ إذ يقول: "فلا يخاف من الله أن يظلمه، فيحمل عليه سيئات غيره، فيعاقبه عليها"[(١)] تفسيرًا للصريح﴿ظُلۡمٗا﴾ بالمؤول: أن يظلمه، وما قاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ﴾ [الحج: ٢٥] بقوله: "ومن يرد أن يلحد فيه ظالمًا"[(٢)]، فسوى بين دلالة المصدرين الصريح والمؤول، حتى فسر الصريح بالمؤول.

وقد جاء حديث القرآن الكريم عن عديد من المعاني غاير بينها في التعبير بالمصدرين في سياقات مختلفة لدلالات مختلفة تدرك بالتأمل، ومن ذلك تعبير القرآن في نفي الظلم عن الله تعالى بالمصدر الصريح ﴿ظُلۡمٗا﴾ في سياق، وبالمصدر المؤول في سياق، مما يوهم لصاحب النظرة العجلى أنه لا فرق في المعنى بين المصدرين، ما دام قد فهم أن المعنى في التعبيرين هو نفي الظلم عن الله، وبالتأمل ندرك عظيم الفرق بين التعبيرين.

ومنه قوله تعالى: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتۡلُوهَا عَلَيۡكَ بِٱلۡحَقِّۗ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿مِثۡلَ دَأۡبِ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ

(١) تفسير الطبري، ١٨/ ٣٧٩.
(٢) الكشاف، ٣/ ١٥١.

وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ ﴾ [غافر: ٣١]، عبر بالمصدر الصريح ﴿ظُلۡمٗا﴾ دون المؤول (أن يظلم)، للإشعار بأنها لا يريد شيئًا من جنس الظلم، فضلًا عن أن تتحول إرادة الظلم إلى ظلم بالفعل، يقول الزمخشري: "حيث جعل المنفي إرادة الظلم؛ لأنّ من كان عن إرادة الظلم بعيدًا، كان عن الظلم أبعد"(١)، فإذا نفى إرادة الحدث نُفي ما هو أعلى من مجرد إرادة الحدث وهو فعل الظلم، فالله ما يريد ظلمًا، فضلًا عن أن يظلمهم، يقول السعدي: "نفى إرادته ظلمهم، فضلًا عن كونه يفعل ذلك"(٢)، وتضافرت قرائن الآية على نفي الظلم بأبلغ الوجوه، منها: التعبير بالمصدر الصريح ﴿ظُلۡمٗا﴾ دون المؤول، وتنكيره في سياق النفي ليفيد انتفاء جنس الظلم، ونفي إرادته دون نفي فعله، والتعبير بالمضارع ﴿يُرِيدُ﴾ الذي يدل على تجدد نفي إرادته ذلك، وإسناد الحكم إلى اسم الجلالة الأعظم ﴿ٱللَّهُ﴾ الذي له مجامع الجلال والكمال، فهو العدل، الذي ينتفي عن ذاته وجوبًا كل نقص، ومنه الظلم، فكيف يظلم من هو العدل ذاته؟! والإتيان بالحكم في جملة اسمية منفية دون الجملة الفعلية على نحو (وما يريد الله ظلمًا للعباد)؛ لإفادة ثبوت انتفاء الحكم ودوامه.

ومما يؤكد نفي إرادة ذلك ويتناغم مع التعبير بالمصدر الصريح، تقديم المسند إليه ﴿ٱللَّهُ﴾ والإخبار عنه بالفعل ﴿يُرِيدُ﴾ مما يزيد في تقوية الحكم، وافتتاح الجملة بحرف النفي (ما)، ليكون النفي أول ما يقرع أذن السامع فيتقرر عنده الحكم.

(١) الكشاف، ٤/ ١٦٥.

(٢) تفسير السعدي، ١/ ١٤٢.

ومثلـه قولـه تعـالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]؛ فلا يخاف أن يعاقب على غير جرم، أو يمنع من ثواب عمل وهو الظلم، أو ينقص من ثوابه، وهو الهضم، وقال أبو مسلم: الظلم: أن ينقص من الثواب، والهضم: أن لا يوفى حقه من الإعظام[١] نفى الله عن المؤمن كلا الأمرين. إن التعبير بالمصدر الصريح ﴿ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ دون (أن يظلم ولا أن يهضم) ينفي لحوق ذلك به تمامًا، ولا يستقيم التعبير بالمصدر المؤول حتى وإن فسره المفسرون به، يقول الطبري: "فلا يخاف من الله أن يظلمه، فيحمل عليه سيئات غيره، فيعاقبه عليها ﴿وَلَا هَضْمًا﴾ يقول: لا يخاف أن يهضمه حسناته، فينقصه ثوابها"[٢]، فتفسير الطبري الصريح بالمؤول رجوع عن الأصل، كما أنه يلغي قيمة التعبير بالمصدر الصريح، ويذهب بدلالاته في السياق، ويضيع الفروق بين الصيغ.

إن كمال الوعد، وتمام النعيم لمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن أن يعده المولى بنفي خوف الظلم والهضم، بنفي لحوق الحدث به من الإساس؛ فلذا عبر بالمصدر الصريح، ولو عبر بالمصدر المؤول، فلا يخاف أن يظلم لحمل التعبير نفي لحوق ظلمٍ به وهضمٍ، وإمكانية لحوقهما به، فلم يجزم بنفي إمكانية لحوقهما به، فكأن لحوقهما به وعدمهما يتعاقبان ويتناوبان، وتأمل كيف رتب الوعد الإلهي بنفي الخوف والظلم على عمل شيء من الصالحات بالفاء ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾؛ للإشارة إلى قبول هذه الأعمال، وتأمل كرم التعبير القرآني، والعطاء الإلهي الذي رتب الوعد بنفي خوف الظلم والهضم على عمل بعض الصالحات

(١) ينظر: مفاتيح الغيب، ٢٢/ ١٠٣.
(٢) تفسير الطبري، ١٨/ ٣٧٩.

لا جميعها، فقال: ﴿مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾؛ أي شيئًا منها على قدر استطاعته، يقول ابن عطية: "وفي قوله: ﴿مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ تيسير في الشرع؛ لأنها (مِنَ) التي للتبعيض"(١)، ولم يقل: ومن يعمل الصالحات، وقيد قبولها بشرط الإيمان ﴿وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾ تحقيقًا للوعد؛ أي يعملها إيمانًا وإخلاصًا وصدقًا ويقينًا وابتغاء وجه الله راغبًا في فضل ربه لا متكلًا على عمله؛ وبذلك أخرج من الوعد من عمل الأعمال الصالحات وهو فاقد شرط الإيمان، فغير المؤمن لا يقبل عمله، ومن عمل فاقدًا شرط الإيمان، كالعمل رياء جعل عمله هباء منثورًا لا قيمة لعمله، أو أثر.

وتأمل كذلك الترقي في النفي من نفي الأعظم وهو الظلم الذي يذهب بالعمل كله فلا يثاب على طاعة، أو يعاقب بغير معصية، إلى نفي الأدنى وهو الهضم وهو نقصان الثواب؛ تأكيدًا للعدل الإلهي في فصل القضاء، حتى لا يقع في وهم أدنى شكٍ في النقص من الحقوق فضلًا عن ضياعها(٢).

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا وَلَا رَهَقٗا﴾ [الجن: ١٣]؛ أي لا يخاف نقصانًا من ثواب عمله، ولا رهقًا ظلمًا ولا مكروهًا، ويفسر الطبري المصدر الصريح بالمؤول، فيقول: "ولا يخاف أن يبخس من عمله شيئًا...أن يظلم من حسناته فينقص منها شيئًا"(٣). فسوى بين المصدرين في التعبير، وهذا لا يكون، فكل صيغة لها دلالاتها التي لا يقوم بها غيرها من الصيغ، وسر التعبير بالمصدر الصريح هو نفي الحدث من أصله، كما يقول البقاعي: "فهو لا يخاف أصلًا ﴿بَخۡسٗا﴾"(٤)، ولو عبر بالمصدر المؤول لنفى إمكان حدوث ذلك دون

(١) المحرر الوجيز، ٤/ ٦٥.
(٢) ينظر: الواو ومواقعها في النظم القرآني، د/ محمد الأمين الخضري، ص ١٥٧.
(٣) تفسير الطبري، ٢٣/ ٦٦٠.
(٤) نظم الدرر، ٢٠/ ٤٨٣.

استحالة حدوثه، والمقام داعٍ إلى تأكيد ما ثبت لمن يؤمن بربه من الجزاء بنفي خوف البخس والرهق تمامًا عنه، أما غير المؤمن كما يقول الألوسي: "فلا نصيب له فضلًا عن الكمال"(١).

وما نطق به التعبير بالمصدر الصريح هو ما عبر عنه الزمخشري في تعليقه على تقدير مبتدأ ورفع الفعل؛ أي: فهو لا يخاف، بقوله: "فإن قلت: أي فائدة: في رفع الفعل وتقدير مبتدأ قبله حتى يقع خبرًا له ووجوب إدخال الفاء، وكان ذلك كله مستغنى عنه بأن يقال. لا يخف؟ قلت: الفائدة فيه أنه إذا فعل ذلك، فكأنه قيل: فهو لا يخاف، فكان دالًّا على تحقيق أنّ المؤمن ناجٍ لا محالة، وأنه هو المختص بذلك دون غيره(٢). وما قال به الزمخشري من الدلالة على تحقيق أن المؤمن ناجٍ لا محالة هو عين ما نطقت به دلالة المصدر الصريح، تناغمت مع دلالة الجملة الاسمية بما تعطيه من دلالة على التحقيق والثبوت، والتي صرح بها الزمخشري، وقد فات الزمخشري الالتفات إلى سر التعبير بالمصدر الصريح، بل فسره بالمؤول؛ إذ يقول: "ويجوز أن يراد: فلا يخاف أن يبخس، بل يجزى الجزاء الأوفى، ولا أن ترهقه ذلة"(٣).

أما التعبير بالمصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَٰهِيمَ وَأَصْحَٰبِ مَدْيَنَ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ ۚ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [التوبة: ٧٠]، وقوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ

(١) روح المعاني، ١٥/ ١٠٠.
(٢) الكشاف، ٤/ ٦٢٨.
(٣) السابق، الصفحة نفسها.

وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، وقوله: ﴿أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ وَأَثَارُواْ ٱلۡأَرۡضَ وَعَمَرُوهَآ أَكۡثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾ [الروم: ٩]، فسره نفي الظلم عن المولى على سبيل التجدد الاستمراري في مقابلة كفرهم وجحودهم، اقتضت المبالغة في نفي الظلم عنه التعبير بالمصدر المؤول ليفيد نفي ذلك عنه . سبحانه . على ما يستقبل من الزمان مهما أحدثوا من كفر وظلم، فسياقات المواطن الثلاثة حديث عن تكذيب الأمم الغابرة لرسلهم، وعن تصوير مصارعهم، مما يقع في وهم واهم أن الله أخذهم أخذ انتقام لشدة جحودهم، وفظيع كفرهم، وتوالي إنكارهم، فكان التعبير بالمصدر المؤول لينفي عن المولى ظلمهم في مقابلة ظلمهم لربهم بالشرك، ولرسله بالتكذيب والإعراض، ولآياته بالإنكار والاستهزاء، فما شاكل تجدد ظلمهم أن يظلمهم . سبحانه . يقول البيضاوي: "﴿فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ﴾؛ أي: لم يك من عادته ما يشابه ظلم الناس كالعقوبة بلا جرم"(١)، فالتعبير بالمصدر المؤول أفاد أن سنته المتجددة فيهم هي العدل "﴿فَمَا كَانَ ٱللَّهُ﴾ المصلح لأحوال عباده ﴿لِيَظۡلِمَهُمۡ﴾؛ أي: لم يكن من سنته . سبحانه . الانحراف عن القسط إلى حيث يؤدي إلى الظلم المتباعد عن ساحة ذاته . سبحانه . بمراحل؛ إذ هو . سبحانه . مستو دائمًا على العدل القويم والصراط المستقيم"(٢).

(١) تفسير البيضاوي، ٣/ ٨٨.
(٢) الفواتح الإلهية، ١/ ٣١١.

وتأمل تركيب الجملة التي تنفي عن الله الظلم بأبلغ أسلوب ﴿فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ﴾ من فعل الكون المنفي المقترن بلام الجحود، والفعل المضارع؛ أي ما صح وما استقام لله أن يظلمهم، للدلالة على استمرار نفي الظلم عنه سبحانه.

وتأمل كذلك إيثار الماضي والمضارع في الجملتين ﴿فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ﴾ ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ للدلالة على استمرار عدله سبحانه فيهم أزلًا، وتجدده فيهم زمنًا بعد زمن، واستمرار ظلمهم لأنفسهم بتعريضها لعقاب الله بكفرهم به، وتكذيب رسله، فالفعل الماضي (كان) أفاد عراقتهم ورسوخ أقدامهم في الظلم منذ أزمنة مضت، والمضارع (يظلمون) يدل على تجدد ذلك وتكرره منهم في الأزمنة الماضية.

ومن أمثلة ما أوهم ظاهره اتفاق المعنى مع تغاير المبنى بالتعبير بالمصدرين الصريح والمؤول في سياقات مختلفة، تعبير القرآن الكريم عن الصلح، مرة بالمصدر الصريح، ومرة بالمصدر المؤول.

قال تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنۡ أَرَادُوٓاْ إِصۡلَٰحٗاۚ وَلَهُنَّ مِثۡلُ ٱلَّذِي عَلَيۡهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقوله: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ شِقَاقَ بَيۡنِهِمَا فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهِۦ وَحَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآۗ﴾ [النساء: ٣٥] عبر بالمصدر الصريح ﴿إِصۡلَٰحٗا﴾ دون المؤول (أن يصلح) لبيان أن ردهن يصبح حق لبعولتهن شرط إرادة الإصلاح؛ أي إن بدت منهم بوادر الإصلاح لما بينهما قبل أن يقوموا به فعليًّا، يقول البيضاوي: "وليس المراد منه شرطية قصد الإصلاح للرجعة، بل التحريض عليه، والمنع من قصد الضرار"[1]،

(١) تفسير البيضاوي، ١/ ١٤١.

وبجانب التعبير بالمصدر الصريح ﴿إِصْلَاحًا﴾ الذي يحرض على الرجوع عبر بمادة ﴿أَحَقُّ﴾ المشتقة من مادة الحق، وصياغتها في أفعل التفضيل للمبالغة في إثبات هذا الحق، وقال الألوسي: "المراد تحريضهم على قصد الإصلاح حيث جعل كأنه منوط به ينتفي بانتفائه"(١).

وللإشارة في الآية الثانية أن التوفيق يمنحه الله للحكمين على نيتهما الصادقة؛ أي على مجرد قصدهما الإصلاح قبل أن يتحركا بالسعي بالصلح، ونكره ﴿إِصْلَاحًا﴾ لقلته، وندرة الساعين المخلصين، ورتب الوعد بالتوفيق على مجرد إرادة الإصلاح دون السعي؛ لأن إخلاص النوايا يجب أن يكون هو الغاية.

وقوله تعالى: ﴿۞ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]. الخيرية معقود على مجرد الحدث لا على تحقق وقوعه، هو عليه أن يتسلط كلام المتكلم على الحدث على السعي بالصلح، دون ضمان وقوعه، فلو عبر بالمؤول على نحو: لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف، أو أن يصلح بين الناس لانعقدت الخيرية على ما تحقق به فعلًا الصلح، ولخرج من الخيرية كل كلام سعى به المرء للصلح، ولم يوفق فيه.

فالنظم القرآني رتب التوفيق على نية الإصلاح قبل التحرك بالعمل، ورتب الأجر العظيم على السعي بالإصلاح دون أن يقيد ذلك بوقوعه.

(١) روح المعاني، ١/ ٥٢٩.

أما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجۡعَلُواْ ٱللَّهَ عُرۡضَةً لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصۡلِحُواْ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، معنى ﴿عُرۡضَةً﴾؛ أي حاجزًا ومانعًا، والمعنى عليه: لا تجعلوا الحلف بالله حاجزًا لكم عن إتيان ما هو بر وتقوى وإصلاح، كان الرجل منهم يحلف بالله على أمر من أمور الخير، ثم يخاف من الحنث في يمينه، فلا يأتي ما هو خير له مما حلف عليه، ويكفر عن يمينه، فيترك البر خوف الحنث، فقال لهم المولى: ﴿وَلَا تَجۡعَلُواْ ٱللَّهَ عُرۡضَةً لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ﴾؛ أي حاجزًا لما حلفتم عليه، ويكون قوله: ﴿أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصۡلِحُواْ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ عطف بيان ﴿لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ﴾؛ أي لا تجعلوا الله عرضة للأمور المحلوف عليها، وهي: ﴿أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصۡلِحُواْ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ﴾(١)، أما عن متعلق اللام في قوله: ﴿لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ﴾، فيقول الزمخشري: "فإن قلت: بم تعلقت اللام في ﴿لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ﴾؟ قلت: بالفعل؛ أي ولا تجعلوا الله لأيمانكم برزخًا وحجازًا. ويجوز أن يتعلق ب: ﴿عُرۡضَةً﴾ لما فيها من معنى الاعتراض، بمعنى لا تجعلوه شيئًا يعترض البر، من اعترضني كذا. ويجوز أن يكون اللام للتعليل، ويتعلق ﴿أَن تَبَرُّواْ﴾ بالفعل أو بالعرضة؛ أي ولا تجعلوا الله لأجل أيمانكم به عرضة لأن تبروا"(٢).

أو يكون معنى ﴿عُرۡضَةً﴾؛ معرضًا للأمر، فيكون المعنى: ولا تجعلوا الله معرضًا لأيمانكم، نهي عن الجراءة على الله بكثرة الحلف به، ويكون قوله: ﴿أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصۡلِحُواْ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ علة للنهي؛ أي أنهاكم عنه إرادة بركم

(١) ينظر: الكشاف، ١/ ٢٦٦، ومفاتيح الغيب، ٦/ ٤٢٥.
(٢) الكشاف، ١/ ٢٦٦، ٢٦٧.

وتقواكم وإصلاحكم بين الناس؛ لأن الحلاف مجترئ على الله، غير معظم له، فلا يكون برًّا متقيًا، ولا يثق به الناس فلا يدخلونه في وساطاتهم وإصلاح ذات بينهم(١).

وسر التعبير بالمصدر المؤول هنا لفظيًّا أنه يجوز معه حذف حرف الجر، ولا يجوز ذلك مع المصدر الصريح، فلا تقول: عجبت ضربك، تريد من ضربك(٢)، وقد قدر الرازي في الآية حرف جر بقوله: "تَقْدِيرُ الْآيَةِ: وَلَا تَجْعَلُوا ذِكْرَ اللهِ مَانِعًا بِسَبَبِ أَيْمَانِكُمْ مِنْ أَنْ تَبَرُّوا، أَوْ فِي أَنْ تَبَرُّوا، فَأُسْقِطَ حَرْفُ الْجَرِّ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ بِسَبَبِ ظُهُورِهِ"(٣). وسره بلاغيًّا أن النهي يتسلط على يمين يتكرر إرادة برٍّ وتقوى وإصلاح تتكرر، فالسياق نهي عن فعل فيما يستقبل من الزمان، وتعليل النهي لما يستقبل يكون بفعل يدل على ما يستقبل، لا بمصدر صريح يخلو من النص على الزمان، فالمعنى كله نهيًا وعلة له معقود على ما يستقبل من الزمان، يقول الشيخ/ أبو زهرة: "والمعنى: لَا تجعلوا الله محاجزًا دون أيمانكم؛ لكي تتمكنوا من ﴿أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصۡلِحُواْ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ "(٤) فبنى كلامه بالنص على ما يستقبل من الزمان.

وقوله: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضٗا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا صُلۡحٗاۚ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞۗ﴾ [النساء: ١٢٨] تعبيرًا بالمصدر المؤول ﴿أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا﴾ وسره أن السياق ليس فيه إلزام بالصلح، وإنما هو أمر يحتمل، لكلا الزوجين أن يقبل، أو أن يرفض، ومعنى الآية: أن المرأة إن

(١) ينظر: السابق، ١/ ٢٦٧، وتفسير البيضاوي، ١/ ١٤٠.
(٢) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ٣/ ١٧٢.
(٣) مفاتيح الغيب، ٦/ ٤٢٥.
(٤) زهرة التفاسير، ٢/ ٧٤٤.

خافت من زوجها نشوزًا بغضًا أو إعراضًا بعلامات تدل على ذلك؛ بأن ترك مجامعتها ومجالستها، أو أساء عشرتها، رغبة عنها، ورغبة في غيرها، هنا يرشد القرآن أنه لا جناح عليه أن يبين لها ذلك، وأن يخبرها بما ينوي فعله من زواجه بغيرها، ولها أن تقبل ذلك، أو أن يسرحها بإحسان؛ لذا عبر بالمصدر المؤول ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا﴾ ليفيد احتمال وقوع ذلك لا القطع به.

ويدل على احتمالية الحدث بجانب التعبير بالمصدر المؤول ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا﴾ التعبير بقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ﴾؛ أي لا حرج، ومثل هذا لا يأتي مع أمر واجب، بل يوهم أنه رخصة لا إثم في تركه، وعدول القرآن عن أن يقول: أن يصلح بينهما تصالحًا أو مصالحة إلى ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ ليفيد أن المأمور به هو أدنى درجات التراضي والصلح، ولبيان أنه صلح قائم على الإحسان والفضل فيه تنازل وتراضي تصفو به القلوب، ويحل به الوئام، لا تصالح قائم على العدل فيه الاستمساك بالحق كله، فيتم الصلح، وتبقى رواسب من خصومته في النفوس، وغيظ أحدهما للآخر بإكراهه على ما لا يرضى، ويزيد على ذلك ترغيبهم فيه ببيان أن فيه خيرًا، فقال: ﴿وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾، ولو كان الصلح واجبًا لعبر بالمصدر الصريح على نحو: وإن امرأة خافت من بعلها نشوزًا أو إعراضًا فعليهما إصلاح ما بينهما تصالحًا.

إن إحلال المصدر الصريح محل المؤول يهدم النظم القرآني؛ إذ يحمل التعبير به (إصلاح ما بينهما) خللًا في التشريع بحمل أحد الزوجين على ما تأباه نفسه، ولا تطيقه، ويكون على غير ما ينطق به الواقع؛ إذ إن كثيرًا من الأزواج لا يصالح امرأته على عزمه أن يتزوج عليها، ولا هي تراضيه ويتفقا على ذلك، وصورة ثقل ذلك التي تؤكد احتمال وقوعه دون القطع به ما قاله الرازي: "هَذَا الصُّلْحُ عِبَارَةٌ عَمَّا إِذَا بَذَلَتِ الْمَرْأَةُ كُلَّ الصَّدَاقِ أَوْ بَعْضَهُ لِلزَّوْجِ أَوْ أَسْقَطَتْ عَنْهُ

مُؤْنَةَ النَّفَقَةِ، أَوْ أَسْقَطَتْ عَنْهُ الْقَسْمَ، وَكَانَ غَرَضُهَا مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يُطَلِّقَهَا زَوْجُهَا، فَإِذَا وَقَعَتِ الْمُصَالَحَةُ عَلَى ذَلِكَ كَانَ جَائِزًا"(١)، وقلما يقع ذلك، ودليله قوله بعدها: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ وَإِن تُحْسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٢٨].

والتعبير بالمصدر الصريح (إصلاح) كذلك يجعل الصلح واجبًا؛ وبذا يتناقض نظم الآية بجعله واقعًا، مع إخبارها بندرة وقوعه؛ بما جلبت عليه النفوس من الشح، وكان حاضرًا فيها، مطبوعة عليه، لا يغيب عنها أبدًا، ولا تنفك هي عنه، فالغالب أن تشح المرأة بنصيبها وحقها، ويشح الرجل بأن يهدم ما عزم عليه من زواج بأخرى، ثم تذييل الآية بترغيبهم في الإحسان والتقوى ندبًا إليهما، ولو كان الصلح واجبًا لما جعل القيام به إحسانًا، وما رغبهم فيه بكل ألوان الترغيب هذه.

ومن التعبير بالمصدر الصريح عن (الكفر) لترتيب الوعيد عليه قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥]، ومثلها قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦]، ومثلها قوله: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]. إن التعبير بالمصدر الصريح هنا ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾ ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾ جاء في سياق الحديث عن عقوبات شديدة وهي: طبع الله على قلوب اليهود، ولعنته لهم، وتحريمه صنوفًا من

(١) مفاتيح الغيب، ١١/ ٢٣٦.

الطيبات عليهم ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ۖ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ۚ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، وهذه العقوبات الشديدة ناتجة عن جرم كبير؛ لذا عبر القرآن بالمصدر الصريح للمبالغة في الحدث؛ وليشمل كفرهم مصحوبًا بكل عوارضه من تكذيب، وعناد، وإصرار، وتحريف للكتب المنزلة، دون أن ينفي عنه شيئًا؛ ليكون العقاب ناتجًا عن كل صغيرة وكبيرة يشملها كفرهم وبغيهم، ولو عبر بالمصدر المؤول لكان المحتمل وصفًا من أوصاف الكفر، أو جزءًا من جزئياته هي التي أوجبت هذا العقاب دون النص عليه كلًّا.

وقد عبر بالمصدر المؤول في سياقات أخرى في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُواْ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِى وَرُسُلِى هُزُوًا﴾ [الكهف: ١٠٦]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]، وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقوله: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [التوبة: ٨٢]، وقوله: ﴿سَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ إِذَا ٱنقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُواْ عَنْهُمْ ۖ فَأَعْرِضُواْ عَنْهُمْ ۖ إِنَّهُمْ رِجْسٌ ۖ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [التوبة: ٩٥]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿٦٩﴾ مَتَٰعٌ فِى ٱلدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ ٱلْعَذَابَ ٱلشَّدِيدَ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ﴾ [يونس: ٦٩ – ٧٠]، وقوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، وقوله:

﴿وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ بِمَا عَمِلُواْ وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعۡدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُۖ لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ﴾ [فصلت: ٢٨]، وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأحقاف: ١٤]، وقوله: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الواقعة: ٢٤].

إن التعبير بالمصدر المؤول في هذه السياقات لم ينتج عنه عقوبات مغلظة كما جاء في سياقات التعبير بالمصدر الصريح، فالعقاب هنا ناتج عن جزء من جزئيات الحدث المعبر عنه بالمصدر المؤول دون أن يكون الحدث مرادًا بكلياته في السياق، فما اكتسبوه متعدد عاقبهم هنا على نوع منه، أو استوجبوا العقاب على بعضه فكيف بجميعه؟

ففي آية سبأ أشار إلى نوع كفر عاقبهم به، وهو عدم الشكر لله على إنعامه وأفضاله، ولو قال بكفرهم لكان هذا جزاء على كل ما ارتكبوه من ألوان الكفر وصنوفه، وكذا في كل الآيات.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ مِنكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ إِنَّمَا ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ﴾ [المائدة: ٤٩]، جاء التعبير بالمصدر المؤول مع بعض ﴿بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْ﴾ ﴿بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ﴾ ﴿عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾؛ لأن الحدث

تحته أجزاء، بدلالة (بعض) ولا يعبر بالمصدر الصريح هنا، لأنه الحدث معه لا يقع تحته أجزاء، بل يكون كلًّا.

وتأمل مغايرة النظم القرآني في التعبير بالمصدرين عن (الجهاد) في حديثه عن جهاد المؤمنين، وجهاد المنافقين؛ إذ يقول سبحانه: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِىۚ﴾ [الممتحنة: ١]، وقوله: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١] تجد التعبير بالمصدر الصريح ﴿جِهَٰدًا﴾ في جانب المؤمنين يعطيك عزمًا وحزمًا وتحققًا لوقوع الحدث منهم، أما التعبير بالمصدر المؤول في جانب المنافقين ﴿أَن يُجَٰهِدُواْ﴾ يعطيك صورة لتذبذبهم وترددهم وتقاعسهم عن الخروج مع رسول الله ﷺ فقد كرهوا ممارسة الحدث (الجهاد) بأن يحولوه إلى فعل ﴿أَن يُجَٰهِدُواْ﴾ كرهوا أن يخرجوا إلى الجهاد ويجاهدوا، فالسياق حديث عن تخلفهم عن الجهاد، لا عن كراهيتهم لفرضيته، فلو قال القرآن: وكرهوا الجهاد لكان حديثًا عن كرههم له، دون أن يبين موقفهم من الخروج إليه، فالقرآن أقر بأنه كتب القتال على كره والتزمه المؤمنون على ذلك، قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْۖ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فكلا المصدرين لا يحل محل الآخر في سياقه.

أما قوله: ﴿لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤٤] فالتعبير بالمصدر المؤول أفاد مدى صدق المؤمنين في مبادرتهم إلى تحويل الحدث (الجهاد) إلى فعل، فإنهم متى أمروا به بادروا إليه، ولم يترددوا تردد المنافقين ويختلقوا الأعذار.

المبحث الرابع

من أسرار التعبير بالمصدر المؤول

في ضوء ما سبق في المباحث الثلاثة نخلص إلى قيمة التعبير بالمصدر المؤول وأثر ذلك على السياق، فالمصدر المؤول من الحرف المصدري والفعل يتيح للكلام إفادة اعتبارات تقوي المعنى، وتجعله أنسب بالمقام(١).

إن المصدر المؤول فرع المصدر الصريح . كما قلنا سابقًا . فالمصدر الصريح أصل، وعليه فالعدول عنه لا بد أن ينشأ عن سبب قوي، وعلة متينة، كما قال الطاهر بن عاشور: "ومن شأن بلغاء العرب أنهم لا يعدلون عن الأصل إلا وهم يرمون إلى غرض عدلوا لأجله"(٢)، وهذا يقتضي البحث عن أسرار العدول عن الأصل إلى الفرع.

وأمر آخر يمتاز به المصدر الصريح زيادة على كونه أصلًا: هو أنه أوجز وأخصر، وهذا يستدعي البحث عن أسرار الزيادة التي يحملها التعبير بالمصدر المؤول؛ إذ إن مما تقرر عند فقهاء العربية أن كلَّ زيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى.

ومما يلفت أن البيان العالي كلام رب العالمين وهو المعجز في دقته ـ إذ لا يحل فيه إسقاط لفظ وإحلال غيره محله، والمعجز في إتقانه وإيجازه . قد ورد فيه المصدر المؤول، ولو كان الصريح يغني عنه لاكتفى به القرآن لوجازته، أما وقد جاء به، فلنبحث عن أسرار ذلك.

فإذا كان المصدر الصريح هو الأصل، وزيادة على ذلك أنه أوجز، والمصدر المؤول فرعًا، وهو أطول حروفًا لبنائه من الحرف المصدري وصلته، ثم نؤوله بعد ذلك بالصريح، فلماذا نلجأ إليه في التعبير، ولا نذهب مباشرة إلى استعمال المصدر

(١) ينظر: خصائص التعبير القرآني، ٢/ ٢٩٥.
(٢) التحرير والتنوير، ١/ ١٥٧.

الصريح؟ لماذا قال القرآن: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ولم يقل: صيامكم خير لكم، وقد سبق قوله: ﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣]، ولم يقل: كتب عليكم أن تصوموا؟

إن السهيلي هو أول من فجر القضية بقوله: "أما (أن) فهو مع الفعل بتأويل المصدر. فإن قيل: فهلا اكتفي بالمصدر واستغني به عن (أن) لأنه أخصر؟"[١].

وشرع بعد ذلك في الإجابة على هذا السؤال، بانيًا إجابته على النظر إلى ما في الفعل من دلالة على الزمان تطلبها السياق، والنظر في دلالات الحرف المصدري، وما خلعته من طبيعتها على المصدر، فتآلفت دلالته مع الدلالة التي يتطلبها المقام، وأتى بثلاث فوائد نقلها منه ابن القيم في بدائع الفوائد[٢].

من أسرار التعبير بالمصدر المؤول:

١ . وقوعه في مواقع إعرابية لا يصلح فيها المصدر الصريح، وقد جلينا هذه المواقع في المبحث الأول.

٢ . أن المصدر المؤول يحمل دلالة على الحدث ودلالة على الزمن تستفاد من الفعل المنسبك مع (أنْ)، فإذا تطلب السياق مع الدلالة على الحدث الدلالة على زمان الحدث توصل إلى ذلك عن طريق الفعل الذي يدل على الزمان ماضيًا كان أو مضارعًا، وعبروا به مع (أن)؛ ليجمعوا بين الدلالتين دلالة الحدث ودلالة الزمن، أما المصدر الصريح فإنه لا يحمل سوى دلالة على الحدث، ولا يدل على الزمن.

٣ . الدلالة على احتمالية وقوع الحدث، فإذا تطلب السياق الإخبار عن احتمالية وقوع الحدث دون وجوبه واستحالته، كان طريق ذلك هو صياغة مصدر

(١) نتائج الفكر، ١/ ٩٧.

(٢) ينظر: نتائج الفكر، ١/ ٩٧، وما بعدها، وبدائع الفوائد، ٩٢/١، وما بعدها.

منسبك من (أنْ) والفعل، أما المصدر الصريح فإنه يحمل دلالة على وجوب وقوع الحدث أو استحالته.

٤ . النصُّ على معنى الحدث، دون احتمال زائد عليه، أو كما يقول الصبان: "الدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث، تقول: أعجبني أن قدمت؛ أي نفس قدومك، ولو قلت: أعجبني قدومك لاحتمل أن إعجابه لحالة من أحواله كسرعته لا لذاته"(١)، فإذا أراد السياق النص على جزئية من جزئيات الحدث حتى يرفع الإشكال، ويزيل الإبهام، وتكون العبارة مترجمة وكاشفة عن نفس صاحبها، محصنة من الاحتمالات توصل إلى ذلك بالمصدر المؤول، أما المصدر الصريح فيفهم منه العموم والإجمال، مما يذهب بالمتلقي إلى تقديرات عدة، يقول السهيلي: "فالجواب: أن في دخول (أن) ثلاث فوائد...الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال زائد عليها، ففيها تحصين للمعنى من الإشكال، وتخليص من شوائب الاحتمال، وذلك أنك إذا قلت: (كرهت خروجك)، أو: (أعجبني قدومك). احتمل الكلام معاني منها: أن يكون نفس القدوم هو العجب لك دون صفة من صفاته وهيآته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات. واحتمل أيضًا أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت: (أعجبني أن قدمت)، كانت على الفعل (أن) بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان"(٢)، فكان المصدر المؤول هنا من (أن) والفعل بمنزلة تفسير للمصدر الصريح، ولا يخرجها ذلك عن كونها مصدرية، وهذا ما أبان عنه عباس حسن بقوله: "الدلالة على أن الحكم مقصور على المعنى المجرد للفعل، من غير نظر لوصف يلابسه، أو لشيء آخر يتصل به، نحو: أعجبني أن أكلت؛ أي مجرد أكلك لذاته، لا لاعتبار أمر خارج عنه؛ ككثرته، أو قلته، أو بطئه،

(١) حاشية العلامة الصبان، ١/ ٢٥٥.
(٢) نتائج الفكر، ١/ ٩٧.

أو سرعته، أو حسن طريقته، أو قبحها...ولو قلنا: أعجبني أكلك لكان محتملًا لبعض تلك الأشياء والحالات"[١]؛ ولذلك صح وصف المصدر الصريح، فتقول: صبرك جميل، وامتنع وصف المصدر المؤول، فلا تقول: أن تصبر جميل؛ لأنه يدل على نفس الحدث دون عوارضه.

٥ . إكمال النقص في العبارة، فيكون فاعلًا، أو نائبه، أو مفعولًا، أو مبتدأً، أو خبرًا، أو غير ذلك، نحو: لولا أنك مخلص لقاطعتك، والتقدير: لولا إخلاصك حاصل لقاطعتك، حتى أعطى النحاة اجتلاب المصدر المؤول حكم الوجوب، فقالوا: يجب فتح همزة (إن) إذا تعين تقديرها مع معمولها بمصدر يقع في محل رفع أو نصب أو جر[٢]، فإذا افتقرت الجملة إلى مفرد، وكان المصدر الصريح قاصرًا عن القيام بالوظيفة النحوية، ولا سبيل لسد هذا النقص إلا بمصدر منسبك من أن وصلتها، اجتلب المصدر المؤول لسد هذا، ففتحت همزة (إن) وجوبًا، مثل: شاع أن المعادن كثيرة في بلادنا، ويسد المصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها مسد المفعولين إن لم يوجد سواه، نحو: ظننت أن بعض الكواكب صالح للسكنى، وكذلك في كل موضع تحتاج فيه الجملة إلى ما يكمل نقصها، فلا تجد غيره، إذا لم يكن هناك مانع يمنع منه[٣]، إن المصدر الصريح لفظة مفردة، والمصدر المؤول وإن أول به، ووقع موقع المفرد إلا أنه ركن إسنادي كامل قد تكون الجملة في حاجة إليه، ولا يكفي موقعه المصدر الصريح لقصوره عن القيام بهذا، كقصوره عن أن يسد مسد مفعولي (ظن)، فيلجأ إلى إكمال النقص في العبارة للتعبير بالمصدر المؤول؛ لأن مفعولي ظن وأخواتها يكونان مركبين من ركن إسنادي قائم بذاته، يجري فيه ذكر الحديث والمحدث عنه، والمصدر الصريح لا يجري فيه حديث ومحدث عنه، يقول الإمام عبد

(١) النحو الوافي، ١/ ٤١٧.
(٢) ينظر: المرجع السابق، ١/ ٦٤٣، ٦٤٨.
(٣) ينظر: المرجع السابق، ١/ ٦٤٣، ٦٤٨.

القاهر: "إذا قلت: علمت أن زيدًا منطلق جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدَّث عنه، فتصير كأنك قلت: علمت زيدًا منطلقًا، وهذا كلام قد يغلط من ينظر إلى ظاهره، فيتوهم أنهم جعلوا (أن) في حكم اللغو مثلًا؛ حيث أجروا: علمت أن زيدًا منطلقًا مجرى علمت زيدًا منطلقًا، وليس كذلك، فغرضهم أن الحديث والمحدث عنه إذا جرى ذكرهما في صلتها دلَّ ذلك أن المقصود الإخبار بعلم زيد منطلقًا، وإذا ثبت ذلك علم أن المراد والمعنى: علمت انطلاقه واقعًا موجودًا، فلم يحتج إلى ذكره، وإذا قلت: علمت انطلاقه لم يدل على ذلك؛ إذ لا يكون معه حديث ومحدث عنه"(١).

فالمصدر الصريح لا يقوم بما قام به المصدر المؤول من دلالة وهي الإخبار بعلم زيد منطلقًا؛ لأنه لا يكون معه حديث ومحدث عنه كما يقول الإمام.

٦ . يمكن للفعل أن يقع موقع الخبر المفرد، كما يمكن الخبر المفرد أن يكون فعلًا دون أن يتحول إلى جملة، لأنه هو وفاعله في قوة المفرد مصدر مؤول نؤوله بالصريح مضافًا لفاعله(٢)، مثل قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]؛ فالمصدر المؤول هيأ الفعل لأن يقع موقع الخبر المفرد، كما مكن الخبر من أن يكون فعلًا دون أن يتحول إلى جمله، وأسند الفعل إلى الفاعل، وتقدير الكلام: أجلهن وضعهن حملهن، بإضافة المصدر الصريح (وضع) إلى فاعله، والتعبير بالمصدر المؤول دلَّ على الزمن مع الحدث، ودلَّ على فاعل يقوم بالحدث، والفاعل هنا غائب غير مقيد، تمَّ تعيينه بنوعه لا بشخصه، فهو يعم كل حامل، وهو تعميم يقتضيه التشريع.

٧ . الإخبار عن الفاعل؛ إذ إننا عند الإخبار عن الحدث المعبر عنه بالمصدر الصريح يكون فاعل الحدث مجرورًا بالإضافة، مثل: أعجبني خروج زيد، فزيد

(١) كتاب المقتصد، ١/ ٤٧٨، ٤٧٩.

(٢) ينظر: السنة بيانًا للقرآن، ص ١١٧، ١١٨.

وهو فاعل الخروج مجرور بالإضافة، وحالته حينئذ تكون تابعة لما أضيف إليه، يقول السهيلي: "وفائدة اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه، كما يخبر عن سائر الأسماء، نحو قولك: "أعجبني خروج زيد"، "سرني قدوم بكر". فإذا ذكر هو وأخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مخفوضًا مضافًا إليه، والمضاف إليه تابع للمضاف، ومستحق للخفض لما سنذكره بعد"(١).

فإذا أرادوا الإخبار عن الفاعل . لم يمكنهم الإخبار عنه وهو مجرور، تابع لغيره، فالمخبر عنه يكون مرفوعًا مبدوءًا به . أدخلوا عليه حرفًا يدل على أنه مخبر عنه، ولو وضعوا الحرف بين الحدث والفاعل لكان حاجزًا بين الحدث وفاعله، وهذا محال، يقول السهيلي: "فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للحدث، لم يمكن الإخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره، وحق المخبر عنه أن يكون مرفوعًا مبتدأً به للحكمة المذكورة في باب المبتدأ، فلم يبق إلا أن يدخلوا عليه حرفًا يدل على أنه مخبر عنه كما تدل الحروف على معانٍ في الأسماء، هذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزًا بينه وبين الحدث في اللفظ، والحدث – الذي هو حركة الفاعل في المعنى – يستحيل انفصاله عن الفاعل كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها"(٢).

ولما تقدم من عدم صحة الإخبار عن الفاعل مع إضافته للحدث، وعدم صحة إدخال حرف عليه يكون حاجزًا بينه وبين الحدث، اشتق من لفظ الحدث فعلًا يكون نائبًا عن الحرف ومتصلًا بالفاعل اتصال المضاف بالمضاف إليه، يدل على أن الاسم مخبر عنه، يقول السهيلي: "فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل؛ لأنه تابع للمعنى، ولما بطل جعل الاسم مخبرًا عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله، وبطل إدخال حرف يدل على كونه مخبراً عنه، لم يبق إلا أن تشتق من لفظ الحدث لفظًا يكون كالحرف في النيابة عنه، دالًّا على معنى في غيره، ويكون متصلًا اتصال

(١) نتائج الفكر، ١/ ٥٣، ٥٤.
(٢) نتائج الفكر، ١/ ٥٣، ٥٤.

المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث، فإنه يدل على الحدث بالتضمين، ويدل على أن الاسم مخبر عنه لا مضاف إليه؛ إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل إلى الاسم، كما يستحيل إضافة الحرف؛ لأن المضاف هو الشيء بعينه، والفعل ليس هو الشيء بعينه، ولا يدل على معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في الفاعل، وهو كونه مخبرً اعنه" (١).

٨ . الدلالة على معنى تصديقي؛ أي على وقوع الفعل حقيقة في ذلك الزمان الذي دُلَّ عليه بالفعل؛ لذا فإنه يستقل بالإفادة، ومن ثَمَّ جاز الاقتصار عليه وسد مسد المفعولين، أما المصدر الصريح فإنه يدل على معنى تصوري؛ لِذا فإنه لَا يستقلُّ بالإفادة، ولا يقوم مقام المؤول في مثل هذا(٢)، وتفسير ذلك في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢]. يقول السبكي: "قَالَ . رَحِمَهُ اللهُ . الْفَرْقُ بَيْنَ صَرِيحِ الْمَصْدَرِ وَ (أَنْ وَالْفِعْلِ) الْمُؤَوَّلَيْنِ بِهِ مَعَ اشْتِرَاكِهِمَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدَثِ أَنَّ مَوْضِعَ صَرِيحِ الْمَصْدَرِ الْحَدَثُ فَقَطْ، وَهُوَ أَمْرٌ تَصَوُّرِيٌّ، وَ (أَنْ وَالْفِعْلُ) يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ بِالْحُصُولِ إمَّا مَاضِيًا وَإِمَّا حَالًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا وَإِنْ كَانَ إثْبَاتًا، وَبِعَدَمِ الْحُصُولِ فِي ذَلِكَ إنْ كَانَ نَفْيًا، وَهُوَ أَمْرٌ تَصْدِيقِيٌّ، وَلِهَذَا يَسُدُّ (أَنْ وَالْفِعْلُ) مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ، لِمَا فِيهِمَا مِنْ النِّسْبَةِ، فَإِنْ قُلْت: مِنْ أَيْنَ جَاءَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى الْحُصُولِ أَوْ عَدَمِهِ؛ وَهُمَا فِي قُوَّةِ الْمُفْرَدِ؟ قُلْت: مِنْ دَلَالَةِ الْفِعْلِ، فَإِنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ، فَحَافَظْنَا عَلَى تِلْكَ الدَّلَالَةِ مَعَ (أَنْ)، فَإِنْ قُلْت: وَمِنْ أَيْنَ لِلْفِعْلِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْحُدُوثِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ وَالزَّمَانِ لَا عَلَى الْوُقُوعِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَلَا عَدَمِهِ؟ قُلْت: بَلْ هُوَ يَدُلُّ عَلَى الْوُقُوعِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي امْتَازَ بِهِ الْفِعْلُ عَنْ الِاسْمِ، فَإِنَّ اسْمَ الزَّمَانِ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ كَأَمْسِ وَغَدٍ، وَالْآنَ عَلَى الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ، وَكُلٌّ مِنْهَا

(١) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢) ينظر: فتاوى السبكي، ١/ ٧٦ . ٨٢.

يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ وَزَمَنٍ وَلَيْسَتْ بِأَفْعَالٍ، وَالصَّبُوحُ يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ وَزَمَانٍ وَلَيْسَ بِفِعْلٍ؛ وَضَارِبٌ اسْمُ فَاعِلِ مَعْنَى الْمَاضِي أَوْ الْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ، وَإِنْ سَلَّمْنَا دَلَالَتَهُ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ، وَأَنَّ مَوْضُوعَهُ الْإِشْعَارُ لَهُ بِالْحُصُولِ وَلَا عَدَمِهِ، بَلْ هُوَ تَصَوُّرٌ مَحْضٌ بِخِلَافِ الْفِعْلِ، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْحُصُولِ وَدَلَالَتُهُ عَلَى الزَّمَانِ كَذَلِكَ وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ بِهَيْئَتِهِ وَأَوْزَانِهِ وَعَلَى الْحَدَثِ بِمَادَّتِهِ صَحِيحٌ، وَلَكِنَّهُ قَاصِرٌ عَمَّا قُلْنَاهُ وَعَمَّا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ، فَإِنَّك إذَا قُلْت: ضَرَبَ زَيْدٌ تَسْتَفِيدُ مِنْ ضَرَبَ نِسْبَةَ الضَّرْبِ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي. وَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ وَالضَّرْبُ وَزَمَانُهُ وَهُمَا تَصَوُّرَانِ، وَنِسْبَتُهُ التَّصْدِيقِيَّةُ، غَيْرَ أَنَّهُ يَحْتَاجُ إلَى الْفَاعِلِ الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ الضَّرْبُ لَا الْمَفْعُولِ الَّذِي حَلَّ بِهِ الضَّرْبُ، إنْ بَنَى الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ حَتَّى يَتِمَّ الْكَلَامُ وَالتَّصْدِيقُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ كَلِمَةٌ تُسْنَدُ أَبَدًا وَالْإِسْنَادُ نِسْبَةٌ فَبِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ عَرَفْت الْإِسْنَادَ وَبَقِيت مُحْتَاجًا إلَى الْمُسْنَدِ إلَيْهِ. وَإِذَا تَأَمَّلْت هَذَا الْمَعْنَى عَرَفْت أَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى مَا قَالَهُ كَثِيرٌ مِنْ النُّحَاةِ؛ وَأَنَّهُ حَقٌّ، وَتَحَقَّقَتْ بِهِ دَلَالَةُ: (أَنْ وَالْفِعْلِ) عَلَى الْوُقُوعِ إمَّا ثَابِتًا وَإِمَّا مَنْفِيًّا بِخِلَافِ صَرِيحِ الْمَصْدَرِ، فَإِنَّهُ إنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى لَا إشْعَارَ لَهُ بِوُقُوعٍ أَلْبَتَّةَ..."[1].

ولذا آثر القرآن الكريم المصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقوله: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقوله: ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وقوله: ﴿وَأَن تَصۡبِرُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۗ﴾ [النساء: ٢٥]، وقوله: ﴿وَأَن يَسۡتَعۡفِفۡنَ خَيۡرٞ لَّهُنَّۗ﴾ [النور: ٦٠]، فالمصدر المؤول في هذه الآيات لا يقوم مقامه: صومكم خير لكم، ولا عفوكم أقرب للتقوى، ولا صدقتكم، ولا صبركم خير لكم، ولا استعفافهن خير لهن، وإن كان يؤول

(١) المرجع السابق، ٧٩/١.

به؛ لأن المصدر الصريح تصوري، أما المصدر المؤول تصديقي معناه: إن يوجد منكم الصوم يحكم عليه بأن خير، وأن يوجد منكم العفو يحكم عليه بأنه أقرب للتقوى، وإن يوجد منكم الصدقة والصبر يحكم عليه بأنه خير لكم، وإن يوجد منكم الاستعفاف يحكم عليه بأنه خير، فيحكم عليه بالخيرية بعد وجوده، أما الصوم والعفو والصدقة والصبر والاستعفاف التصوري لا يحكم عليه بذلك، يقول السبكي: "فَإِنْ قُلْت: قَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٤] وَهُوَ مِثْلُ: وَصَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ؛ وَلِذَلِكَ تَقُولُ: يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ فِي مَعْنَى: يُعْجِبُنِي قِيَامُك. قُلْت: قَوْله تَعَالَى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ مَعْنَاهُ: وَأَنْ يُوجَدَ مِنْكُمْ الصَّوْمُ؛ فَذَلِكَ الَّذِي يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ خَيْرٌ، وَأَمَّا الصَّوْمُ الْمُفْرَدُ التَّصَوُّرِيُّ فَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ إنَّمَا أَعْجَبَك اتِّخَاذُهُ لِلْقِيَامِ فِي الْحَالِ أَوْ الْمُسْتَقْبَلِ دُونَ مُجَرَّدِ صِفَةِ الْقِيَامِ"(١).

فاستعمال المصدر المؤول دون الصريح (صيامكم) سره "أن الاستقبال مع التجدد والحدوث داخل في الاعتبار هنا؛ إذ المقام مقام بيان حكم شرعي، إنما يطاع ويمتثل بعد ثبوت التشريع"(٢).

٩ . إرادة تحويل المعنى من الخبر إلى الطلب، ليحمل المتلقي على الامتثال للأمر، وذلك عندما يقع المصدر المؤول مبتدأ، فقولنا: (صومكم خير لكم) خبر، فإذا عبر القرآن الكريم عن هذا المعنى بالمصدر المؤول ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٤]، تحول المعنى من الخبر إلى الطلب، فليس المراد الإخبار عن هذه المعاني: صومكم خير لكم، ولكن المراد الأمر بها، يقول السهيلي: "وكذلك إذا قلت: (لأن تقوم خير من أن تقعد) جاز؛ لأنه ترجيح وتفضيل، فكأنك تأمره بأن يفعل، ولست بمخبر عن الحدث، بدليل امتناع ذلك في المضي، فإنك لا تقول فيه: (إن قمت خير من أن قعدت)، ولا: (أن قام زيد

(١) فتاوى السبكي، ١/٧٩.

(٢) خصائص التعبير القرآني، ٢/ ٢٩٥.

أحسن من أن قام عمرو). وامتناع هذا دليل على ما قدمنا من أن الحدث هو الذي يخبر عنه. وأما (أن) وما بعدها فإنها . وإن كانت في تأويل المصدر . فإن لها معنى زائدًا لا يجوز الإخبار عنه، ولكنه يراد ويلزم ويؤمر به، فإن وجدتها مبتدأة، ولها خبر فليس الكلام على ظاهره، على ما تقدم"(١).

أما قوله تعالى: ﴿* قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٣] فعبر بالمصدر الصريح دون المؤول؛ لأن السياق يرسخ هذا مبدأً عامًّا، ويقرره أمرًا ثابتًا شرعًا، والسياق يوازن بين حدثين دون النظر إلى فاعل، أو زمن حتى يعبر بالمصدر المؤول.

١٠ . توكيد ثبوت المعنى ودوامه، وذلك يستفاد من التعبير بالمصدر المؤول المنسبك من (أنّ) المشددة وصلتها الاسمية، فلا يتساوى قولك: يعجبني انطلاقك مع يعجبني أنك منطلق في الدلالة على توكيد ثبوت الحدث، فإرادة التوكيد هي داعية التعبير بالمصدر المؤول، هذا ما قال به السيوطي صراحة: "إنما دخلت (إن) على الكلام للتوكيد عوضًا من تكرير الجملة، وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد، فإن دخلت اللام في خبرها كان أكد، وصارت إن واللام عوضًا من ذكر الجملة ثلاث مرات، وهكذا (أن) المفتوحة؛ إذ لولا إرادة التوكيد لقلت مكان قولك: بلغني أن زيدًا منطلق، بلغني انطلاق زيد"(٢).

١١. تأكيد الحدث مستقبلًا، وجعله علة لما قبله؛ أي تأكيد التعليل، وذلك بالتعبير بالمصدر المؤول المنسبك من (كي) والفعل، ومثاله ما جاء به النظم القرآني في قوله تعالى: ﴿ فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ﴾ [القصص: ١٣].

(١) نتائج الفكر، ١/ ٩٩.

(٢) الأشباه والنظائر، ١/ ٦٨.

١٢ . الدلالة على أن الحدث محال، فإذا كان الحدث المحدث عنه محال الوقوع، يجتلب للتعبير عن ذلك المصدر المؤول، فتأتي (لو) لتخلع من طبيعتها على الحدث ما يزيده بعدًا وإحالة، فقوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] عبر فيه بالمصدر المؤول ليستدعي ما في (لو) ما يجعل المطلوب بعيد المنال.

١٣ . دلالته على أن الحدث يقع تحته أجناس متعددة، يستفاد هذا من الإبهام الذي تحمله (ما) المصدرية، ولا يعطي هذا المعنى المصدر الصريح، فقول الله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ١٠٦﴾ [آل عمران: ١٠٦]، وقوله: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ قَالَ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ٣٠﴾ الأنعام: ٣٠، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءٗ وَتَصۡدِيَةٗۚ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ٣٥﴾ [الأنفال: ٣٥]، وقوله: ﴿وَيَوۡمَ يُعۡرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۖ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ٣٤﴾ [الأحقاف: ٣٤]، وقوله: ﴿وَقَالَتۡ أُولَىٰهُمۡ لِأُخۡرَىٰهُمۡ فَمَا كَانَ لَكُمۡ عَلَيۡنَا مِن فَضۡلٖ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡسِبُونَ ٣٩﴾ [الأعراف: ٣٩]، هذا مما لا تستوي فيها دلالة المصدر الصريح (بكفركم) (بكسبكم) مع المصدر المؤول من (ما) والفعل؛ إذ إن المصدر المؤول نصَّ أولًا على التحقيق والقطع وقوع الكفر منهم، ورسوخ قدمهم فيه، فلبثوا فيه زمنًا، ثم عدد ألوان كفرهم وكسبهم ثانيًا، وأنهم ما تركوا بابًا من أبواب الكفر إلا وطرقوه، ولا بابًا من أبواب الخطايا إلا واكتسبوه، ثم بيّن ثالثًا استغراقهم في كفرهم، وعيشهم في اكتساب الخطايا بالتجدد الاستمراري لذلك منهم، كل هذه

الدلالات التي تبين شدة كفرهم هي التي استدعت شديد العذاب بالتهكم بهم، والتوبيخ لهم بقوله: ﴿فَذُوقُواْ﴾، والإهانة لهم بدلالة الأمر، وإذاقتهم جنس العذاب لا لونًا من ألوانه؛ لذا قال: ﴿فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾ فالتعريف للجنس، وللعهد؛ أي جنس العذاب الذي عاينتموه، وكل هذه الدلالات لا يعطيها التعبير بالمصدر الصريح.

١٤ . إفادة تحقق وقوع الحدث، قال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ [يونس: ٢] المصدر المؤول من (أَنْ) والفعل ﴿أَوْحَيْنَآ﴾ أفاد ما لم يفده المصدر الصريح (وحينا)؛ إذ إنه أفاد تحقق وقوع الوحي الذي كان مناط عجبهم، وذلك ما ضاعف حسرتهم، وزادهم حنقًا، ومثله التعبير بالمصدر المؤول من (أَنَّ) والفعل في الدلالة على وقوع الحدث، فهناك فرق بين قولك: عجبت من انطلاقك، وعجبت من أنَّك منطلق في دلالتهما على وقوع الحدث[١]، فالمصدر المؤول قطع بالدلالة على وقوع الحدث والصريح لا يعطي هذه الدلالة، يقول أبو حيان: "والفرق بين صريح المصدر، و (أَنَّ) في نحو: عجبت من انطلاقك، وعجبت من أنك منطلق أن المصدر لا دليل فيه على التحقق والوقوع، و (أَنَّ) تدل عليهما"[٢].

١٥ . المصدر المؤول أقوى في الحجاج وأكثر تعيينًا وتعريفًا، قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا﴾ [الأنعام: ٨١]، فقوله: ﴿أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ فيه نص

(١) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ٣/ ١٧١.
(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢/ ٩٩٢.

على كونه صادرًا عنهم، بخلاف المصدر الصريح (شرككم)، فالمصدر المؤول ينزع نحو التقييد والتخصيص(١).

١٦ . النص على إمكانية حدوث الحدث، أو نفي حدوثه في الزمن المستقبل، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [يونس: ٣٧] ما ينبغي لهذا القرآن أن يفترى؛ أي ليس وصفه وصف شيء يمكن أن يفترى به على الله(٢)، عبر بالمصدر المؤول ﴿أَن يُفْتَرَىٰ﴾ دون المصدر الصريح (افتراء)، وسر ذلك هو نفي ذلك عنه في الزمن المستقبل، وإن تجددت المحاولة، أما (افتراء) فتنفي ذلك عنه فيما مضى.

واستشكل بعضهم بأن (أن) تخلص المضارع للاستقبال، والمشركون إنما زعموا كون القرآن مفترى في الزمان الماضي، فكيف ينبغي كونه مفترى في الزمان المستقبل. ويجاب عنه بأنه إنما نفي في الماضي إمكان تعلق الافتراء به في المستقبل، وكونه محلًّا لذلك، فينتفي تعلق الافتراء به بالفعل من باب أولى، وفي ذلك سلوك طريق البرهان، وقد نص أبو البقاء على جواز كون الخبر محذوفًا، وأن التقدير: وما كان هذا القرآن ممكنًا أن يفترى، وقال العلامة ابن حجر: إن الآية جواب عن قولهم: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥] وهو طلب للافتراء في المستقبل، وأما الجواب عن زعمهم أنه ﷺ افتراه وحاشاه فسيأتي عند حكاية زعمهم ذلك فلا إشكال(٣).

(١) ينظر: السنة بيانًا للقرآن، ص ١١٦.
(٢) ينظر: مفاتيح الغيب، ١٧/ ٢٥٢.
(٣) ينظر: روح المعاني، ٦/ ١١٠.

١٧ . النص على الفاعل، والمفعول، والزمان، والنص على شيء زائد يستفاد من الحرف المصدري، أما المصدر الصريح فتركيزه ينصب على الحدث دون نظر إلى فاعل أو مفعول معين، كما أن دلالته على الزمن دلالة مبهمة.

١٨ . إن التعبير بالمصدر المؤول يعطي استئنافًا ليس في التعبير بالمصدر؛ أي يدل معها الحدث على المستقبل، فعند قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، يقول ابن عطية: "وقوله: ﴿أَن نَّقُولَ﴾ منزل منزلة المصدر، كأنه قال: قولنا، ولكن (أَنْ) مع الفعل تعطي استئنافًا ليس في المصدر في أغلب أمرها"(١). يعني مع الفعل المضارع، ورد أبو حيان على ابن عطية قوله: أنها تدل على المستقبل في الأغلب بأن هذه دلالتها على الدوام: "وَقَوْلُهُ: فِي أَغْلَبِ أَمْرِهَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ، بَلْ تَدُلُّ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهَا"(٢).

١٩ . أنه أكثر إفادة وأظهر دلالة على الحدث، وأكثر اشتمالًا على نسب في الخارج وفي ذهن السامع، وهذا ما نقله الألوسي في توجيه قراءة ابن كثير وعاصم التي تجعل المصدر المؤول خبرًا في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]؛ إذ يقول: "وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية عنهما برفع «قولهم» على أنه الاسم، والخبر (أَنْ) وما في حيزها؛ أي ما كان قولهم شيئًا من الأشياء إلا هذا القول المنبئ عن أحاسن المحاسن، قال مولانا شيخ الإسلام: وهذا كما ترى أقعد بحسب المعنى وأوفق بمقتضى المقام، لما أن الأخبار بكون قولهم المطلق خصوصية قولهم المحكي عنهم مفصلًا كما تفيده قراءتهما أكثر إفادة للسامع من الإخبار بكون

(١) المحرر الوجيز، ٣/ ٣٩٤.
(٢) البحر المحيط، ٦/ ٥٣١.

خصوصية قولهم المذكور قولهم لما أن مصب الفائدة وموقع البيان في الجمل الخبرية هو الخبر، فالأحق بالخبرية ما هو أكثر إفادة وأظهر دلالة على الحدث وأوفر اشتمالًا على نسب خاصة بعيدة من الوقوع في الخارج وفي ذهن السامع، ولا يخفى أن ذلك هاهنا في (أَنْ) مع ما في حيزها أتم وأكمل، وأما ما تفيده الإضافة من النسبة المطلقة الإجمالية؛ فحيث كانت سهلة الحضور خارجًا وذهنًا كان حقها أن تلاحظ ملاحظة إجمالية، وتجعل عنوانًا للموضوع لا مقصودًا بالذات في باب البيان، وإنما اختار الجمهور ما اختار والقاعدة صناعية هي أنه إذا اجتمع معرفتان فالأعرف منهما أحق بالاسمية، ولا ريب في أعرفية ﴿أَن قَالُواْ﴾ لدلالته على جهة النسبة وزمان الحدث، ولأنه يشبه المضمر من حيث إنه لا يوصف ولا يوصف به، و (قَوْلَهُمْ) مضاف إلى مضمر وهو بمنزلة العلم فتأمل انتهى"(١).

٢٠. الدلالة على فاعل يقوم بالحدث، وهي دلالة اقتضائية للفعل، فليس يعقل فعل دون فاعل.

٢١ . أنه قد يكون أخف من المصدر الصريح في التركيب مع دلالته التعبيرية، فقولك: أن ينحني، أخف من الانحناء، أو يكون العدول للتفنن في التعبير، ففي حاشية البجيرمي: "وقوله: (ونصب) كذا عبر المنهاج، وقد عدل عنه في المنهج إلى الفعل، فقال: وأن ينصب، فليُنظر وجهه. وأقول: وجهه التفنن في العبارة؛ لأنه يجوز في المبتدأ والخبر أن يكون أحدهما اسمًا صريحًا والآخر مؤولًا به. وقال بعضهم: إنما أتى بالمصدر الصريح وهو (نصب) دون المؤول، وهو (أن ينصب)؛ لأنه أخصر، وإنما لم يأت به مصدرًا في قوله:

(١) روح المعاني، ٢/ ٢٩٨.

(أقله أن ينحني)؛ لأن هذا اللفظ أخف من المصدر الصريح إذا وقع في هذا التعبير، أو للتفنن في التعبير"[1].

وقوله: للتفنن في التعبير يسقط كل دلالات المصدر المؤول والمصدر الصريح، ويجعلهما سواء في الدلالة، وليس هذا مقبولًا في لغة معجزة.

٢٢ ـ يجتلب المصدر المؤول للتعبير به بدلًا عن الصريح فرارًا من إضافة المصدر الصريح إلى الفاعل أو المفعول؛ إذ إن هناك فروقًا دلالية بين إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول، وقد وقف الإمام عبد القاهر على الفرق في بيت المتنبي؛ إذ يقول: "وإنكَ لتنظرُ في البيتِ دهرًا طويلًا وتفسره، ولا ترى أن فيه شيئًا لم تَعلَمْه، ثم يبدو لكَ فيه أمرٌ خفيٌّ لم تكنْ قد علِمْتَه، مثال ذلك بيت المتنبي:

خطأ خفي في النظم: عَجَبًا لهُ! حِفْظُ العِنَانِ بأنْمُلٍ ... ما حِفْظُها الأشياءَ مِنْ عاداتِها

مضى الدهرُ الطويلُ ونحن نقرؤه فلا نُنْكِرُ منه شيئًا، ولا يَقَعُ لنا أنَّ فيه خطأً، ثم بانَ بأَخِرةٍ أنه قد أخطأ. وذلك أنه كان ينبغي أن يقولَ: (ما حفظُ الأشياءِ من عادتها)، فيضيفُ المصدرَ إلى المفعولِ، فلا يَذكُر الفاعلَ؛ ذاك لأن المعنى على أنه ينفي الحفْظَ عن أنامله جُملةً، وأنه يزْعُم أنه لا يكونُ منها أصْلاً، وإضافَتُه الحفظَ إلى ضميرِها في قوله: (ما حفظُها الأشياءَ)، يقتضي أن يكون قد أثْبَتَ لها حِفْظاً. ونظيرُ هذا أنك تقول: (ليس الخروجُ في مثل هذا الوقت من عادتي)، ولا تقولُ: (ليس خُروجي في مثلِ هذا الوقت من عادتي)، وكذلك تقولُ: (ليس ذمُّ الناسِ مِنْ شأني)، ولا تقولُ: (ليس ذمِّي الناسَ مِنْ شأني)؛ لأن ذلك يُوجِبُ إثباتَ الذمِّ ووجودَه منك. ولا يصِحُّ قياسُ المصْدَرِ في هذا على الفعل، أعني أنه لا ينبغي أن يُظَنَّ أنه كما يجوز أن يُقال: (ما مِن عادتها أن تَحْفظَ الأشياءَ)، كذلك ينبغي أن

(١) حاشية البجيرمي، ٢/ ٣٢.

يجوزَ: (ما مِنْ عادتها حفظها الأشياء)؛ ذاك أن إضافة المصدر إلى الفاعل يقتضي وجودَه، وأنه قد كان منه، يُبيِّنُ ذلك أنك تقولُ: (أمرْتُ زيدًا بأن يَخْرج غدًا)، ولا تقول: (أمرتُه بخروجهِ غدًا)"[١].

بان له ذلك بالتأمل في إضافة المصدر إلى الفاعل مما أثبت لها حفظًا، وكان حقه أن يضاف إلى المفعول، فيقول: ما حفظ الأشياء من عاداتها.

إن إضافة المصدر إلى الفاعل تثبت أن الفاعل كان منه الفعل، فإذا أضاف المصدر إلى فاعل ينفي عنه الفعل فقد أخطأ، إن المتنبي هنا نفي عن أناملة الحفظ بأداة النفي الداخلة على المصدر، وأثبت أن لها حفظًا بإضافة المصدر إلى الفاعل، وهذ ما بان للشيخ فأدرك به خطأ المتنبي.

ثم فرق الشيخ بين التعبير بالمصدر المؤول والمصدر الصريح في إثباته بالدليل الفرق بين إضافة المصدر إلى الفاعل، فقال: "يُبيِّنُ ذلك أنك تقولُ: (أمرْتُ زيدًا بأن يَخْرج غدًا)، ولا تقول: (أمرتُه بخروجهِ غدًا)" فإضافة المصدر إلى الفاعل (أمرتُه بخروجهِ غدًا) تجعل الكلام ضربًا من الهذيان؛ إذ كيف تأمره بأمر ثبت له، بخلاف (أمرْتُ زيدًا بأن يَخْرج غدًا) بالتعبير بالمصدر المؤول الذي لا يثبت له خروجًا؛ لذا كان التعبير بالمصدر المؤول أسلم من التعبير بالمصدر الصريح.

ومثله التعبير بالمصدر المؤول في قول رسول الله ﷺ: "الإسلام: أن تشهد أن لا إله إلا الله..." دون التعبير بالمصدر الصريح وإضافته إلى الفاعل على نحو: الإسلام شهادتك...وإقامتك؛ لأن التعبير بالمصدر المؤول يلائم سياق الحديث بمقامه التعليمي الذي يعلم المسلم كيفية الدخول في الإسلام، وطريقة بقائه فيه بالاستمرار على أركانه، وهذه الدلالة لا يعطيها المصدر الصريح بإضافته إلى الفاعل، بل ينبو به السياق، ويتنافر مع المقام[٢].

(١) دلائل الإعجاز، ص ٥٥١، ٥٥٢.

(٢) ينظر: السنة بيانًا للقرآن، ص ١٢١، ١٢٢.

كما أن التعبير بالمصدر الصريح وإضافته إلى الفاعل (شهادتك، إقامتك) يجعل الحديث عن شهادة وإقامة واقعة حاصلة، وهو غير وارد هنا، والبحث يكون عن الفاعل، أما قوله ﷺ: (الإسلام أن تشهد) يجعل دائرة البحث تتجه إلى المفعول إلى مضمون الشهادة التي لا تتبدل ولا تختلف باختلاف الفاعل، مهما كان[1].

أما إضافة المصدر إلى الفاعل (شهادتك) فإنه يجعل الإسلام يختلف باختلاف الفاعل الذي أضيف إليه المصدر، يقول الدكتور/ إبراهيم الخولي: "أما في (الإسلام شهادتك أن لا إله إلا الله) فالإضافة توجه الذهن وتأخذه أخذًا نحو الفاعل، والفاعل هنا إن اتحد بالنوع مخاطب فهو متعدد ومختلف بعدد المخاطبين واختلافهم، وحين يُخْبَرُ عن الإسلام، أو يعرف هذا التعريف (الإسلام شهادتك . كائنًا من كنت . أن لا إله إلا الله) يكون الإسلام بعرض أن يختلف مفهومه، وتتعدد صوره، بقدر ما بين شهادات المخاطبين وإقامتهم، وإيتائهم، وصومهم، وحجهم من اختلاف، وهنا يرتبط الإسلام بالممارسات العملية، وهي تختلف في تجسداتها الفردية عن الحقيقة الكلية، التي تحدد مفهوم الإسلام كما يريد الله له أن يكون. إن شهادة أبي بكر: (أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله) غير شهادة عبد الله بن أبي: (أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله) بينهما ما بين السماء والأرض، وإن اتحد المشهود به في لسان كليهما، ومرد الفرق إلى هذه الإضافة (شهادتك إلخ). حديث رسول الله ﷺ بصياغته التي جاء بها (مصدرًا مؤولًا) هو . لا غيره . ما يصلح في مقام التعريف بحقيقة الإسلام، والدعوة إليه، وبيان كيفية الدخول فيه، والاستمرار عليه. الإضافة للفاعل نابية نبوًا، ينحيها، ويعزلها عن هذا المقام، أما الإضافة للمفعول (شهادة أن لا إله إلا الله) فلا يترتب عليها شيء مخلٌ، لا بالمقصود ولا بالمقام"[2].

(١) ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٢) السنة بيانًا للقرآن، ص ١٢٢، ١٢٣.

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٧] عبر بالمصدر المؤول ﴿أَن يَعْمُرُواْ﴾ دون الصريح (ما كان للمشركين عمارة مساجد الله)؛ لأن إضافة المصدر إلى المفعول تثبت لهم عمارة للمسجد الحرام يعتد بها، وهذا لم يكن، والتعبير بالمصدر المؤول يعطي معنى "ما كان للمشركين أن يقوموا بعمارة المسجد"(١)، أو يعينوا على ذلك، فالتعبير بـ (أن) والفعل أدخل في نفي عمارته عنهم من التعبير بالمصدر الصريح؛ إذ إنها تنفي القيام بذلك، أو الإعانة عليه، وأن تكون عمارة يعتد بها.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المائدة: ٩١] عبر بالمصدر المؤول دون الصريح (إيقاع)، و (صدكم)؛ لأن إضافة المصدر الصريح إلى المفعول (إيقاع العداوة) (وصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة) يجعل العداوة والصدود ثابتين قائمين، وهذا ما لا يعنيه النظم، وإنما يعني أن إرادة الشيطان تنصرف إلى إيجاد هذا، فهو يحاول ذلك، والخمر والميسر ربما يؤديان إلى ذلك في بعض الأحوال لا في عموم الأحوال، وهذا ما عبر عنه الطبراني بقوله: (ربما)؛ إذ يقول: "وذلك أنَّ مَن شربَ الخمر وسَكِرَ زال عقلهُ وارتكبَ القبائحَ ، وربَّما عَرْبَدَ على جُلسائه ، فيؤدِّي ذلك إلى العداوةِ والبغضاء، وكذلك القمارُ يؤدِّي إلى ذلك"(٢)، فقوله: (ربما) هو ما أعطته دلالة التعبير بالمصدر المؤول، ولو جاء النظم بالتعبير بالصريح لتغير المعنى إلى (أن من شرب الخمر وسكر زال عقله، وارتكب القبائح، وعربد على جلسائه)، وهذا لا يكون في عموم الأحوال فمنهم من يتصافى ويتوادد مع جلسائه، ويكونون أحب إليه من كل الناس، ومنهم من كان يصلي بعد شرب الخمر، وما انصرف عن الصلاة كلية بدليل أن الله أنزل قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا

(١) تفسير الطبراني، ٣/ ١٢٣.
(٢) المرجع السابق، ٢/ ١٨٩.

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] ولو صدهم عنها كلية ما نزلت هذه الآية، وقد أبان الثعالبي عن قيمة التعبير بالمصدر المؤول في شرحه للمعنى بقوله: "ثم أعلم سبحانه عباده أنَّ الشيطان إنَّمَا يريد أنْ تقع العداوةُ بسَبَبِ الخَمْر، وما يعتري عليها بَيْنَ المؤمنينِ، وبسبب المَيْسر؛ إذ كانوا يتقَامَرُونَ عَلَى الأموال حتى رُبَّما بَقِيَ المقمور فقيرًا، فَتَحْدُثُ من ذلك ضغائِنُ وعداواتٌ، فإن لم يصلِ الأمر إلى حَدِّ العداوة، كانَتْ بغضاء، ولا تحسُنُ عاقبة قومٍ متباغضين"(١)، فقد بين أن التعبير بالمصدر المؤول لا يجعل العداوة قائمة وذلك بقوله: "أنَّ الشيطان إنَّمَا يريد أنْ تقع العداوةُ" فهي ليست واقعة، وبين أنها قد تحدث وقد لا تحدث، بقوله: "فإن لم يصلِ الأمر إلى حَدِّ العداوة، كانَتْ بغضاء" فتناغم التعبير بالمصدر المؤول مع السياق والواقع، ولو أحللنا محله الصريح لخالف الواقع، ونبا به السياق.

٢٣ . بيان أن معمول المصدر فاعل أو نائب فاعل، من خلال الإتيان بالفعل، وتحويله من مبني للفاعل إلى مبني للمفعول، مثاله قوله تعالى: ﴿قَالَ مَوۡعِدُكُمۡ يَوۡمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحۡشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحٗى﴾ [طه: ٥٩] أتى بالمصدر المؤول ﴿وَأَن يُحۡشَرَ﴾ دون المصدر الصريح (حشر) لبيان أن الناس نائب فاعل لا فاعل، ومثل ذلك لم يكن يتبين من التعبير بالمصدر الصريح (حشر الناس) لأنه يكون مجرورًا بالإضافة في كل حال.

(١) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ٢/ ٤١٩.

خاتمة

انتهى البحث إلى عدد من النتائج:

١ . أن كثيرًا من أنماط التعبير وصوره بحاجة إلى استجلاء أسرارها؛ إذ إن الدرس البلاغي سكت عنها، ولم يقف عند أسرارها، ومنها المصدر المؤول.

٢ . من عبقرية العربية وإعجازها الفروق الدقيقة بين دلالات صيغها، فلا تترادف صيغة مع صيغة في الدلالة، ولا تنوب عنها في سياق يطلبها، ومقام يقتضيها.

٣ . من وجوه إعجاز القرآن الكريم استعمال الصيغ في موطنها الأصيل، وقرارها المكين؛ بحيث لو حاولت إحلال صيغة محل الأخرى لحاولت محالًا.

٤ . لكل حرف في العربية عطاءات يخلعها على السياق، ولا يتشابه عطاء حرف مع حرف آخر؛ بحيث إنه يغني عنه، وهذا ما أوحت به دراسة الحروف المصدرية.

٥ . التبادل بين السياق واللفظ، فالسياق يطلب الحرف والصيغة لدلالة، والحرف والصيغة يخلعان من دلالتهما على السياق، وينشران من روحهما ما يتآلف به الكلام ويتناغم مع المعنى.

٦ . كما أن للتراكيب النحوية أحكامًا يحكم بها على الأسلوب بالصحة والخطأ، فكذلك للسياق أحكام يقبل بها التركيب أو يرد، فما يصلح في سياق يأباه سياق ويرده.

٧ . قطع البحث بأن كل زيادة في المبني تحمل زيادة في المعنى، فالمصدر المؤول زادت دلالته عن الصريح بما زاد به عنه في اللفظ، فزاد عنه بدلالة الحرف المصدري، والدلالة التي تحملها صلته من اسم أو فعل.

٨ . أن الأسرار البلاغية للأساليب لا تتناهى؛ لأنها وليدة السياقات، والسياقات غير متناهية؛ فلذا ليس لباحث أن يقول: أسرار كذا كذا، وإنما يتعين أن يقول: من أسرار.

٩ . أن طريق الوقوف على أسرار الأساليب هو تتبع بلاغة الأسلوب بالنظر في البيان العالي من كلام رب العالمين، وكلام سيد المرسلين، والكلام الخالد من تراث العرب، لا التنظير للقواعد من خلال أمثلة محدودة.

١٠ . تعددت أسرار التعبير بالمصدر المؤول تبعًا لتعدد الحروف المصدرية، واختلاف زمن الفعل، واختلاف مدخول الحرف بين اسم وفعل.

١١ . أن إحلال المصدر المؤول في التعبير محل الصريح يعطي دلالات مختلفة للألفاظ في سياقاتها، تختلف عن دلالاتها الوضعية، من ذلك مفهوم: الإسلام، والإيمان، والإحسان في حديث رسول الله ﷺ؛ حيث أضفى التعبير بالمصدر المؤول على دلالاتها معنى الاستمرار على أداء هذه الأركان.

١٢ . أن الموازنة بين الأساليب طريق كاشف عن أسرار التعبير، بل تصل بالباحث إلى الإيمان يقينًا بوجود فروق بين الأساليب.

١٣ . على الباحث البلاغي ألا يكتفي بصحة الأسلوب، بل عليه أن ينقب عن سر إيثار صيغة على أخرى، ولا يقنع بإحلال صيغة محل أخرى في سياقات متعددة حتى يكشف عن أسرار ذلك بتسمع همس السياق، فلكل صيغة دلالة تختلف عن الأخرى.

١٤ . شكل الصيغة له علاقة بمضمونها، فصيغة المصدر المؤول تتآلف من حرف مصدري وفعل وكلاهما يختلف ويتنوع، وكل حرف وفعل له دلالة تتفق مع الشكل.

١٥ . قضية العدول تشغل حيزًا كبيرًا من الدرس البلاغي، وتمثل ركنًا ركينًا في عملية الموازنة بين الأساليب، وبها تتكشف الفروق، وتظهر الأسرار.

١٦ . العناصر اللغوية في البيان العالي من حروف وصيغ وأسماء وأفعال بعد وضعها في النص تصبح عناصر دلالية تتوافق وتتناغم فيما بينها لإبراز المعنى المطلوب، وإن حلَّ أحد العناصر محل الآخر اختل المعنى، وفقد النص توازنه.

١٧ . إن الدلالة الأولية للمصدر الصريح هي النص على الحدث؛ لذا فإنه يعبر به في كل سياق يكون التركيز فيه على الحدث فقط بغض النظر عن زمانه وفاعله.

١٨ . كل سياق استدعى الإخبار بشيء زائد عن الإخبار عن الحدث كالنص على فاعله أو زمنه عبر فيه بالمصدر المؤول.

١٩ . الحروف المصدرية يتولد منها أسرار متعددة بتعدد هذه الحروف، من أجلها يجتلب المصدر المؤول للتعبير به، بل يتولد من الحرف المصدري الواحد أكثر من دلالة.

٢٠ . الحروف في العربية والصيغ مستودعات لمعاني يستدعيها المتكلم عند إرادتها، فهو يستدعي معاني لا حروفًا أو صيغًا، ولا يخطر في ذهن العربي معنى إلا وجد له ما يناسبه من حروف وصيغ، فيضمنها مشاعره وأحاسيه، على حد قول ابن جني: "حَذْوًا لمسموع الأصوات، على محسوس الأحداث"(١).

٢١ . حدد البحث . قدر استطاعته . النقاط التي ينظر إليها الباحث ليستجلي أسرار التعبير بالمصدر المؤول وهي النظر إلى بنية الكلام مرتبطة بالسياق، من النظر في الحروف المصدرية، وحال الجملة من الاسمية والفعلية، ونوع الفعل من حيث زمنه.

٢٢ . وضع البحث . على ما بدا له . تصورًا كاملًا لنقاط معالجة المصدر المؤول، من أثر السياق في التعبير به، وصور موقعه في الجملة، وعطف المصدر المؤول على المصدر الصريح، وعطف المصدر الصريح على المصدر المؤول، والعدول عن المصدر الصريح إلى المؤول.

٢٣ . أجاب البحث عن سؤال السهيلي: "فإن قيل: فهلا اكتفي بالمصدر واستغني به عن (أن) لأنه أخصر؟(٢) والجواب: أن المصدر المؤول في سياقه أغزر

(١) الخصائص، ٢/ ١٥٨.

(٢) نتائج الفكر، ١/ ٩٧.

دلالة؛ إذ يمنح السياق دلالة واسعة في لفظ وجيز من حرف مصدري واسم أو فعل، ولا يعطي المصدر الصريح السياق هذه الدلالات مع الزيادات اللفظية التي تقوم مقام الدلالة التي يحملها المصدر المؤول في مثل لفظه الوجيز؛ فبذا كان المصدر المؤول أوجز من الصريح في سياقه، فنقول: علمت أن زيدًا منطلقًا، نقول في مثله: علمت انطلاق زيد واقعًا موجودًا.

٢٤ . من أسرار التعبير بالمصدر المؤول دون الصريح سلامة الأسلوب، حتى لا تتناقض أجزاء الكلام بإضافة المصدر الصريح إلى الفاعل أو المفعول مما يقتضي معه تغير المعنى المراد.

٢٥ . من الفروق بين المصدر الصريح والمؤول أن كل ما كان مقررًا واقعًا مقطوعًا بحدوثه كانت وسيلة إبانته هي المصدر الصريح، وكل ما كان محتمل الوقوع لا مقطوعًا به كان سبيل إبانته هو المصدر المؤول.

٢٦ . من الفروق بين المصدرين أنه عند المبالغة في تصوير وقوع الحدث يعبر بالمصدر الصريح، كما في قول الخنساء: فإنما هي إقبال وإدبار. تجسدت من الحدث، أما عند الاهتمام بوقوع الحدث فيعبر بالمصدر المؤول؛ لأن الحدث معه يتحول إلى ممارسة فعلية يقوم به الفاعل.

تمَّ بحمد الله وفضله، ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم، واغفر لنا ما عسى أن نكون قد وقعنا فيه من قصور الفهم، وخلل الرأي، وبلغنا مرادنا به يا رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

١ . ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

٢ ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣ ـ أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: دار الجيل بيروت / الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، تحقيق: فخر صالح قدارة.

٤ . الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الإله نبهان – غازي مختار طليمات – إبراهيم محمد عبد الله – أحمد مختار الشريف، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة النشر: ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٥ . أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١م.

٦ . أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨هـ.

٧ . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٨ . البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٩ . البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.
١٠ . بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
١١ . التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر ابن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.
١٢ . تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب، سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرَمِيّ المصري الشافعي (المتوفى: ١٢٢١هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٥هـ -١٩٩٥م.
١٣ . تفسير الشعراوي - الخواطر، محمد متولي الشعراوي (المتوفى: ١٤١٨هـ)، الناشر: مطابع أخبار اليوم.
١٤ . تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.
١٥ . التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم يونس الخطيب (المتوفى: بعد ١٣٩٠هـ)، الناشر: دار الفكر العربي . القاهرة.

١٦ . جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٧ . الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم/ محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
١٨ . الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، الناشر: دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ.
١٩ . الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
٢٠ . الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى: ٨٧٥هـ)، المحقق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ.
٢١ . حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، ابن عابد محمد علاء الدين أفندي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م، مكان النشر: بيروت.
٢٢ . حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ)، دار النشر: دار صادر – بيروت.

٢٣ . حاشية العلامة الصبان على شرح الشيخ الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك، محمد ابن علي الصبان الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
٢٤ . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.
٢٥ . الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، الناشر: عالم الكتب – بيروت، تحقيق: محمد علي النجار.
٢٦ . خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية. (رسالة دكتوراه بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى)، المؤلف: عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (المتوفى: ١٤٢٩هـ). الناشر: مكتبة وهبة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
٢٧ . دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة ت (١٤٠٤هـ)، دار الحديث – القاهرة.
٢٨ . الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور/ أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
٢٩ . دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
٣٠ . رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، الناشر: دار الفكر– بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٣١ . روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
٣٢ . زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى: ١٣٩٤هـ)، دار النشر: دار الفكر العربي.
٣٣ ـ السنة بيانًا للقرآن، الدكتور/ إبراهيم الخولي، دار الأدب الإسلامي للنشر والتوزيع.
٣٤ . شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، الناشر: رسالة ماجستير . كلية دار العلوم . جامعة القاهرة، بإشراف: د محمد جمال صقر، عام النشر: ٢٠١٢ م.
٣٥ . شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩هـ – ١٩٥٩م.
٣٦ . شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
٣٧ . شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله ابن أبي بكر ابن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠ م.

٣٨ . شرح الرضي على الكافية (٦٨٦ هـ)، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، المحقق: يوسف حسن عمر، الناشر: منشورات جامعة بني غازي، الطبعة الثانية سنة١٤١٦ هـ.
٣٩ . شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي، الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م.
٤٠ . شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
٤١ . ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.
٤٢ . عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٤٣ . العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
٤٤ . فتاوى السبكي، أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، الناشر: دار المعارف.

٤٥ . فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٤٦ . الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية، نعمة الله بن محمود النخجواني، ويعرف بالشيخ علوان (المتوفى: ٩٢٠هـ)، الناشر: دار ركابي للنشر – الغورية، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

٤٧ . كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢ م، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام.

٤٨ . الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧هـ.

٤٩ . الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري.

٥٠ . الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: ٧٨٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، طبعة أولى: ١٣٥٦هـ . ١٩٣٧م، طبعة ثانية: ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٥١ . لطائف الإشارات = تفسير القشيري، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (المتوفى: ٤٦٥هـ)، المحقق: إبراهيم البسيوني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، الطبعة: الثالثة.

٥٢ . اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت
٥٣ . المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٥٤ . المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.
٥٥ . المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٥٦ . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
٥٧ . مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.
٥٨ . من قضايا اللغة والنحو، علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر . القاهرة . ١٣٧٦ هـ، ١٩٥٧ م.
٥٩ . المنار، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: ١٣٥٤هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: ١٩٩٠ م.

٦٠ . نتائج الفكر في النَّحو، للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢م.

٦١ . النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.

٦٢ . نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	٢٤٠٧
التمهيد.....	٢٤١١
التعريف بالمصدر الصريح.....	٢٤١١
التعريف بالمصدر المؤول.....	٢٤١٢
أيهما أصل للآخر.....	٢٤١٢
المبحث الأول: فروق بين المصدر المؤول والمصدر الصريح.....	٢٤١٦
المطلب الأول: الفروق اللفظية بين المصدر المؤول والمصدر الصريح.	٢٤١٧
المطلب الثاني: الفروق الدلالية بين المصدر المؤول المصدر الصريح.	٢٤٢٨
المبحث الثاني: طبيعة المصدر المؤول.	٢٤٣٢
المطلب الأول: فروق بين المصدر المؤول باختلاف الحرف المصدري.	٢٤٣٣
المطلب الثاني: فروق بين المصدر المؤول باختلاف اسمية مدخول الحرف المصدري أو فعليته.	٢٤٤٤
المطلب الثالث: فروق بين المصدر المؤول باختلاف زمن الفعل.	٢٤٤٩
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية للتعبير بالمصدر المؤول.	٢٤٥٥
المطلب الأول: أثر السياق في التعبير بالمصدر المؤول.	٢٤٥٦
المطلب الثاني: صور وقوع المصدر المؤول في الجملة.	٢٤٦٣
المطلب الثالث: عطف المصدر المؤول على المصدر الصريح.	٢٤٧٦
المطلب الرابع: عطف المصدر الصريح على المصدر المؤول.	٢٤٨٣

المطلب الخامس: العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول.	**٢٤٩٢**
المطلب السادس: المصدر الصريح والمؤول لا يقوم أحدهما مقام الآخر.	**٢٥٠٦**
المطلب السابع: ما أوهم ظاهره اتفاق المعنى مع تغاير المبنى.	٢٥١٩
المبحث الرابع: من أسرار التعبير بالمصدر المؤول.	**٢٥٣٤**
الخاتمة.	**٢٥٥٤**
ثبت المصادر والمراجع.	**٢٥٥٨**
فهرس الموضوعات	**٢٥٦٧**